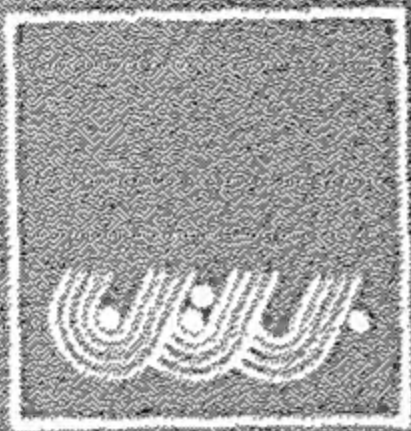


مكتبات

٧٨٦



مركز البحوث العربية

قراءة نقدية في كتابات ناصرية

حوار مع هيكل وعكاشة

د. عبد العظيم أنيس



إهداء ٢٠٠٦  
المرحوم / يوسف درويش  
القاهرة

مركز البحوث العربية  
للدراسات والتوثيق والنشر

قراءة نقدية في كتابات ناصرية  
حوار مع هيكل وعكاشة  
د. عبد العظيم أنيس

---

يوليو ١٩٨٩

مركز البحوث العربية  
للدراسات والتوثيق والنشر  
١٤ ش عبد العزيز الدريفي - بالمنيل  
ت: ٣٦٢٥٦٨٧

الطبعة الأولى  
حقوق الطبع والنشر والتصوير  
محفوظة للمركز

---

الصف التصويري : مسينا للنشر

يسعد مركز البحوث العربية أن يقدم (بعض ماكتبه الاستاذ الدكتور عبد العظيم أنيس) تعقيبا أو تحليلا لكتابات هامة صدرت فى السنوات الأخيرة للاستاذ محمد حسين هيكمل والدكتور ثروت عكاشة.

وقد كان العنوان المقترح لكتابات الدكتور عبد العظيم أنيس هو «حوار ماركسى مع كتابات ناصرية» ولكننا اتفقنا والدكتور أنيس على توزيعها «كقراءة نقدية» توحى «بالتحليل وإعادة تركيب» بعض المواقف الفكرية والثقافية والسياسية فى الفترة الناصرية التى يتحدث عنها هيكمل وعكاشة، وهذا معنى أن تكون القراءة نقدية. وقد اعتبرنا أن وضع المقالات التى كتبها الدكتور أنيس لعدد من الصحف العربية، فى هذا الاطار هو جهد أولى من مركز البحوث العربية لطرح قضايا الحوار بين الماركسيين والناصريين.

إننا نعتقد أن حوارا طويلا دار بالفعل بالمساهمات الجادة التى قام بها عدد كبير من الماركسيين فى بناء التجربة الناصرية، فكريا وثقافيا وسياسيا، ومن هنا تأتى أهمية مساهمة عبد العظيم أنيس بإعادة القراءة لنصوص هامة حول هذه الفترة، وهو أحد فرسانها استاذنا جامعيا وكاتبها صحفيا، ورئيسا لدار الكاتب العربى، وسجينا سياسيا !

ولعل هذه القراءة النقدية تسهم فى وضع حجر جديد فى بناء العمل المشترك من أجل دفع حركة التحرر الوطنى العربية ومضمونها الاجتماعى التقدمى عبر تفاعل مخلص بين وجهات النظر الماركسية والناصرية. ان هذا العمل يبدو أمرا هاما الآن بينما تخوض القوى الوطنية فى هذه الفترة الحرجة من تاريخ الوطن العربى معركتها من موقع الدفاع بأكثر مما تقوم به من هجوم.

لذلك يتوقع مركز البحوث العربية أن تشكل هذه القراءة النقدية بداية جديدة لحوار متصل بين قوى تحكمها نفس الهموم مهما تنوعت المناهج، وأن تطرح «أجندة» مناسبة للحوار صريحة وشجاعة وعلنية.

مركز البحوث العربية





## مقدمة

فى السنوات الاخيرة ظهر العديد من الكتب التى تتعلق بأحداث المرحلة الناصرية بأقلام ناصريين. وبعض هذه الكتب أخذت شكل مذكرات وان كانت فى الحقيقة غير ذلك، وإنما هى شهادة على ما جرى خلال تلك الحقبة كما رآها المؤلف من موقعه فى القيادة الناصرية. وهذه المواقع التى كان يشغلها المؤلفون كانت فى العادة رفيعة المستوى مما يجعل لكتابات أصحابها أهمية خاصة لن يستطيع أى مؤرخ لتلك المرحلة أن يتجاهلها حتى وإن اختلف معها. وقد تركز هذه المذكرات على ميدان معين مثل الثقافة كما فعل ثروت عكاشة، أو الميدان العسكرى كما فعل الفريق محمد فوزى، أو السياسة العربية كما فعل محمود رياض.

لكن هناك كتبها أخرى لنفس المرحلة لم تكن على شكل مذكرات. وربما كانت كتب محمد حسنين هيكل أهمها جميعا وأكثرها جدارة بالحفاوة والتعليق، ومصدر هذا الحكم على كتب هيكل هو موقعه بالقرب من عبد الناصر شخصيا طوال المرحلة الناصرية، والدور الذى لعبه هيكل فى تقديم النصح والمشورة للقائد وفى صياغة أفكاره وخطبه وكتابهاته السياسية، فضلا عن توفر كم ضخم من الوثائق المصرية لديه عن تلك المرحلة. ومن أمثلة هذه الوثائق مانشره فى كتابه الاخيرين (ملفات السويس)، (سنوات الغليان).

لكن أهمية كتب هيكل لا تنحصر فقط فى الاعتبارات السابقة. فرغم أنه صحفى الا أنه باحث جاد فى نفس الوقت، ولا بد أنه بذل جهدا كبيرا للحصول على هذه الوثائق الاجنبية التى استعان بها فى دعم وجهة نظره. وقد تسبغ تلك الحقيقة أهمية خاصة على هذه الكتب، اذ أنها نط من التأليف لم يعرفه تاريخ الصحافة المصرية من قبل فى حدود علمى.

ومع كل هذه الاهمية التى أعلقها على كتب هيكل فأننى بطبيعة الحال لا أعتبرها الكلمة النهائية - وهل هناك حقا كلمة نهائية فى التاريخ ؟ - فيما يتعلق بتلك المرحلة. فموقع هيكل بالقرب من عبد الناصر لا يجعله حكما موضوعيا فى فهم أحداث تلك المرحلة كما سبق أن ذكرت فى مناسبات أخرى، والاترب الى الصحة أن نقول انها وجهة نظر ناصرية هامة فى مغزى تلك الاحداث مدعومه بوثائق لم يسبق نشرها من قبل.

ومع ذلك فمن واجب كل باحث أن يبذل الجهد فى الاقتراب من الدراسة الموضوعية لتلك المرحلة قدر الامكان، خصوصا أن هذه الاحداث قد مضى عليها أكثر من ربع قرن وأن العواطف والانفعالات الانسانية التى صاحبت بعضها لابد أن تكون قد هدأت أو اختفت، وأن الجو السياسى العام الذى تعيش فيه مصر اليوم قد اتمد كثيرا عن الجو السياسى العام للمرحلة الناصرية، الامر الذى يسهل ذلك.



فعلى أى صورة يمكن أن يتبدى هذا الجهد من الباحث فى الاقتراب من الموضوعية عند بحث هذه المرحلة ؟

هنا ترد على المخاطر مجموعة من النقاط الهامة، فى مقدمتها أن فهم السياسة الخارجية والعربية يبدو صعبا - وأحيانا مستحيلا - دون بحث تطورات السياسة الداخلية فى مراحلها المختلفة. ولعل هذا من سلبيات كتب هيكى التى تركز على القضايا العربية أو الخارجية دون أن تعطى عناية مماثلة لآليات السياسة الداخلية وتحدياتها. ولا يعنى هيكى من هذا النقد أنه فى موقعه القديم كان أكثر اهتماما ومسئولية فى القضايا العربية والخارجية منه فى القضايا الداخلية. فمادام تصدى للكتابة عن تاريخ تلك المرحلة كان من الضرورى التعرض - من أجل مزيد من الفهم والضوء - لذلك الجانب.

ثم ينبغى أن يتبدى هذا الجهد للموضوعية فى استخلاص دروس وعبر وأخطاء تلك المرحلة. فمهما كان الأثر الموضوعى لقيادة عبد الناصر ايجابيا بشكل عام، إلا أن سجل الاخطاء السياسية ليس بسيطا خصوصا أن الأمور انتهت بهزيمة مدوية عام ١٩٦٧. مما يجعل بحث موضوع الاخطاء مسألة على جانب عظيم من الأهمية لا لكتابة التاريخ فحسب وإنما لمستقبل حركة التحرر العربى فى نضالها ضد الامبريالية ومن أجل العدالة الاجتماعية والتنمية والوحدة.

وأشهد أن كثيرا من هذه الكتابات الناصرية قد تعرضت لقضية الاخطاء والدروس، بعضها فى إسهاب كما فعل عكاشة فى مذكراته وإن كان هذا لا يعنى أننى أتفق معه فى تحليل تلك الاخطاء والدروس. لكن كتاب هيكى الاخير يضى سريعا على هذه القضايا أو لا يتعرض لها إطلاقا مع انها كانت جذيرة بمزيد من البحث والتحليل. صحيح أن هناك إشارات ترد هنا أو هناك الى بعض الاخطاء، لكنها إما موجزة دون تأصيل فى بعض الموضوعات. وفى موضوعات أخرى يبدو وهيكى وكأنه كتب فصولها عام ١٩٥٩ لا عام ١٩٨٩.

اننى أشير على وجه الدقة الى الاحداث العربية للمرحلة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ بدءا من قضية الوحدة المصرية السورية، ثم قضية الصراع المدمر بين نظامين وطنيين هما نظام عبد الناصر ونظام عبد الكريم قاسم، وما انتهى اليه هذا الصراع من أحداث مؤسفة وأخطاء على الجانبين استفادت منها بالدرجة الاولى الامبريالية والرجعية العربية، وانتهى ما بقصة الانفصال والثورة البعثية ثم انتصار ثورة الجزائر وما تلاها من الانقلاب على بن بيللا.

ولعل جنر هذا الموضوع الذى لا يريد هيكى أن يواجهه هو مشكلة الوحدة العربية وخطأ التصور الناصرى عن الوحدة الاندماجية وعن امكانية القفز فوق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية بين البلدان العربية المختلفة ذات الاسواق والمصالح المتباينة. وهو خطأ تورط فيه عبد الناصر تحت تأثير الفكر القومى والبعثى التقليدى آنذاك، وإن كان العديد من القوميين والبعثيين قد تخلوا عنه بعد ذلك. وقد أدى هذا الموقف الى رفض مشروع الوحدة الفيدرالية، مع انها لو كانت قد تحققت بين مصر وسوريا ثم بين ج.ع.م. والعراق لكنت قد نقلت الوضع العربى كله نقلة أساسية اقتصاديا وعسكريا، ولجعلت كارثة ١٩٦٧ أمرا شبه مستحيل.

ان الفهم التقليدى لقضية القومية والوحدة - حيث يجرى انكار البعد الوطنى ولا يتم الحديث الا



عن البعد القومى - قد أساء الى حركة التحرر العربى وضيع على الشعب الفلسطينى فرصا تاريخية، وأدى فى الماضى الى انقسام حاد لقوى حركة التحرر العربى بين الاحزاب الشيوعية العربية من جانب وبين القوميين العرب والبعثيين من جانب آخر، مع أنها جميعا فصائل تقف فى خندق واحد فى العديد من البلدان العربية اليوم كما كانت تقف فى نفس الخندق إبان طرد جلوب من الاردن والعدوان الثلاثى على مصر ومشروع ايزنهاور والتهديد التركى لسوريا فى خريف ١٩٥٧ حتى وقوع الوحدة المصرية السورية وبداية الخلاف.

ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم جرت مياه كثيرة فى نهر السياسة العربية وصدرت العديد من المؤلفات والشهادات السورية والعراقية عن أحداث تلك المرحلة. وكان من المتصور أن يكون هيكلا قد استفاد منها خصوصا فى التدقيق فى سجل الوقائع، كما فعل مع الوقائع الخاصة بالتعامل مع الغرب أو مع الاتحاد السوفيتى.

لكن عداء هيكلا للفكر الشيوعى والشيوعيين العرب يبدو فى كتاب (سنوات الغليان) فى قمته، مع أنه كان من المفهوم أن يكون فكره قد تطور كثيرا عن ذلك. ان الاتهامات المنسوبة على رؤوس الشيوعيين العرب فى الكتاب مذهلتى اتساعها وغرابتها وبعدها عن الانصاف. فهم أعداء للقومية العربية وللوحدة، وهم عملاء لموسكو... الى آخر قائمة الاتهامات فى الاسطوانة المعروفة. وهذا وكأن هيكلا قد كتب هذه الفصول بالذات لا عام ١٩٨٩ وإنما عام ١٩٥٩ عندما كان يهدد الشيوعيين العرب فى مقالاته بأن عليهم أن يضعوا أقتالا على أفواههم!

وقد أدى به هذا الموقف إلى ترديد معلومات عن أوضاع سوريا أو العراق آنذاك هى إما غير صحيحة أصلا أو غير دقيقة. وفى رأى أن هيكلا قد وصل الى هذا لأنه اعتمد أساسا فى هذا الجانب من الكتاب على تقارير الاجهزة الامنية المصرية، وهى تقارير مليئة بالاطغايا والسخافات التى كتبتها مخيلة عملاء فى دمشق أو بغداد ينقص الكثير منهم الضمير الوطنى فضلا عن الاحساس بالمسؤولية.

ولقد أشرت فى مقالات هذا الكتاب - كمشال على هنا - الى قضية فرج الله الحلو الذى قبض عليه فى دمشق وجرى تعذيبه ثم قتله على يد رجال عبد الحميد السراج، وبعد ذلك قطعت أجزاء جسمه بمنشار وأذيت فى الاحماض!

ان قضية فرج الله الحلو لا تنبع أهميتها من بشاعة ما حدث فقط، وإنما أيضا من حقيقة أنه كان الأمين العام الفعلى للحزب الشيوعى السورى اللبناى بعد سفر بكداش، وكان يقود الحزب من دمشق عندما قبض عليه عام ١٩٥٩. ولو اهتم هيكلا بأن يطلع على قرار الاتهام الذى أصدره القضاء العسكرى السورى فى يونيو ١٩٦٢ فى حق ضباط المباحث السورية الذين تولوا هذه الجريمة والمذكورين بالاسم واحد واحد بما فى ذلك ملخص بأقوال كل واحد منهم فى التحقيق، لما ورط نفسه فى ترديد القصة المزيفة من أن فرج الله الحلو قد مات قبل الوحدة بمستين وأن نعبه قد نشر فى الصحف اللبنانية آنذاك!

فإذا تحولنا من هذا الى المعلومات الخاصة بالعراق خصوصا إبان مرحلة الصراع بين قاسم وعارف،



«رجل عبد الناصر في بغداد» كما كانوا يرددون، لوجدنا نفس التورط في معلومات كاذبة أو غير دقيقة. والحقيقة أنني لو تفرغت لتصحيح هذه المعلومات والوقائع الواردة في الكتاب لاحتجت إلى تأليف كتاب كامل في هذا الصدد. لكن هذا غير متاح اليوم ولذا يكفي أن أشير إلى بعض الأمور الواردة في الكتاب.

من هذه الأمور مثلاً محاولات التلميح المستمرة في الكتاب بأن القائد الفعلي لثورة تموز في العراق هو عارف وليس عبد الكريم قاسم، مع أنه من الثابت تاريخياً اليوم على ضوء مذكرات العديد من الساسة العراقيين والرسائل الجامعية التي كتبت عن الموضوع، أن قاسم هو الذي وضع خطة التمرد العسكري وأنه هو الذي كتب البيان الذي قرأه عارف من الإذاعة. ومن يقرأ كتاب هويدى (كنت سفيراً في العراق) ومذكرات العديد من الساسة العراقيين سوف يدرك على الفور أن عارف كان رجلاً متهوراً وأحمق ولم يكن جذيراً باسم عبد الناصر في بغداد. ولقد أصبح عارف بعد ذلك رئيساً للجمهورية - هو وشقيقه عبد الرحمن - ولم تتحقق في عهدهما وحدة اندماجية ولا فيدرالية ولا يحزنون .

ثم هناك ما يردده الكتاب عن «ثورة» الشواف في الموصل. وكثير مما هو وارد في الكتاب غير دقيق أو غير صحيح أصلاً. وبعض الوقائع ذات الدلالة لا يرد ذكرها أبداً. إنني أشير هنا إلى دور المخابرات السورية في هذه «الثورة» وفي نقل السلاح لها وفي توفير محطة إذاعة للشوار نقلت من الحدود السورية العراقية إلى الموصل. ومما له دلالة أن أحد رموز هذه «الثورة» هو شيخ عشائر شمر الذي تضررت مصالحه كإقطاعي من قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته ثورة تموز، والذي كان على علاقة وثيقة بالمخابرات السورية.

ثم هناك مثال صغير أخير يبين مدى عزوف هيكل عن التدقيق في مصادره قبل كتابة ما كتب. فالكتاب يقول إن عبد القادر اسماعيل هو زعيم الحزب الشيوعي العراقي في ذلك الوقت، مع أن من يعرف أوضاع العراق في تلك المرحلة ولو معرفة محدودة كان يعلم أن عبد القادر اسماعيل لم يكن زعيماً للحزب ولا حتى عضواً في مكتبه السياسي. أما زعيم الحزب آنذاك فهو حسين رضوى الذي اشتهر حركياً باسم (سلام عادل) والذي أعدم بعد ذلك.

\* \* \*

ربما أكون قد أطلت، لكنني حريص على توضيح أن أضعف أجزاء كتاب (سنوات الغليان) هي تلك التي تتعرض لأوضاع سوريا والعراق إبان تلك المرحلة. وقد أشرت إلى أسباب هذا الضعف في اعتماد هيكل على تقارير أجهزة الأمن في كتابة ما كتب وعدم قيامه بأي جهد في تدقيق الوقائع بل وحتى أسماء الأشخاص.

لكن هذه الملاحظات التي أوردتها هنا لا تعني على الإطلاق التقليل من أهمية الكتاب، وإنما تعني أن فصول هذا الكتاب تتفاوت قوتها وأهميتها، وأن الدقة التاريخية التي اشتهر بها هيكل في العديد من كتاباته قد خانت في بعض أجزاء الكتاب.

وغني عن البيان أنني أكن لهيكل من الناحية الشخصية كل تقدير. وكما ذكرت في مقالاتي



المنشورة في هذا الكتيب فانتى ترددت طويلا قبل الرد على هيكل لاعتبارات سياسية شرحتها. لكنى اقتنعت في نهاية الامر أن تقديم وجهة النظر الاخرى ضرورى مادام كتاب هيكل قد صدر ونشر في العديد من الصحف العربية.

ولقد حرصت على أن أضم هنا - إلى جانب مقالتي في الرد على هيكل - مقالات أخرى سبق نشرها في صحيفة «الاهالي» عن كتاب (ملفات السويس) لهيكل أيضا هنا بالاضافة الى تعليقاتي على مذكرات عكاشة.

وكلى أمل أن يشير نشر هذا الكتاب الصغير حوارا صحيا تتحرر فيه من أوهام الماضي، وتتعاون فيه جميعا لوضع أبدينا على أخطاء ودروس الماضي بأمل أن تستفيد منه حركة التحرر العربى في حاضرها ومستقبلها.

د. عبد العظيم أنيس







**سنوات الغليان**

**سنوات الإنجازات المجيدة والخطأ العتيدة**







## ١- عبد الناصر والشيوعيون

قال الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مقدمة كتابه (سنوات الغليان) إن أيامه فى الفترة التى جرت فيها وقائع هذا الكتاب هى أشق تجربته فى حياته، وإن محاولة إستعادة هذه الوقائع على صفحات هذا الكتاب هى أصعب مهمة واجهها خلال ممارسة مهنة الصحافة.

وليس هذا الشعور غريباً فى رأى، فهى سنوات حافلة حقاً بالحلل والمر، على الرغم من أن الفترة التى يتعرض لها الكتاب لا تزيد على ثمانى سنوات، وبالتحديد منذ بدء عام ١٩٥٧ بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر حتى الافراج عن الشيوعيين المصريين فى ابريل سنة ١٩٦٤ وزيارة خرشوف لمصر بعد ذلك بشهر..

لكنها سنوات حافلة بأحداث تاريخية بالغة الأهمية، منها مقاومة مشروع إيزنهاور والتهديد التركى بغزو سوريا والوحدة المصرية السورية والإنتفصال الذى جرى بعد الوحدة بأقل من أربع سنوات، وإنتصار ثورة الجزائر والعراق ثم ثورة اليمن، والخطة الخمسية الأولى وقوانين التأمينات، وإنجاز المرحلة الأولى من السد العالى.. إلخ لكنها أيضاً سنوات إنتفجار الصراع بين القوى القومية والأحزاب الشيوعية العربية وما أدى إليه هذا الصراع من تدهور وانقسام فى حركة التحرر العربى فى مواجهة الامبريالية وإسرائيل وقوى الرجعية العربية، الأمر الذى أساء إلى طرفى الصراع القومى والشيوعى وسمح للمؤمرات الاستعمارية أن تنجح فى سوريا والعراق. إنها سنوات حملة «مكافحة الشيوعية» التى قادها فى ضرواة نظام عبد الناصر على مستوى العالم العربى كله، وهى فى جزء منها سنوات التهذنة مع الامبريالية الأمريكية بل والتفاهم معها.

وصحيح أن هذا التفاهم لم يدم طويلاً، إذ تطورت الأحداث بما دعا عبد الناصر نفسه إلى إعادة النظر فى حساباته للموقف العربى والدولى، حوالى منتصف ١٩٦٣، بعد أن تزايدت نبرة التهديد فى خطابات كيندى له، وبدأ واضحاً من تقارير المخابرات المصرية واليوغسلافية أن إسرائيل تستعد لضربة جديدة ترتبط بقضية تحويل مجرى نهر الأردن، وعندما زادت الوقاحة الأمريكية بطلبات صريحة بقبول تفتيش أمريكى على مفاعل أنشاص ومصنع الصواريخ المصرى ويطرد العلماء الألمان الذين كانت مصر تستعين ببعضهم فى بعض مصانعها الحربية.

أنها السنوات التى جرت فيها زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية رواترى لمصر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ وماتلاها مباشرة بعد أسبوع واحد من الزيارة من حملة الاعتقالات لقادة الحركة



الشبوعية المصرية فجر أول يناير سنة ١٩٥٩ وهي أيضاً سنوات أول شرح في نظام عبد الناصر  
بأنهيار الوحدة المصرية السورية في سبتمبر سنة ١٩٦١.

هي إذن سنوات الإنجازات المجيدة والإنكسارات العتيدة التي توجت بالإنكسار الأكبر والذي تمثل  
في هزيمة ١٩٦٧ التي سوف يتناولها الجزء الثاني من هذا الكتاب.

فهل يكون من الصعب علينا أن نتفهم حقيقة مشاعر هيكمل عندما يستعيد وقائع المرحلة وأن  
نتعاطف معه عندما نقرأ هنا في المقدمة، وهو الذي عاصر كل هذه الأحداث بالقرب من القمة وساهم  
بالنصبحة والمشورة في صناعتها.

لقد سبق لى أن أشرت عند تعرضى لكتاب (ملفات السويس) إلى أهمية كتب هيكمل، لا  
باعتبارها الوثائق التاريخية النهائية لهذه المراحل التي يتعرض لها، وإنما باعتبارها وجهة نظر الفهم  
والتصور الناصرى لتلك المراحل والوقائع، ثم تكتسب هذه الكتب أهميتها أيضاً من هذا الكم من  
الوثائق المنشورة، والتي لا شك سوف تفيد المؤرخين الذين سوف يتعرضون لهذه المرحلة بأساليب أكثر  
موضوعية عندما تبتعد هذه المراحل في محور الزمن. ولقد إعتاد هيكمل أن يقول أن كتبه هذه ليست  
كتابه للتاريخ وإنما هي محاولة في قراءته. لكن المشكلة في قبول مثل هذا الرأي هي أن كل محاولة  
مكتوبة لقراءة التاريخ هي لون من ألوان الكتابة له.

فلنقل إذن - ومع كل إحترامنا لهذا الجهد الحارق الذي بذله هيكمل في إعداد الكتاب - أنه يمثل  
وجهة نظر ناصرية، أو وجهة نظر أحد الناصريين المهيمنين لأحداث تلك الفترة الصعبة.

وربما كان من الطبيعي أن يتوقع القارئ لمثل هذا الكتاب، بعد إنتقضاء نحو ربع قرن على آخر  
أحداثه، نوعاً من إستخلاص العبر والدروس من كل ما جرى، لكن ما يحزننى أننى لا أجد الكثير في  
هذا المجال. صحيح أن هيكمل تعرض لبعض الأخطاء التي جرت، مثل الثقة التي منحها عبد الناصر  
للمشير عامر والتي يعتبرها هيكمل من أعظم أخطاء عبد الناصر.

لكن المشكلة في رأيى هي في الحقيقة أعمق من مجرد مشكلة المشير. إنما هي مشكلة الجيش  
المصرى نفسه الذي تحولت قيادته في ظل المرحلة الناصرية إلى جماعة عسكرية بيروقراطية تبدأ  
بالسمى إلى نفس ما تسمى إليه أى فئة إجتماعية مندمجة بالنظام ومنتفعة بامتيازات، أعنى ضمان  
الثبات والإستقرار، والعداء للتحويلات الثورية التي كان عبد الناصر، الفرد، يطمح إليها، والمشكلة  
في مثل هذه القيادة العسكرية على مستوياتها المختلفة هي هذه النظرة العسكرية المحافظة السائدة  
في أوساط قيادات الجيش والتي كانت مستعدة لأن تعتبر الإصلاح الزراعى الثانى عام ١٩٦٣ إجراء  
«شروعياً» فمثل هذه القيادات غير المسببة والتي تعتمد على الولاء لأفراد تكون في العادة ذات  
طبيعة معادية للتقدم، وتلعب أمتيازات الضباط المادية وحتى الأوضاع التي وصل إليها من ترك  
الجيش منهم وأنضم إلى القطاع العام والشركات المؤتممة دوراً غير قليل في هذا الخصوص. وهكذا ذهب  
ضباط مصريون إلى سوريا وتصرفوا من منطق الإستعلاء في التعامل مع زملائهم السوريين. وفي  
الوقت الذي أستشهد فيه المئات من الجنود وصغار الضباط في اليمن كان بعض كبار الضباط  
المصريين مشغولين بشراء الثلاجات والسلع المعمرة من عدن وأرسالها إلى مصر!



وإذا كان هيكمل قد شعر بالأسى وهو يستعيد وقائع الكتاب، فإننى أعترف أننى شعرت ببعض هذا الأسى وأنا أحاول التعليق عليه، فضلاً عن شعورى ببعض التردد.

ومصدر هذا التردد هو أن الكتاب يتعرض لفترة عصبية أنهارت فيها وحدة قوى حركة التحرر العربى قوميين وعشيين وشيوعيين، تلك الوحدة التى بدت فى أروع صورها فى مواجهة العدوان الثلاثى وفى مواجهة التهديد التركى بغزو سوريا فى سبتمبر سنة ١٩٥٧ ولقد كنت أعرف- بطبيعة عملى كمحرر للشئون العربية لصحيفة المساء آنذاك- عن هذا التعاون والتنسيق الذى جرى بين نظام عبد الناصر وبين الأحزاب الشيوعية العربية فى الأردن وسوريا ولبنان والسودان، ومازال بعض أطراف هذا التعاون على قيد الحياة- أطال الله أعمارهم- ومنهم رئيس تحرير الأهالى الأستاذ لطفى واكد. ثم إنهار كل شئ بعد الوحدة المصرية السورية وتدهورت الأمور بعد ثورة العراق.

فهل هناك مصلحة فى نكأ هذا الجرح القديم، وما هو أثر هذا على وحدة العمل القومى العربى اليوم حيث يقف الناصريون والقوميون والشيوعيون فى خندق واحد فى العديد من البلدان العربية؟

ذلك إذن كان مصدر ترددى فى التعليق على الكتاب، ثم أقنعت أنه مادام الكتاب قد صدر بالفعل ونشر فى صحف سيارة عديدة فى العالم العربى فلا مفر إذن من التعليق، على الأقل لتقديم وجهة نظر أخرى بجانب وجهة نظر هيكمل، ولا أدعى لوجهة نظرى موضوعية كاملة لأننى بطبيعة تاريخى ومواقفى منحاز للبشار الماركسى، إلا أن هذا الإنحياز لا يعنى الدفاع عن الأخطاء السياسية التى تورط فيها الحزبان الشيوعيان السورى والعراقى فى فهم طبيعة النظام الناصرى، وما ترتب على هذه الأخطاء من توجهات سياسية ضارة. لكن المأساة أن الكثير من تلك التوجهات والتحليلات المخاطنة كانت فى معظمها ردود أفعال لاستفزات قامت بها القيادة الناصرية وأجهزتها والتى بلغت ذروتها فى عملية القبض على فرج الله الحلو- القائد الشيوعى اللبنانى البارز- فى دمشق وقتله بعد تعذيبه.

إن هيكمل يقول عن هذه الواقعة كلاماً غريباً لم أكن أن أتصور أن يصدر عن صحفى مدقق مثله. فالكتاب يذكر أن عبد الناصر عندما أرسل إلى السراج يسأل عن الموضوع الذى كان مشاراً دولياً جاء الرد بأن فرج الله الحلو قد مات قبل الوحدة بسنتين وأن نعيه نشر فى الصحف اللبنانية. فهل يعقل أن هيكمل لم يسمع عن قرار الإتهام الذى أصدره القضاء العسكرى فى دمشق فى حق قتلة فرج الله الحلو من ضباط المباحث السورية فى يونيو سنة ١٩٦٢، والذى يحتوى على قائمة بأسماء هؤلاء الضباط وملخص اعترافاتهم بقتل الحلو وتعذيبه، والتمثيل بجثته، ويعلم السراج بهذه الجريمة؟

على أننى أود توضيح أن رأى هذا بأن أخطاء الحزبين كانت فى معظمها ردود أفعال لاستفزات جرت ضدهما ليس تبريراً. فالخطأ السياسى يظل هو الخطأ السياسى ويكناش بالذات بتحمل مسئولية كبيرة فى هذا الخطأ ومن سوء الحظ أنه لم تتوفر لدى الطرفين المتصارعين الحكمة التى كانت تدفع بحلفاء الخندق الواحد فى الماضى إلى تشارك الموقف بسرعة إدراكاً للخطر المحدق بهما من جانب الأمبريالية والرجعية، هذا الخطر الذى أدى إلى أول شرح كبير فى نظام عبد الناصر بالانفصال كما أدى إلى إنهاك الأحزاب الشيوعية ذاتها.

وإذا كنا فى مجال الإشارة إلى الأخطاء التى يتحمل مسئوليتها الطرفان فلا يبدو لى من معرفتى

بوقائع تلك المرحلة، ولا بعد قراى لكتاب هبكل، إن الإتحاد السوفيتى بقيادة خروشوف قد قصر فى محاولة راب الصدع وتفاذى الإتهبار الكامل للعلاقات العربية السوفيتية. فرغم الكلمات الملتبهة التى صدرت من العواصم الثلاثة موسكو والقاهرة ودمشق خلال الأزمة، إلا أنه من الثابت أن خروشوف قد تحدث بشكل صريح وواضح مع عبد الناصر أهان زيارته لموسكو ابريل سنة ١٩٥٨ عن معاذير الوحدة الإندماجية بين مصر وسوريا والمشاكل التى قد تتعرض لها.. ولقد صارحتكم عند زيارتكم بأنه حدث بعض التعجل فى الوحدة بين مصر وسوريا فلم تؤخذ بالأعتبار بدرجة كافية جميع السمات الخاصة لكل من البلدين اللذين تجرى بينهما الوحدة، ويبدو لنا أن هذه الحقيقة لم تلق الأهتمام الكافى فى ذلك الحين لكنكم تردد الآن أن ذلك التعجل ترتبت عليه نتائج غير سارة كان فى الوسع تجنبها».

هكذا تحدث خروشوف إلى عبد الناصر فى إحدى رسائله عام ١٩٥٩، وكانت حملة مكافحة الشيوعية على أشدها فى مصر وسوريا آنذاك، ثم أضاف «أنا لن نتدخل فى الشئون الداخلية لـ ج. م. رغم أنكم يا سيادة الرئيس كنتم تعرفون طبعاً عندما سلكتكم سبيل التقارب بين بلدينا أننا شيوعيون وأنا لا يمكن أن نتعاطف مع سياسة الكفاح ضد الشيوعية، فهى سياسة خاطئة تاريخياً ولا جدوى من ورائها» وفى سبتمبر سنة ١٩٥٨ وبعد زيارة محبى الدينوف لمصر حاول خروشوف إن يحاصر النيران الملتبهة فى ج. م. ع بدعوة عبد الناصر إلى زيارة أخرى لموسكو للإستجمام والراحة وإن كان قد قال فى الدعوة بشكل صريح «لدينا ما نريد أن نناقشه معك» لكن عبد الناصر أعتذر عن الدعوة. وربما كانت نقطة التحول فى موقف موسكو قد حدثت بعد زيارة روانترى للقاهرة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وأدراك خروشوف أنه قد عقدت صفقة بين روانترى وعبد الناصر يقوم فيها عبد الناصر بدور فعال فى الهجوم على النظام العراقى تحت راية مكافحة الشيوعية. وفى هذا الجو المحموم صدرت مقالات لهيكل وكأنها إشارة البدء.

ومع ذلك فحتى فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ عندما ألتقى خروشوف وعبد الناصر فى الأمم المتحدة حاول خروشوف مرة أخرى مناقشة عبد الناصر فيما جرى موضحاً أن الإستفزازات العلنية ضد السوفييت بدأت من جانب القيادة المصرية بما ألزم القيادة السوفيتية بالرد فى المؤتمر الواحد والعشرين فى فبراير ١٩٥٩.

لكن هذا الحوار بين خروشوف وعبد الناصر لم يسفر عن أى شئ سوى الإتفاق على أهمية علم التصعيد.

وربما كان من المفيد أيضاً أن أشهر هنا فى ختام هذه الملاحظات الأولية إلى التباين الواضح بين دقة رواية هبكل واعتماده على الوثائق فى تعرضه لأحداث هامة فى الكتاب وبين روايته الكاريكاتورية فى معظم الأحيان عندما تتعلق الأمور بأتهاماته للشيوعيين العرب.

ولست أدرى من أين أستقى هبكل معلوماته هذه التى يضعها وكأنها حقائق، فربما كان بعضها تقارير من الأجهزة أعتد عليها وأحياناً يشير إلى صحف دون ذكر اسم أو تاريخ مع أنه لاشك يعلم أن بعض الصحف فى العالم العربى مخترقة من جانب أجهزة المخابرات الأجنبية. وإن عبد الناصر وسياساته كانت أول ضحية لهذا الأختراق وما صاحبها من حملات والمعلومات المضادة» وقد يكفى



أن أشير إلى مثال أو مثالين لأشير إلى حالة التنص العشوائي وعدم الدقة عندما يتعلق الأمر بخناسيته تجاه الأحزاب الشيوعية العربية. إن هيكلم يقول أن تلك الأحزاب أجمعت فى صوفيا بعد الوحدة واتخذت عدة مقررات سرية. حسناً.. ماهى هذه المقررات السرية؟ لا يقول هيكلم شيئاً، مع أنه من المفروض كما يقول أنه ينقل عن منشور وزع فى بيروت آنذاك ونشر فى الصحف الشيوعية فيها! لكنّه- ويشكل حذر- يقول إن هذه المقررات «تقوم على ثلاثة فروض» أولها ضرورة الصلح مع إسرائيل لأنه الطريق إلى توحيد جهود المنطقة ضد المصالح الإستعمارية ١١

هنا إذن بيت التصيد، فالمطلوب هو تلويث سمعة هذه الأحزاب والربط بين مقرراتها وبين الصلح مع إسرائيل. لاحظ أن هيكلم لم يقل صراحة أن مقررات هذه الأحزاب قد دعت إلى الصلح، وإنما هى مقررات «تقوم على فروض» منها الصلح مع إسرائيل. أما الأغرب من ذلك والمثير للسخرية فهو الادعاء بأن الصلح مع إسرائيل هو طريق تصفية المصالح الإستعمارية فى المنطقة، وكأن هذه الأحزاب لا تدرك إبهديات السياسة من أن إسرائيل هى القاعدة الأمامية للدفاع عن تلك المصالح.

والمثال الغربى الثانى الذى ورد فى الكتاب ماقاله هيكلم عن واقعه اعتقال الشيوعيين المصريين . فهو يقول أنه عندما أصدرت بعض التنظيمات الشيوعية فى مصر بياناً تؤيد فيه موقف الإتحاد السوفيتى من «المشادة العقائدية» رد عبد الناصر بحملة إعتقالات لـ «عدد من الأفراد» فى هذه التنظيمات. ولو قال هيكلم هذا الكلام عن حملة مارس ١٩٥٩ والتي أعتقل فيها مئات من الشيوعيين المصريين فربما كان هذا الكلام مفهوماً لأن الأمور كانت بالفعل قد توترت بعد حملات معاداة الشيوعية التى قادها النظام فى مصر حول «المشادة العقائدية» كما يقول هيكلم، لكن الحملة الأولى ضد الشيوعيين جرت فى أول يناير سنة ١٩٥٩ ولم تكن المشادة قد تفجرت. وقد شملت هذه الحملة الأولى كل قادة التنظيمات الشيوعية فى مصر وليس «بعضة أفراد» كما يقول هيكلم. وحتى آخر ١٩٥٨ كان موقف الحزب الشيوعى المصرى ذا شقين.. قيادة الأغلبية التى أبدت الوحدة وإن تحفظت على قضية الديمقراطية، وقيادة الأقلية بزعامة الشهيد شهدى عطية الشافعى التى أبدت كل سياسات عبد الناصر دون أى تحفظ. ومع ذلك فقد تم اعتقالها فى أول يناير كذلك وعذبت تعذيباً وحشياً عند مدخل سجن أبو زعبل وربما كان من مأسى تلك المرحلة أن زعيم تلك المجموعة قتل على أبواب السجن على يد جلادى تلك المرحلة، فلا تجد مأساته هو وفريد حداد فى سجن أبو زعبل ومحمد عثمان الذى قتلوه فى سجن طنطا وأخفوا جثته كلمة عنها فى الكتاب.

ولاشك أن هيكلم يعلم أن تجديد حملات موسكو والبرافدا ضد النظام الناصرى فى مايو سنة ١٩٦١ كان مرتبطاً بتلك الوقائع عن التعذيب والقتل فى سجون ج . ع . م كما كان مرتبطاً بقضية فرج الله الحلو.

إن الأقرب إلى العقول فى فهم دوافع حملة يناير هو أن نربط بينها وبين زيارة روانترى مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨.

وما يدل على خطورة الصفقة التى جرت فى هذه الزيارة، ما ورد فى كتاب هيكلم نفسه نقلاً عن تقرير وضعه سكرتير إيزنهاور من إنه عندما عاد روانترى إلى واشنطن تحدث عن نتائج مقابلته مع عبد الناصر فى اجتماعين أحدهما اجتماع مجلس الأمن القومى والآخر اجتماع خاص مع إيزنهاور.

والثابت أن روانترى قد احتفظ ببعض تفاصيل إجتماعه بعبد الناصر فلم يعرضها فى إجتماع مجلس الأمن القومى وذلك لحساسيتها وأكتفى بعرضها على إيزنهاور فقط.

ولكن ما قاله روانترى فى الإجتماع العام كان كافياً لتوضيح الموقف. فقد قال روانترى أن إجتماعه مع عبد الناصر كان مشجعاً برز فيه قلقه من التغلغل الشيوعى فى الشرق الأوسط، وأن عبد الناصر قرر العمل فى العراق (لاحظ مغزى إعلان ذلك لروانترى) وأنه عبر عن سعاداته لاستجابة أمريكا لطلباته من التمسح.

وسأل إيزنهاور مساعده روانترى «هل معنى ذلك أن عبد الناصر يريد منا أن ندفع له ثمن مكافحته للشيوعية فى العراق؟» ثم أضاف «إن فى وسع عبد الناصر أن يتصدى للشيوعيين بأفضل مما تستطيع الولايات المتحدة».

وهذه الجملة الأخيرة ظلت أحد جناحي السياسة الأمريكية الثابتة تجاه نظام عبد الناصر منذ أواخر ١٩٥٨ إلى أن تم اغتيال كيندى فى نوفمبر سنة ١٩٦٣. وفى إجتماع القمة بين إيزنهاور وماكملان فى أواخر مارس سنة ١٩٥٩ قال إيزنهاور لماكملان «أن لحملة ناصر على الشيوعيين العرب قبة جوهرة ولا بد من تشجيعها فهذه الحملة تؤدى بالقطع إلى أضعاف النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط» وقال أيضاً لماكملان «إن الحركة الشاملة لناصر ضد الشيوعية أدت إلى تخفيف الضغط على الدول الصديقة للغرب فى الشرق الأوسط بما فى ذلك أعضاء حلف بغداد».

وعندما وصل جون كيندى إلى البيت الأبيض وأعيد بحث السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط أنتصر بين مستشاريه التيار الذى كان يمثله تشارلز بولز والذى يدعو إلى التعاون مع عبد الناصر بإعتباره عنصر مقاومة للشيوعية ولموسكو، ولم يتغير الموقف إلا بعد وصول جونسون إلى البيت الأبيض.

وأخيراً نصل إلى إتهامات هبكل للشيوعيين العرب بأنهم أعداء القومية العربية وللوحدة. ولو قال هبكل أن هناك خلافاً فى فهم موضوع القومية العربية بين الشيوعيين والقوميين فربما كان هذا صحيحاً.

فالشيوعيون العرب لم يوافقوا قط على الشعار البعثى الشوفينى «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» وإنما كانوا ينظرون إلى هذه القضية نظرة تاريخية وهم يدركون لماذا كانت هذه الدعوة منذ أوائل القرن الأبن الشرعى للشرق العربى لا مصر. فهى فى الأصل دعوة البورجوازية الشرقية التى ظلت صاحبة سوق واحدة حتى نهاية الحرب الأولى، وهى فى أحد أبعادها طموح للإستقلال عن النير التركى. ثم جاء الإستعماران البريطانى والفرنسى وأخذوا فى تمزيق السوق الشرقية إلى أسواق ودويلات صغيرة. لذلك كانت هذه الدعوة مفهومة هناك بينما لم تجد لها صدى عميق فى مصر المشغولة بدعوة وحدة وادى النيل.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد كارثة فلسطين عام ١٩٤٨، وفى ظل قيادة عبد الناصر وحرب السويس برز الطابع التحررى لدعوة القومية العربية وإمكانياتها الكامنة فى التحرير والتنمية وأدرك الشيوعيون المصريون أهميتها وإمكانياتها ومن هنا كانت أهم وثيقة تأسس بمقتضاها الحزب



الشيوعى المصرى فى ٨ يناير سنة ١٩٥٨ هى تلك الوثيقة عن القومية العربية والتى أقتبس هيكىل بعض فقراتها وإن نسبها إلى غير أصحابها.

هناك إذن خلاف بين فهم الشيوعيين لقضية القومية وبين الفهم التقليدى للقوميين العرب أو البعثيين لها، لكن هذا لا يبرر إتهام الشيوعيين بأنهم أعداء للقومية العربية. وغنى عن البيان أن هذا الخلاف فى فهم قضية القومية العربية بين القوميين والشيوعيين ترتب عليه أيضاً خلاف فى فهم المعالجة الصحيحة لقضية الوحدة فبينما كان ميشيل عفلق- منظر حزب البعث- يقول إن الوحدة الإندماجية تحل مشاكلها بنفسها (وقد ثبت سخف هذا الكلام واقعياً) كان الشيوعيون العرب من أنصار الوحدة الفيدرالية والتأنى فى معالجة هذه المسألة لإستحالة القفز مرة واحدة فوق الخصوصيات المحلية لكل قطر من الأقطار العربية وبالتالى إستحالة القفز مرة واحدة فوق الفوارق الموضوعية فى الظروف الإقتصادية والإجتماعية لكل من مصر وسوريا.

واليوم يتحدث القوميون والبعثيون عن رومانسية المحاولات الماضية وعن أهمية التأنى والتحمل والسير خطوة خطوة فى إتجاه الوحدة. وحسناً يفعلون لأن معنى هذا أننا تعلمنا من خبراتنا المريرة، ولقد كان اعتراف عبد الناصر- وفق رواية هيكىل- بأنه أندفع إلى الوحدة بمواقفه وليس بعقله خير دليل على أن موقف الشيوعيين من هذه القضية كان فى جوهره موقفاً صحيحاً.

ومنذ هذه الفترة البعيدة أقترب العديد من قادة القوميين العرب- مثل جورج حبش ونايف حواتمة وآخرين- من فهم الشيوعيين لعدد من القضايا من بينها هذه القضية، بتحولهم إلى الفكر الماركسى بعد كارثة سنة ١٩٦٧. وكذلك فعل بعض البعثيين إذ أقتربوا أيضاً من هذا الفهم الجدلى التاريخى لهذه القضية، بينما تحول بعض الماركسيين مثل د. سمير أمين إلى فكرة قدم الأمة العربية تاريخياً.

لقد إحتفظ عبد الناصر بحسه الوطنى والإجتماعى رغم ما تورط فيه من حملة مكافحة الشيوعية فى فترة محدودة، وكان دليل ذلك موقفه من ثورة الجزائر وإجراءات يوليو سنة ١٩٦١ من تأميمات وغيرها. ومع أن هذه الحملة قد خفت صورتها بعد الانفصال، إلا أننى أعتقد أنه منذ منتصف عام ١٩٦٣ بدأت مراجعة لسياسات مصر الخارجية وإلى أين أنتهت. وثمة ظروف عديدة فى رأى دعت إلى ذلك منها حرب اليمن وحاجة الجيش المصرى إلى عتاد وأسلحة سوفيتية خصوصاً أن إسرائيل بدأت فى التحرك جدياً للهجوم فى إرتباط بقضية تحويل مجرى نهر الأردن، ومنها أيضاً احتياجات خطة التصنيع. لكن ربما كان أهم ما دعا عبد الناصر إلى المراجعة هو ما بدأ يتضح من نبرة تهديد فى خطابات كيندى إليه حتى وصل الأمر إلى أن تطلب أمريكا التفتيش على مؤسسات حربية مصرية. فليس دقيقاً إذن أن ذوبان الجليد بين القاهرة وموسكو بدأ فى ربيع ١٩٦٤ بدعوة أوجوى- زوج ابنة خروشوف- لزيارة القاهرة، وإلا كيف نفسر زيارة هدى عبد الناصر للإتحاد السوفيتى قبل ذلك.

ثم جاء اغتيال كيندى فى نوفمبر سنة ١٩٦٣، وتولى جونسون المعروف بعنائه الشديد لعبد الناصر والعرب، فكانت الضربة القاضية لسياسة التقارب بين القاهرة وواشنطن.

وبدأت الأحداث تجري بسرعة فى إتجاه الأقراج عن الشيوعيين، وهو ما تم فى ربيع سنة ١٩٦٤. إن من المفارقات الملفتة أن الشيوعيين المصريين الذين لم يصادفوا فى حياتهم السياسية حتى اليوم ما صادفهم من تعذيب وإعتقال عرفى لسنوات طويلة وإتهامات علنية شنيعة إبان عهد عبد الناصر...

هؤلاء الشيوعيون أنفسهم هم الذين دافعوا بحرارة واقتدار عن عبد الناصر والمجازات المرحلة الناصرية الوطنية والاجتماعية أمام هجمات قوى الإنفتاح والرجعية العربية والإمبريالية.

وهم قد فعلوا هذا من منطلق الالتزام بمصالح هذا الشعب عماله وفلاحيه وجنوده ومثقفيه لأنهم كانوا يعلمون أن الحملة الشرسة التي نظمت ضد عبد الناصر بعد وفاته لم يكن هدفها تصحيح الأخطاء التي جرت خلال المرحلة الناصرية، وإنما هدفها الحقيقي تصفية سياسية للعداء للإمبريالية الأمريكية وإغراق البلاد في الديون، وسيادة الأنشطة الطبقية في الإقتصاد الوطنى، وسيطرة جماعات الضغط من أثرياء الفلاحين وكبار المستوردين وجماعات توظيف الأموال وبعض رجال الدين ذوى الولاء الخلبجى والبيروقراطية العسكرية على مقدرات الأمور فى بلادنا وهو ما تحقق مع الأسف الشديد!



## ٢- الوحدة والإنفصال

يعرض كتاب هيكـل «سنوات الغلبان» بالتفصيل لقصة الوحدة والإنفصال، لظروف نشأتها وظروف إنفراطها وكثير بما كتبه هيكـل صحيح ويستحق الإشادة عند التعرض لقضية الأخطاء. لكن عدداً من المسائل مازال في حاجة إلى توضيح .

وربما كان في مقدمة هذه المسائل السؤال عن الأسباب التي دعت إلى العجلة في إتمام الوحدة - وهذه الصورة الإندماجية - مع أن هيكـل يعترف أن عبد الناصر لم يكن يعرف الأوضاع الحقيقية للمجتمع السوري.

وربما نتذكر أنه في خريف ١٩٥٧ كان التهديد التركي بغزو سوريا على أشده، وكان من المعروف أن هذا هو تخطيط حلف بغداد، لأن سوريا كانت في مقدمة الراضين لمبدأ إبرزهاور ولأن النفوذ السوري في بيروت، كان يمثل مشكلة أمام حلف بغداد ورئيس الجمهورية اللبنانية كميل شمعون .

وفي هذه الظروف نزلت القوات المصرية في اللاذقية، فأستقبلت إستقبالا شعبياً لا نظير له. وكان وصول القوات المصرية إلى اللاذقية بمثابة إعلان واضح من القيادة الناصرية بأنها سوف تحارب إلى جانب سوريا إذا وقع هجوم على سوريا.

وأستهدف هذا الإعلان في تقديرى الضغط على زعماء حلف بغداد والقوى الامبريالية التي تقف وراءهم لإعادة حساباتهم على ضوء هذه الحقيقة أملاً في تجنب العدوان، وهو ما حدث بالفعل.

ليس سهلاً إذن القول بأن التعجيل بالوحدة كان هدفه إنقاذ سوريا من العدوان المترقب، لأن القوات المصرية كانت موجودة في سوريا دون وحدة، وكان عبد الناصر قد أعلن أنه سوف يحارب إلى جوار سوريا إذا هوجمت.

إن مثل هذا القول السابق لا يقول به هيكـل على أى حال، وإن كان قد إستخدمه آخرون لتبرير العجلة في إنجاز الوحدة. أما ما يقوله هيكـل في كتابه لتبرير الأستعجال فهو أن الوحدة تمت على عجل لأن الصراعات بين الكتل العسكرية في الجيش السوري كانت تهدد كيان سوريا ذاتها، وأن الضباط السوريين إتفقوا درأ لهذا الخطر على أن يذهبوا إلى القاهرة ويضعوا السلطة في يد عبد الناصر.

والذى يبدو غريباً في الأمر هو أن يتخطى القادة العسكريون رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء

والبرلمان ويذهبون للتفاوض مع عبد الناصر على الوحدة دون معرفة الجميع، وأن يكون للضباط البعثيين الدور القيادي في هذا العمل السياسي المصيري. فما هو السر وراء كل هذه التحركات السورية العاجلة؟

في تقديري أن قادة حزب البعث كان يساورهم القلق من تزايد نفوذ الحزب الشيوعي السوري في أوساط الشعب آنذاك، وكانت الانتخابات البلدية على الأبواب، إذ كان من المفروض أن تتم في يناير ١٩٥٨ وإذا حكمنا من معركة رياض المالكى الانتخابية في خريف ١٩٥٧، فقد كان من الواضح أن النفوذ الجماهيري للحزب الشيوعي السوري في تزايد واضح في ضوء مواقفه في مقاومة إنتقالات الزعيم والحناوى والشبشكلي وصلاية مواقفه آهان العدوان الثلاثى على مصر، وفي مقاومة مبدأ إيزنهاور والتهديدات التركية لسوريا.

إن هذا في رأيي أحد الأسباب المباشرة التي دفعت بقيادةات البعث ورموز سياسة أخرى نحو التعجيل بالوحدة. وقد تصور البعث أن الثمرة السياسية لهذه الوحدة هي من نصيبهم، وأنها كفيلة بقطع خط الرجعة على مشكلة الانتخابات البلدية.

ولقد طرح بعض السياسيين السوريين مشروعاً للإتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا أكثر من مرة، ولم يكن لهذا الطرح صدى عميق في أوساط القيادة الناصرية.

ففي أواخر عام ١٩٥٦ طرح رئيس الجمهورية السوري شكرى القوتلى مشروعاً لاتحاد فيدرالى تحت إسم «الدول العربية المتحدة» يضم مصر وسوريا ويكون بابه مفتوحاً لإتضمام أى دولة عربية أخرى. وفي يوليو ١٩٥٧ وآهان معارك الضغط الأمبريالى على سوريا أتخذ مجلس الوزراء السوري قراراً بطلب إقامة إتحاد فيدرالى مع مصر.

ولو كان هذا الإتحاد الفيدرالى محل قبول في القاهرة، لكان في الإمكان حل مشكلة الكتل المتصارعة داخل الجيش السوري.. فالإتحاد الفيدرالى يقوم على أساس سياسة خارجية وجيش واحد وتخطيط مركزي في القضايا غير المحلية، أى وزير خارجية واحد، ووزير دفاع واحد، ورئيس واحد للقوات المسلحة هو رئيس الجمهورية الذى سيكون بالقطع جمال عبد الناصر.

لكن قبول هذا الإتحاد الفيدرالى كان يعنى إستمرار النظام الحزبي والبرلمانى قائماً وهو نظام كانت فيه سوريا متقدمة على مصر من زاوية الديمقراطية، كما يترك موضوع نفوذ الحزب الشيوعي السوري بلا حل.

وعندما أتحدث في هذه المسألة فإننى أود أن أوضح نقطتين.. الأولى هو أننى كنت في سوريا في خريف ١٩٥٧ كمحرر للشؤون العربية لصحيفة المساء القاهرية. وقمت بالطواف على معظم المدن السورية والتحدث إلى العديد من السياسيين والضباط السوريين في كافة القضايا القائمة. وبالتالي فإننى أتحدث عن شؤون سوريا آنذاك عن خبرة ميدانية. أما النقطة الثانية فهى أننى لا أريد أن يفهم أحد - عندما أتحدث عن تزايد نفوذ الحزب الشيوعي السوري - أن هذا الحزب كان على وشك السيطرة على البرلمان أو المجالس المحلية لو جرت انتخابات حرة.



إن هذا أبعد ما يكون من ذهني. لكن ما أدعيه هو أن هذا الحزب كانت لديه آنذاك فرصة الحصول على بعض المواقع الهامة في عدد من المجالس البلدية وربما أربعة أو خمسة نواب إذا جرت انتخابات عامة.

إن حدوث هذا لم يكن مقبولا لا من جانب قيادة حزب البعث ولا من جانب عبد الناصر. فالبعثيون لهم صراعات تاريخية مع الشيوعيين السوريين، والعديد من القوى القومية العربية كانت شديدة العداء للفكر الشيوعي، وما زلت حتى اليوم أذكر جلسة نقاش حاد بيني وبين ميشيل علق في حضور خالد محيي الدين ولطفى الحولى وآخرين من قادة حزب البعث العربى حضروا إلى القاهرة عام ١٩٥٧.

أما عبد الناصر، بشخصيته البونابرتية إلى حد كبير، فمع أنه كان مستعداً للاستماع إلى الآخرين إلا أنه لم يكن مستعداً لقبول أحد إلى جانبه مشاركاً في إتخاذ القرار حتى لو كانت تلك المشاركة ثانوية.

ومن يراجع محضر إجتماع عبد الناصر مع الضباط السوريين الذين حضروا للإلحاح على التعجيل بالوحدة.. كما ورد في كتاب هيكل.. فسوف يجد إشارات واضحة هدفها تخويف عبد الناصر من تزايد النفوذ الشيوعي في سوريا إن لم تتم الوحدة. وإذا سأل عبد الناصر هؤلاء الضباط.. ما الذي جرى في سوريا حتى يتمجلوا الوحدة ويأتوا إلى القاهرة على هذه الصورة دون علم رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء؟ تحدث بعضهم عن تسلل الشيوعيين إلى أعصاب حساسة داخل جهاز الدولة، وعن نشاط خالد بكناش الذي حول حارة الأكراد في دمشق إلى قلعة حصينة!

والمثير للإهتمام أن هذا الحديث قد جرى في حضور اللواء عفيف البزري قائد الأركان السورية، وهو الضابط الذي كان متهماً بالماركسية وإقتراه من الحزب الشيوعي السوري، فضلا عن أن عبد الحميد السراج نفسه قائد المكتب الثاني (المخابرات) «كان متهماً في أوساط المخابرات الأمريكية بأنه شيوعي»!

لكن ملخص المحضر لا يحتوي شيئاً عن موضوع آخر هو بيت القصيد في رأيي.. الا وهو الانتخابات البلدية التي كان مقرراً لها أن تجرى في أوائل عام ١٩٥٨. لكن التقرير الذي رفعه السفير «رينهاردت» إلى إيزنهاور بعد ذلك يحتوي على إشارة صريحة إلى أن من دواعي العجلة في موضوع الوحدة هو الخشية من أن تسفر الانتخابات البلدية في أوائل عام ١٩٥٨ عن هزيمة بلحقها الشيوعيون بحزب البعث. وربما أضيف إلى هذا إجتهداً ومعلومة..

أما الإجتهد فهو أن تلك بالدقة نفس الأيام التي تمت فيها وحدة الشيوعيين المصريين بالقاهرة، وأعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي المصري في يناير ١٩٥٨. ولا بد أن عبد الناصر قد تصور أن مؤامرة تحاك ضده في القاهرة ودمشق. أما المعلومة فهي أنه قد جرت بيني وبين اللواء عفيف البزري بعد الوحدة مناقشات حول إجتماع الضباط هذا مع عبد الناصر، وكان رأيه في دواعي التعجيل قريباً جداً مما أذكره هنا. وكان اللواء البزري قد تم عزله بعد الوحدة بقليل عن قيادة الجيش السوري ونقل إلى القاهرة بحجة تعييبه في مجلس التخطيط الأعلى الذي لم يكن له وجود حقيقى.. وقطعاً للفراغ

الممل قام بتأليف كتاب صغير فى التخطيط وطبعه فى مطبعة صحيفة المساء ورجانى أن أتولى مراجعته. وفى هذه الظروف جرت المناقشة بينى وبينه.

ولدت الوحدة إذن فى فبراير ١٩٥٨ فى تلك الصورة الإندماجية التى فرضت فرضاً على بعض السياسيين فإضطروا إلى قبولها تحت ضغط العسكريين. وكان رئيس الجمهورية فى مقدمة هؤلاء المرغمين وهو القائل بعد عودة الضباط من القاهرة «قضى الأمر الذى فيه تستفتيان» وكان أول من أبد الإلتفصال بعد حدوثه، رغم أنه المواطن العربى الأول!

واختار بكداش أن يغادر البلاد فلا يحضر جلسة البرلمان التى تمت فيها الموافقة على الوحدة بشروط عبد الناصر الثلاثة الشهيرة!

وعندما نتأمل اليوم شرطه الأول فى حل الأحزاب فى سوريا فلا بد أن ندرك الخطأ التاريخى الذى وقع فيه عبد الناصر بإصراره على هذا الشرط، فضلاً عن عدم واقعيته وإستحالة تنفيذه بالكامل.

فالأحزاب السورية من نوع البعث والحزب الشيوعى، لم تكن أحزاباً من النوع المتهاون والمتواطئ مع الأجنبي كما كانت الأحزاب فى مصر عند وقوع ثورة ١٩٥٢، بل على العكس، فقد كان لهذين الحزبين صورة جماهيرية جيدة على ضوء نضالهما ضد الدكتاتورية العسكرية فى سوريا وإعادة الحياة الديمقراطية، وفى مواجهة حلف بغداد ومبدأ إيزنهاور والتهديد التركى لسوريا، أى أنها كانت قوى وطنية تحررية كان من الممكن أن تلعب دوراً إيجابياً فى دعم الوحدة.

وفضلاً عن ذلك فإن حزب البعث له إمتداداته التنظيمية فى الأقطار العربية الأخرى، ولهذا فإن الدعوة إلى حله لم تكن دعوة عملية ما دامت قيادته فى دمشق تدبر نشاطه القومى «وتتظاهر بأنها لا تدبر نشاطه الوطنى» أما الحزب الشيوعى السورى فقد كان حتى ذلك الوقت هو والحزب الشيوعى اللبنانى حزباً واحداً، وكان بكداش هو القائد الحقيقى للحزبين، ولذا فإن قرار حل الحزبين لم يتحول إلى حقيقة، وما كان من الممكن أن يتحول إلى حقيقة ولو حسنت النوايا!

ولقد أشار هيكى فى حديثه عن الأخطاء إلى عبد الناصر حاول أن يستقط أحوال مصر على سوريا، ولم يكن هذا أمراً واقعياً. ولم يكن من الواقع أن يتصور عبد الناصر أن فى إمكانه معاداة الأحزاب فى سوريا دون أن يزدى هذا إلى إنتقسامات داخل الجيش السورى وظهور معارضة داخله.

لقد أفلت عبد الناصر بأعجوبة من نتائج الإنتقسامات فى الجيش والمعارضة الداخلية فى مصر نتيجة لموقفه من الأحزاب المصرية، وشهد الجيش المصرى عمليات تطهير داخلية ومحاكمات جرت طوال عامى ١٩٥٣، ١٩٥٤، حتى أستتب الأمر لعبد الناصر بعد أزمة مارس ١٩٥٤. وساعد على هذا أنه كان يتابع تطورات الموقف يوماً بيوم، ويتخذ القرارات المناسبة لدعم موقفه. لكنه فى حالة دمشق - كان بعيداً، ولم يكن فى الحقيقة يعرف ظروف سوريا معرفة جيدة.. وأعتمد على عبد الحكيم عامر وعبد الحميد سراج اللذين أشد الصراع بينهما. وفى الوقت الذى كان السراج يبعث لعبد الناصر بأن هناك تدهيرات لإنتقلاب من جانب بعض المحيطين بهامر، كان عامر ينكر ذلك بشدة، وعندما وقعت الواقعة تبين أن الإنتقلاب تم تديره فى مكتب عامر وبأسمه وسلطته!



ولم يكده ينقضى عام ١٩٥٨ وبعض عام ١٩٥٩ حتى إستقال الوزراء البعثيون من الحكم بعد أن فقدوا الأمل فى السيطرة على دولة الوحدة، وفقد الحكم كافة القواعد الحزبية التى كانت سنداً له باستثناء البيروقراطيين السوريين، دون وجود قاعدة جماهيرية منظمة لسلطة الوحدة ثم جاءت الطامة الكبرى بتعيين عبد الحكيم عامر «نائباً للملك» فى دمشق.

إن هذه القضية التى أثيرها هنا ليست مجرد تعيين عامر فى هذا المنصب على الرغم مما كان يعرفه عبد الناصر عن عامر، وكان من المفروض أن يكون رادعاً له عن إتخاذ هذا القرار. وهيكمل نفسه الذى كان دائماً قريباً من القمة. يقول أن عامر عاش بعد ما جرى فى عدوان ١٩٥٦. نصف منكسر ونصف معزول، وعبد الناصر هو نفسه القاتل لهيكمل فى أكتوبر ١٩٥٧ «إن عامر لا يجيد الألمان بالتفاصيل فى أى موضوع، وإنه لو سئل عن قصة سيدنا يوسف لقال أنها قصة ولد تاه ولقوه»!

إننى لا أشير فقط إلى عيوب عامر فى الإدارة السياسية والعسكرية، وإنما أشير إلى خطأ عبد الناصر البارز فى تعيين مصرى أصلاً فى هذا المنصب بإعتبار أن هذا القرار لاهد أن يثير حساسيات وطنية لدى السوريين.

ولست أخجل من تسمية هذه بالحساسيات الوطنية، فالحقيقة أنه فى عالم اليوم لا ينبغي تجاهل البعدين الوطنى والقومى عند بحث قضية أى شعب عربى. إن الفهم التقليدى للقومية بإعتبارها نقيض الخصوصيات المحلية والمشاعر الوطنية فى كل قطر عربى أمر تجافيه الوقائع ويتنافى مع حقيقة وجود أسواق عربية مختلفة واقتصاديات مختلفة. وكان من المبالغات غير المفيدة التى ألح عليها البعثيون آنذاك، أهمال أسى مصر وسوريا وإستبدالهما بالأقليم الجنوبى والشمالى، فضلاً عن تسمية الجيشين بالجيش الأول والجيش الثانى! ولقد دفع الشعب الفلسطينى ثمناً غالياً لأهماله البعد الوطنى فى قضيته وإعتماده على البعد القومى وحده، وكان ذلك من أسباب كارثة ١٩٤٨.. وها هم الفلسطينيون اليوم يتحدثون دون حرج عن الهوية الفلسطينية وإستقلالية القرار الفلسطينى! نحن إذن لا نخطئ عندما نتحدث، عن مشاعر وحساسيات وطنية أستشارها تعيين مصرى فى وظيفة نائب الملك فى دمشق، ولنباحظ القارئ أننى لست مخترع هذا التعبير فى وصف وظيفة عامر، وإنما هيكمل نفسه فى كتابه أول من أستخدمه، وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن معظم الضباط المصريين فى دمشق كانوا غير مسلمين، وليس لديهم وعى سياسى، وأن العديد منهم بالإضافة إلى كبار الموظفين المصريين الذين أرسلوا إلى دمشق تعاملوا مع السوريين بمنطق الإستعلاء، أستطعنا أن نضع أيدينا على أحد العوامل التى لعبت دوراً هاماً فى إنفراط عقد الوحدة.

ومما له دلالة فى رأى، أن يقول السراج عندما أحتدم الخلاف بينه وبين عامر «أنه قادر على إخراج عامر من دمشق مضروباً بالبندورة»!

ولم يكن أيضاً من قبيل الصدفة أن أعضاء مكتب عامر فى دمشق هم من قادة الإنتقلاب بمن فيهم النحلاوى مدير مكتبه والعقيد هشام عبد ربه المسؤول عن أمن عبد الناصر عند نزوله فى قصر الضيافة فى دمشق! ولاهد أن يكون هذا العامل فى ذهن عبد الناصر عند سماعه بأنباء الإنتقلاب لأن هيكمل يقول فى كتابه بأن أول ما خطر فى ذهن عبد الناصر هو أن السراج هو قائد الإنتقلاب!

لقد إشتراك في قيادة الانقلاب في سبتمبر ١٩٦١ نوعان من الضباط.. نوع إشتارته المشاعر الوطنية عن «الإستعمار المصري»، الذي تمثل في مظاهر معينة مثل وجود عامر في منصب القيادة في دمشق ومثل كثرة فروع بنك مصر في المدن السورية، ومثل الدور الذي يلعبه الضباط المصريون في دمشق، ومن هذا النوع ضباط مثل هشام عبد ربه وفايز الرفاعي وربما التحلاوي نفسه. ثم هناك نوع آخر على صلة عضوية بالرجعية السورية التي إشتارتها إجرامات يوليو ١٩٦١ وعلى رأس هؤلاء حيدر الكزبري قائد حرس البادية، وقريب مأمون الكزبري رمز الشركة الحماسية، وهي أكبر شركة سورية خاصة في ذلك الوقت.

ولعل أبلغ دليل على أن المشاعر الوطنية السورية كانت مستشارة تماماً في ظل الفراغ السياسي وصراعات السلطة بين عامر والسراج، هو قصة البيان رقم ٩ للإنتقال الذي وافق عليه المشير بعد مفاوضات بينه وبين الضباط، وأذيع فعلاً من راديو دمشق. ووفقاً لهذا البيان فقد وافق المشير على طلبات الضباط مقابل أن تعود الوحدة كما كانت.. وتمثلت هذه الطلبات في أن تكون كل قيادة الجيش السوري للضباط السوريين وحدهم، وأن يعاد إلى دمشق كل الضباط السوريين الذين تم نقلهم إلى القاهرة. لكن عبد الناصر لم يوافق على نتائج هذه المفاوضات بين عامر وضباط مكتبه، فضلاً عن أن حيدر الكزبري هدد بنسف مقر القيادة، بما فيها المشير بعد أذاعة البيان رقم ٩. إنني لا أريد أن أنكر دور الرجعية السورية في الإنتقال، إلا أنني أنكر أنه كان الدور الوحيد، فالحاصل أن القوى التي تجمعت حول الوحدة تبددت شيئاً فشيئاً، حتى آخر «المخلصين» عبد الحميد السراج أرسل لعبد الناصر قبل الإنتقال بأيام برقية يقول فيها «إنك أسلمتني لمن أهانتني. أرجو قبول إستقالتي».

ولقد مرت معظم سنوات الوحدة وسط جو مشؤوم، جو معاداة الشيوعية والحملات المحسومة على الإتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية العربية، وشغل عبد الناصر نفسه بالصراع ضد قاسم في العراق أكثر مما شغل نفسه بقضية دعم الوحدة. وكانت تلك سنوات التهذنة مع الإمبريالية الأمريكية، والتي بدأت بلقاء عهد الناصر وراونتري في ديسمبر ١٩٥٨ واستمرت حتى عهد كيندي، وليس بالصدفة أن كريستيان هيرتر- وزير خارجية أميركا- عندما قابل هيكل في سبتمبر ١٩٦٠ خلال زيارة عبد الناصر للأمم المتحدة، حاول أن يلفت نظره إلى أن القلق في سوريا يتزايد، وأن هناك أسلحة كثيرة تهرب إلى داخل سوريا عبر حوران. كان هنا إذن المناخ الذي نجح فيه الانفصال، وما أقساه من درس.



### ٣ - اليمن .. هل كان الإنسحاب المبكر ممكناً؟

كان عبد الناصر قد وصل بعد الانفصال السوري إلى قناعة بأهمية التركيز على بناء مصر كنموذج أمام العرب والعالم، وبالتالي أهمية التفرغ لتعزيز القاعدة - مصر - وجعلها حصينة بدلاً من الإنشغال في تجارب عربية جديدة.

وبالفعل جرت مجموعة من الإجراءات السياسية والإدارية في هذا الاتجاه لعل من أهمها طرح ميثاق العمل الوطني للقوى الشعبية في يوليو ١٩٦٢.

ثم وقعت «تجربة» عربية جديدة وكانت مفاجأة للعالم ومصر، أعنى ثورة اليمن في سبتمبر سنة ١٩٦٢. وأرسلت الحكومة الجديدة في صنعاء نداء إلى ج.ع.م تطلب فيه المساعدة العسكرية.

وفق القنوات التي أشار إليها هيكمل في كتابه (سنوات الغليان) والتي أنهى إليها جمال عبد الناصر بعد الانفصال كان من المتوقع أن تحجم مصر عن التدخل العسكري في اليمن وأن تكتفي مثلاً بإرسال أسلحة وذخائر للثورة الوليدة.

لكن هيكمل يقول أنه كان هناك رأيان في تلك القضية عندما طرحت.. رأى السادات الذي كان متحمساً للتدخل العسكري، ورأى عبد الناصر الذي كان يرى إرسال أسلحة وذخيرة ثم الإبتظار. وقد انتصر الرأي الأول بعد مناقشات دارت لمدة ثلاثة أيام.

ومن حقنا أن نستنتج طبعاً أن إنتصار الرأي الأول لم يحدث رغم أنف عبد الناصر، وإنما أقتنع هو بوجاهة هذا الرأي بعد الحوار. فوضع عبد الناصر في قمة السلطة السياسية آنذاك لم يكن يسمح لأحد أن يتحداه في رأى يراه إذا تمسك به.

فما هي الدواعي التي سهلت لعبد الناصر التحول إلى الرأي الآخر الذي تحمس له السادات؟ إن هيكمل لا ينكر أن عبد الناصر لم يكن يعرف الكثير عن الأوضاع في اليمن. صحيح أنه أرسل السادات وكمال رفعت في زيارة خاطفة لصنعاء لكن مثل هذه الزيارة العاجلة لم تكن تحتل إلا تقدير الموقف داخل القيادة الثورية ذاتها.. توجهاتها وفكرها وتوزيع القوى السياسية فيها. ولقد كان واضحاً للجميع أن العمليات - لطبيعة أرض اليمن وجغرافيتها - هي أقرب ما تكون إلى حرب العصابات وأن الجيش المصري ليس موهلاً بطبيعة تركيبه لمثل هذه العمليات. لكن السادات عاد من صنعاء ليقول إن الثورة في حاجة إلى مجرد سرب واحد من الطائرات ١.

هل حدثت دراسة جدية لردود الفعل المحتملة في الرياض؟ إن هيككل يقول إن مصر لم تكن قادرة على إجراء حساب دقيق لموقف السعودية وأنه ربما كان على القاهرة أن تدرك مبكراً أن الرياض لن تسكت وأن الحقائق الإستراتيجية لشبه الجزيرة تجعل سكوت الرياض أمراً مستحيلاً. فكيف فات القاهرة كل هذا؟

إن الدارس لكتاب هيككل لا يد أن يساوره هاجسان عند الرد على هذا السؤال. والهاجس الأول هو أن مصر فيما يبدو قد بالفت في أهمية الإلتزامات داخل الأسرة المالكة في الرياض. فمهما كانت العلاقات بين فيصل وسعود فإنها علاقات على أسلوب الحكم لا على الأهداف. ولا بد أن حدثاً يعمق الثورة اليمنية كفيل بأن يتحدى أسس أنظمة الحكم المستقرة في أقطار عربية عديدة.

وقد ثبت أن فيصل وصهره كمال أدهم هما اللذان قادا تحدى الوجود العسكري المصري في اليمن قبل سعود.

أما الهاجس الثاني فهو أن العلاقات الجيدة التي كانت قائمة آنذاك بين القاهرة وواشنطن لا بد أن تكون قد سهلت أمام عبد الناصر قبول مبدأ التدخل العسكري دون توقع ردود فعل عنيفة من واشنطن.

ولاشك أن وصول جون كيندي إلى البيت الأبيض في يناير سنة ١٩٦١ كان إيذاناً بإعادة نظرة شاملة في توجهات السياسة الأمريكية، خصوصاً في مواقعها الإقليمية. وضمن إطار هذه الأعادة إنتصرت الإتهجمات الليبرالية التي كان يمثلها مستشاروه من أمثال تشستر بولز، في معاملة الأنظمة الوطنية غير الشيوعية في بلدان العالم الثالث معاملة إيجابية بهدف إبعادها عن السوق ومنحها المعونات الاقتصادية التي تسمح بإيجاد روافع ضغط عليها إذا لزم الأمر. ولا شك أن مصر بنزاعاتها مع موسكو آنذاك - كانت في مقدمة هذه البلدان.

تلك كانت الظروف التي أقترح فيها دين راسك في يناير ١٩٦٢ منح مصر معونات إقتصادية لعدة سنوات لتعزيز إمكانية الإرتباط الطويل الأجل بين واشنطن والقاهرة، ودعوة عبد الناصر لزيارة واشنطن رسمياً. وفي هذه الظروف أيضاً ذهب الممثل الشخصي لـجون كيندي في فبراير سنة ١٩٦٢ للقاء عبد الناصر في القاهرة. وأرسل من هناك برقية إلى الرئيس الأمريكي يقول فيها إن زيارته للقاهرة كانت مشجعة بأكثر مما قدر، وأنه وجد في القاهرة نظاماً عالى الكفاءة وفي حاجة إلى الدعم وأن التخوف من إنتصار الشيوعية في المنطقة لا أساس له. وبعد أسابيع من تلك البرقية سافر القيسوني على رأس وفد إقتصادي مصري إلى واشنطن ووقع اتفاقاً اقتصادياً طويل المدى هناك.

صحيح أن أصدقاء واشنطن من الحكام العرب التقليديين لم يكونوا راضين عن هذه السياسة الجديدة لكن كيندي كان يردد دائماً أمام الشاكين بأن أصدقاء واشنطن من العرب سوف يكونون أول المستفيدين إذا نجحت السياسة الأمريكية الجديدة إزاء القاهرة.

ولقد ذهب فيصل في أكتوبر سنة ١٩٦٢ - أي بعد ثورة اليمن بقليل - وطالب أمريكا بمساندته في جهد سعودي بريطاني أردني مشترك للعمل ضد الثورة الجديدة. لكنه خرج من إجتماعه بكيندي غير مرتاح بالكامل إذ أعطاه كيندي إنطباعاً بأنه يفكر في الوساطة بينه وبين عبد الناصر.



والثابت أن فيصل توقف في لندن في طريق عودته إلى الرياض وأنه وجد في لندن تجاوباً قوياً للعمل معه ضد الثورة اليمنية بما في ذلك الاستعانة بالإردن لدعم الملكيين كما أنه من الثابت أن لندن وواشنطن دخلتا في جدل حاد نوعاً ما حول الطريقة المثلى لمواجهة أزمة اليمن.

وإذا كان هذا هو طبيعة الموقف المنفتح في واشنطن إزاء نظام عبد الناصر ألم يكن في إمكان مصر أن تسحب قواتها بسرعة بعد دعم النظام الجديد ودون المخاطرة بإنهياره ؟

إن الذين يعتقدون مثلي بأن موقف مصر في مساندة الثورة اليمنية عسكرياً كان من ناحية المبدأ موقفاً صحيحاً ومشرفاً للنظام الناصري.. يلح عليهم مع ذلك التساؤل حول ما إذا كانت القيادة الناصرية لم تعرف كيف تخرج من اليمن في الوقت المناسب وما إذا كانت قد تباطأت في بقائها بأكثر مما هو ضروري بحيث تحول الأمر في النهاية إلى عملية إستنزاف لمصر عسكرياً واقتصادياً وهو ما كانت بريطانيا والأنظمة الرجعية العربية تودّه وتعتبره أمراً مفيداً لها.

وإذا كان ليس من السهل أن يقطع المرء برأى نهائى على ضوء المعلومات المتاحة، إلا أنه قد بدت لى من خلال قراءة كتاب هيكल أن ثمة فرصة بدت وضيعتها مصر كما يبدو. ففي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ أرسل كيندى لعبد الناصر خطاباً يحتوى على مقترحاته لحل الأزمة اليمنية، ورد عبد الناصر في اليوم التالى موافقاً، وكذلك فعل السلال، وفهمت القاهرة أن الأطراف الأخرى قد وافقت كذلك. وعين الرئيس الأمريكى ممثلاً خاصاً له هو رالف هانش لترتيب إجراءات فض الاشتباك عن طريق المراقبين الدوليين. والأهم من ذلك أنه وفقاً لمشروع كيندى أعلنت واشنطن اعترافها بالنظام الجديد في صنعاء على الرغم من أن كيندى كان يعلم أن مثل هذا الاعتراف قد يفضيخ الرياض وعمان. فلماذا إذن تعثر الموقف بعد ذلك؟

إن هيكل يقول إن جهود فض الاشتباك في اليمن وقفت أمام طريق مسدود، فلم يكن في استطاعة المراقبين تنفيذ فض الاشتباك لإختلاط الموقع. لكن الذى يبدو لى أن مصر لم تنفذ التزاماتها في هذه الصفقة بسحب قواتها بالقدر الكافى. وواضح من خطابات عبد الناصر إلى عامر في صنعاء أنه كان متردداً، وكان يملئوه في قراره نفسه أحياناً الشعور بأن المشروع الأمريكى خدعة.

وعلى الرغم من أن اجتماع عبد الناصر بالسفير الأمريكى يادو في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٣ قد أوضح إلحاح واشنطن على مسألة سرعة سحب القوات المصرية، إلا أن عبد الناصر أجاب أنه سحب نحو ثمانية آلاف من قواته فعلاً وأن هناك خطة بسحب قوات جديدة لكن الواضح من إجابات عبد الناصر أنه خلال عام كامل لم يسحب غير هذا العدد المحدود.

وفي ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ أرسل كيندى إلى عبد الناصر خطاباً آخر يبدى فيه قلقه الشخصى الشديد لتباطؤ مصر في الإضطلاع بدورها في فض الاشتباك وسحب القوات. ثم عاد كيندى في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأرسل رسالة شفوية أخرى يقول فيها إن موقف ج . ع . م في واشنطن يتعرض لنقد شديد بسبب فشلها في فض الاشتباك بصورة جوهريّة.

كيف تركت الأمور لتتناهى إلى هنا الحد؟ وهل يكون لهذا صلة بالموقف في عدن؟

يقول هيكل في تفسير هذا إن الأطراف غير الأصلية في الإتفاق المصرى الأمريكى (السعودية

بريطانيا، الأردن، باكستان) كانت قادرة على تخريبه، وأن زمام المبادرة إنتقل من أيدي الحكومات وكاد يستقر في أيدي أجهزة المخابرات وشركات البترول وتجار السلاح وقادة العشائر.

لكن هنا قد يصلح تفسيراً وليس تهريراً لضبايح تلك الفرصة في إنهاء التدخل المصري بطريقة مشرفة. وقد يساعد على هذه القناعة بأن ثمة فرصة ثمينة قد ضيبت أن السعودية ذاتها بدأت تميل إلى الوصول إلى حل مع مصر بعد إنهيار نظام قاسم في بغداد في فبراير سنة ١٩٦٣ الأمر الذي زاد من رجحان كفة عبد الناصر في العالم العربي وإزاء الأطراف الدولية الأخرى. ولقد دارت محادثات بين حافظ وهبة وعلى خشبة، لكنها فيما يبدو لم تنته إلى نتيجة محددة.

والحقيقة أن المرء لا يملك إلا الشعور بهاجس أن القيادة العسكرية المصرية كانت في واد بينما كانت القيادة السياسية في القاهرة في واد آخر، وأن عدم قدرة عبد الناصر على السيطرة على أوضاع الجيش ربما كانت ذات صلة بفقدان السيطرة على مجريات الأمور في اليمن ذاتها.

ولقد ثبت أن القيادة العسكرية المصرية كانت نخطط لعمليات عسكرية في الحجاز، وأن الطيران المصري قام بعمليات إستطلاع على الحدود السعودية، وأن مؤنأ ألقبت بالمظلات في الحجاز لمساعدة أنصار عبد الناصر هناك. وعندما سأل عبد الناصر عن هذا الموضوع بعد حملة الصحف الأمريكية، جاء الرد من المخابرات العسكرية المصرية بأن الوقائع صحيحة وأنها تمت بناء على طلب من الأمير طلال ١١

إن آخر رسالة بعث بها كيندي إلى عبد الناصر في أكتوبر سنة ١٩٦٣ عن قضية اليمن كانت تحتوي على نبرة تهديد، وتردد عبد الناصر مدة طويلة في أسلوب رده على الرسالة. فقد كان حريصاً على المحافظة على المساعدات الإقتصادية الأمريكية من ناحية، لكنه من ناحية أخرى لم يكن مستعداً لقبول رسائل بها نبرة تهديد من واشنطن. وكتب عبد الناصر رسالة فأخرى فشالته ثم مزقها جميعاً.

ثم تولى القدر حل مشكلة تردد عبد الناصر، إذ جرى إغتيال كيندي في نوفمبر سنة ١٩٦٣، ودخل إلى البيت الأبيض عدو عبد الناصر اللدود وصديق إسرائيل الحميم.. الرئيس جونسون!

وكان على عبد الناصر أن يسارع بتعديل موازين علاقاته الدولية على ضوء هذا التطور. وهكذا بدأ ذوبان الجليد بين القاهرة وموسكو وتسارع. وربما كان وصول جونسون إلى البيت الأبيض أدعى إلى سرعة تنظيم سحب القوات المصرية، وهو ما لم يحدث مع الأسف الشديد وظل هذا النزيف مستمراً حتى ١٩٦٧.

إن الإلتطباع الذي يخرج به قارئ الكتاب هو أن المشكلة اليمنية تحولت إلى أقدار لم يكن في وسع عبد الناصر دفعها وأن زمام المبادرة أقلت من يده ويد واشنطن فإلى أي حد كان هنا صحيحاً؟

يبدو أننا في حاجة إلى دراسات أوسع لهذه القضية حتى تنجلي الصورة تماماً.



**هوامش على ملفات السويس**





## ١- سنوات البراءة

هذه السطور ليست عرضاً لكتاب (ملفات السويس) لمحمد حسنين هيكل، ومن باب أولى ليست تقييماً للكتاب، ومع ذلك فمن الواضح لى أننا بصدد أهم كتاب صدر حتى اليوم، لا عن سنوات العدوان الثلاثى عام سنة ١٩٥٦ فحسب، وإنما عن السنوات التى سبقت العدوان الثلاثى كذلك.

فالمؤلف شديد الإقتراب من مركز السلطة فى مصر فى تلك السنوات، وهوليس مشاهداً ومراقباً فحسب وإنما كان فاعلاً أيضاً فى مرحلة تاريخية كاملة، وفضلاً عن أهمية هذا الاعتبار فإن الكتاب ملئ بكم ضخمة من الوثائق فى صفحاته الأخيرة، بعضها حصل عليه المؤلف بالطريق السهل من خلال صلاته بعبد الناصر، والبعض الآخر تعب فى الحصول عليه من ملفات ووثائق الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

ومع ذلك فإن الكتاب، كما يدرك «هيكل» نفسه، لن يكون كلمة التاريخ الأخيرة فيما يتعلق بالعدوان الثلاثى أو السنوات الأولى للثورة، لأسباب عديدة من بينها أن المؤلف نفسه كان أحد أطراف هذه الأحداث التاريخية. لكننى مع ذلك أتصور أن هذا الكتاب سيبطل دائماً أحد المراجع الأساسية لأى مؤرخ يتناول دراسة تلك المرحلة.

وإذا كانت هذه السطور ليست عرضاً للكتاب، ولا هى محاولة لتقييمه، فماذا تكون إذن؟ وما الغرض من كتابتها؟

أظن أن الغرض منها هو الحوار مع الكتاب، ومحاولة إستنطاقه فيما يتعلق بعدد من القضايا الهامة المتعلقة بهذه المرحلة والتى كانت هاجس كثير من المثقفين، أو التى أثارت جدلاً طويلاً فى أوساطهم فى الماضى.. وربما ألقى الكتاب مزيداً من الضوء على بعض هذه القضايا أو أعطى رواية أخرى مختلفة عن رواية سابقة نشرت فى مجال آخر، الأمر الذى يحتاج إلى بعض الألتفات أو النقاش.

وغنى عن البيان أن هذا الحوار لا يستهدف الإساءة إلى ثورة يوليو وتاريخها، ومن باب أولى الإساءة إلى الزعيم الوطنى جمال عبد الناصر. فليس أسخف فى رأى من هذه المحاولات التى تجرى بشكل محموم فى السنوات الأخيرة للإساءة إلى هذا التاريخ عن طريق التلميح أو التصريح بأن ما

حدث فى يوليه سنة ١٩٥٢ كان إنقلاباً دهرته الأجهزة الأمريكية الخفية كما دهرت إنقلاب حسنى الزعيم فى سوريا سنة ١٩٤٩، وأن إسرائيل لم تكن بعيدة عنه ولا عن قائده. ومن المرجح أن هذه المحاولات الجديدة ليست بعيدة عن نشاط الأجهزة الخفية فى القرب والتي تريد أن تزيف وعى الناس فيما يتعلق بما حدث بعد أكتوبر سنة ١٩٧٣ وقد يكفى أن نقول أن صراع ثورة يوليو ضد القرب عموماً - والولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً - والذي تخلله عدوانان عسكريان رئيسيان (١٩٥٦، ١٩٦٧) كاف لدحض هذه السخافات. إن محاولات الإساءة إلى ثورة يوليو موجهة إلى الحاضر فى حقيقة الأمر وهذا الأمر واضح لى تمام الوضوح.

لكن هذا الحوار يستهدف الإقتراب قدر الإمكان من الحقائق التاريخية والصورة الحقيقية لبعض جوانب تلك المرحلة، والإجابة إن أمكن على بعض الأسئلة التى لم تجد فى الماضى لدى العديد من المهتمين بهذه المرحلة إجابة شافية.

ومن هذه الأسئلة حقيقة العلاقة بين قيادة ثورة يوليو وبين الولايات المتحدة فى السنوات الأولى للثورة، وعلى وجه التحديد قبل صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، وما يرتبط بهذا السؤال من سؤال آخر من تفسير لنجاح تلك تلك الثورة بهذه السهولة مع أن الاحتلال البريطانى كان قائماً آنذاك فى قناة السويس بقوات تصل إلى ثمانين ألف جندي بريطانى عدا الطيران والبحرية.

ثم إلى أى حد كان، العامل الاسرائيلى، مطروحاً من الجانب الأمريكى فى السنوات الأولى، وبأى قدر من الإلحاح، وكيف كانت إستجابة الثورة له فى تلك السنوات الصعبة؟ ثم تأتى أيام العدوان الثلاثى نفسه وما كنت أعرفه من قبل من أن عبد الناصر لم يكن يتوقع العدوان عندما حدث رغم التحذيرات المتكررة والمتتالية له قبل أكتوبر سنة ١٩٥٦، الأمر الذى يؤكد هيكلاً فى كتابه.

فى كتاب (شهود ثورة يوليو) «لأحمد حمروش» ترد شهادة «ثروت عكاشة» - وكان إبان العدوان الملحق المسمى المصرى فى باريس - عن إرسال مخطط العدوان كما حدث بالفعل، إلى عبد الناصر قبل العدوان بأسابيع كما ترد شهادة «أمين هويدى» بأنه عندما وقع العدوان لم تكن هناك حالة طوارئ فى الجيش، وكان الضباط ينامون فى منازلهم.. كما ترد شهادة «زكريا العادلى إمام» - الملحق المسمى المصرى فى تركيا آنذاك - عن نفس الموضوع. وكيف أنه سافر فى ١٩ أكتوبر إلى القاهرة، وأطلع مدير المخابرات العسكرية والمشير عبد الحكيم عامر على مخطط العدوان كما وصل إليه.

ولقد بقى فى القاهرة حتى يوم ٢٧ أكتوبر بأمل مقابلة عبد الناصر، لكنه فشل فى ذلك وعاد إلى تركيا. وبعد يومين وقع العدوان الثلاثى ولقد قال عبد الناصر لثروت عكاشة عندما قابلته بعد العدوان «لقد نفذنا من سم الخياط» فهل كان هذا الموقف الغريب من عبد الناصر مجرد تقدير عسكري وسياسى خاطئ لحسابات الموقف؟ أم أن هناك عوامل أخرى دخلت فى الموضوع؟

وفى إطار هذه الأسئلة كلها ترد قضية تطور وعى القيادة السياسية فى مصر، التى بدأت بمجموعة من الضباط الساخطين على النظام الملكى والإحتلال البريطانى لمصر - وإن كانوا مشوشين فكرياً - وإنتهت بهوعى أوضاع من قيادة ثورة يوليو لحقائق الموقف العالمى وانعكاساته على مصر والوطن العربى.



وبعض هذه الأسئلة التي طرحناها في هذا السياق قد وجدت أجابات في كتب صدرت قبل (ملفات السويس). وقد لا تكون هذه الإجابات صحيحة، خصوصاً متى إنتبهنا إلى أن أحداث ثورة يوليو وتاريخها ما زالت جزءاً من صراع الحاضر كما قلنا من قبل، وأنه من الصعب لذلك أن تصبح أحداث يوليو مجرد تاريخ ليس إلا على الأقل في المستقبل المنظور.

وأنا أشير إلى وجه التحديد هنا إلى كتاب (العبة الأمم) لمايلز كويلاند، الذي عمل كضابط مخابرات أمريكى في مصر فترة ليست بالقصيرة، والذي صدر بعد عدوان ١٩٦٧ وقبل وفاة عهد الناصر.

أن من الشائع لدى البعض أن هدف هذا الكتاب الرئيسى هو الإساءة إلى ثورة يوليو، وسمعة عهد الناصر بالذات وأنا لا أعتقد أن هذا الشائع عن الكتاب صحيح، بعد أن أعدت قراءته للمرة الثانية - والأقرب إلى الحقيقة أن الكتاب محاولة في البحث عن إجابات لأسباب فشل السياسة الأمريكية في التعامل مع قادة العالم الثالث، بصرف النظر عن مدى فشل أو نجاح تلك المحاولة من جانب المؤلف. أو هو محاولة لألقاء أضواء على الجوانب غير المعلنة رسمياً في السياسة الأمريكية للأفعال وردود الأفعال بين الطرفين الأمريكى وغير الأمريكى، وتفسير لإزدواجية العمل الأمريكى في قنواته الرسمية وقنواته غير الرسمية وهو إعادة تأكيد لما هو معروف من فشل أساليب «المحاكاة» التي هامت بها أجهزة المخابرات الخارجية الأمريكية في فترة من الفترات فيما سمي (العبة الأمم) للتنبؤ بمواقف قادة العالم الثالث إزاء القرارات الأمريكية.

ولا شك أن كتاب كويلاند يحتوى على العديد من التصورات والأوهام والأفكار التي نفترض أنها تعبر عن الفكر الأيديولوجى للمؤلف، والتي لا تلزم القارئ بشئ لكن كويلاند لا يحاول فعلاً أن يدعى أن أحداث يوليو سنة ١٩٥٢ كانت من تدبير الولايات المتحدة وأجهزتها الخفية كما حدث في سوريا عام ١٩٤٩ في إنقلاب حسنى الزعيم، أو كما حدث في إيران ضد مصدق عندما شجعتة أمريكا على تأميم البترول ثم دبرت الإنقلاب ضده وأعادت الشاه بعد أن كان قد هرب.

بل إن كويلاند يذكر في كتابه صراحة أن كيرميت روزفلت (مسؤول الشرق الأوسط في المخابرات الأمريكية) قد حذر في تقرير له بعد عودته من زيارة لمصر أوائل سنة ١٩٥٢ من «أن يتصور أحد داخل الحكومة الأمريكية أن الإنقلاب القادم (في مصر) هو إنقلابنا. فهو مسألة داخلية بحيثة ليس لنا فيها أى نفوذ تقريباً ولكن يمكن أن نساعد بهدم معارضته».

ولعل هذا الإستطراد يدخل بنا إلى السؤال الأول في هذا الحوار، أعنى حقيقة العلاقة بين قيادة الثورة والولايات المتحدة في السنوات الأولى للثورة.

وقبل أن نتعرض لبحث هذا السؤال من واقع كتاب (ملفات السويس) أو غيره من الكتب، يجدر بنا أن نشير إلى أنه كانت لدى المراقب العادى شواهد وقرائن كافيه - قبل شهادة هبكل - توحى بالصلة الوثيقة.. منها مثلاً دور السفير الأمريكى «كافرى»، في تأمين خروج فاروق وتوديعه عند وصيف الميناء، ثم تشكيل الوزارة التي أعقبت وزارة «على ماهر» والتي تميزت بإختيار عدد كبير من الوزراء من جماعة (الرواد)، وهي جماعة للخدمة الإجتماعية كانت على صلة وثيقة بالأوساط

الأمريكية (أحمد حسين وعباس عمار ووليم سليم وإسماعيل القباني.. إلخ) ثم تعيين «أحمد حسين» سفيراً لمصر في واشنطن بما هو معروف عنه من وثيق صلته بالأجهزة العلنية والخفية الأمريكية وقناعاته بأن مصر يرتبط بالولايات المتحدة ارتباطاً وثيقاً. ثم تأتي بعد ذلك شهادة «خالد محيي الدين» في كتاب (شهود ثورة يوليو) عندما يتذكر «أن الحذر من إغصاب الأمريكيين قد بدأ في مارس سنة ١٩٥٢ عندما بدأت تشور مناقشات في أوساط الحركة حول استخدام كلمة الإستعمار الأنجلو أمريكي في المنشورات والرغبة في إقتصار الحديث على الإستعمار البريطاني. وخالد يشير هنا إلى منشورات الضباط الأحرار التي كانت بعض أوساط اليسار المصري (أحمد فؤاد وآخرون) تتولى كتابتها وطبعها بإسم الحركة.

ووفقاً لكتاب (ملفات السويس) فإن بداية العلاقات مع أمريكا هو «القائم عبد المنعم أمين» وهو رجل يصفه «هيكلم» بأنه ذو حياة إجتماعية نشيطة وعلى صلة إجتماعية بعدد من الدبلوماسيين الأجانب ويقول «عبد المنعم أمين» نفسه في شهادته في كتاب (شهود ثورة يوليو) ان «عبد الناصر» زاره مع كمال الدين حسين في يوم ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٢ وتحدث عن الظروف الضاغطة للإسراع بالتحرك، وأنه وافق على الاشتراك فوراً. وهو يذكر أن «عبد الناصر» قال هامساً لكمال الدين حسين وهما يطلان على النيل من شقته (أى شقة عبد المنعم أمين) : «هو عاوز ثورة ليه ما هو عنده كل حاجة».

وهيكلم يقرر أن «عبد المنعم أمين» لم ينضم إلى تنظيم الضباط الأحرار إلا لهلة الثورة، وأن «عبد الناصر» قرر ضمه إلى مجلس قيادة الثورة مباشرة دون مرور على مستويات التنظيم المتصاعدة

وهذه الرواية تناقض - إلى حد ما - شهادة «عبد المنعم أمين» في نفس الكتاب و «هيكلم» يقول أن «عبد الناصر» كلف «عبد المنعم أمين» صباح ٢٣ يوليو بإخطار السفارة الأمريكية بنوايا الحركة وتوجهاتها، على أن من الشائع تاريخياً (ويؤكد كويلاند في كتابه) أن «على صبرى» هو الذى تولى الإتصال بالسفارة الأمريكية يوم ٢٣ يوليو لسابق معرفته بالملحق العسكرى الأمريكى. و «عبد المنعم أمين» نفسه يقول في شهادته أنه ذهب إلى السفارة البريطانية صباح ٢٣ يوليو وقابل القائم بالأعمال وأبلغه أن الحركة تتعلق بالشئون الداخلية للجيش وأن الهدف هو إصلاح الجيش ومفاوضة الإنجليز.

وأما كانت الحقيقة فإن كافة أطراف الرواية تتفق على الدور البارز لعبد المنعم أمين في الشهور الأولى للثورة كهزمة وصل مع الطرف الأمريكى، وأن «عبد الناصر» نفسه قد طلب منه أن يوثق صلته بهم «وهيكلم» لا يخفى تصور «عبد الناصر» آنذاك «بأن الصورة الشائعة في العالم في تلك السنين عن أمريكا كانت براءة ومشقة، سواء من ناحية القوة والحبوة وسلامة النية إلى درجة السذاجة» وهو نفس المعنى الذى يتكرر في صياغة الميثاق الوطنى بعد ذلك عام ١٩٦٢ ويقول هيكلم في هذا السياق إنه بالقدر الذى كان تفكير عبد الناصر واضحاً تجاه بريطانيا، فإن تفكيره إزاء الولايات المتحدة كان «قلناً».. ويشكل عام كان رأبه طيباً في الولايات المتحدة في تلك الفترة، وكان في ذلك متأثراً بدورها في الحرب العالمية الثانية، ثم بما قرأه من وثائق أمريكية سياسية خصوصاً وثيقة إعلان الإستقلال والدستور.



كانت تلك سنوات «البراعة» إذن من جانب عبد الناصر، وهى فيما يبدو سنوات «البراعة» لهيكل أيضاً وهنا قد يطرح سؤال هام : هل حدث إتصال بين حركة الضباط الأحرار وبين الولايات المتحدة قبل الثورة ؟

لا يقول هيكل شيئاً عن ذلك فى كتابه. غير أن كيرميت روزفلت أرسل فى أوائل سنة ١٩٥٢ بهدف إقناع فاروق بتنظيم «ثورة سلمية» فى مصر بقيادة مشرقاً على تصفية «القديم» وإحلال «الجديد» وثمة قرأتين متعددة على أن وزارة «الهلالى» الأولى ومارافقتها من شعار التطهير كانت هى المحاولة فى اتجاه «الثورة السلمية» التى تحدث عنها كويلاند، بصرف النظر عن جدية الموضوع كله وعن قدرة الهلالى نفسه فى هذا الميدان وعندما ينس «كيرميت روزفلت» من فاروق إتخاذ إلى وجهة نظر كافرى بأن الجيش وحده هو القادر على معالجة الموقف المتدهور.

ولقد كان من المعروف لدى أجهزة المخابرات الغربية أن هناك حركة فى داخل الجيش، وكانت منشورات الضباط الأحرار قد وصلت إلى جهات أجنبية مصرية ولذا لم يكن صعباً على المخابرات الأمريكية أن تدبر لقاءات مع بعض الضباط النشطين اجتماعياً فى خفلات الدبلوماسيين الأجانب فى محاولة لاكتشاف نوايا الحركة فى أقل القليل.

وفقاً لرواية «كويلاند» فلقد تمت ثلاثة لقاءات بين روزفلت وضباط «معيدين» عن مركز التنظيم وإن كان يمكن الإعتماد عليهم، وواحد من مساعدى عبد الناصر الموثوق فيهم. وقد تبين من هذه الاجتماعات أن هناك مساحة من الإتفاق حول قضايا داخلية، وهناك بنود صعب الإتفاق عليها، ومن أهمها الموقف من إسرائيل.

وإذا صدقنا رواية «كويلاند» فإن روزفلت عاد إلى واشنطن قبل الثورة وقدم لوزير الخارجية تقريراً ملخصه كما يلى :

\* إن الثورة الشعبية المتوقعة فى دوائر الخارجية، والتى يسمى إليها الشيوعيون والأخوان المسلمون ليست مطروحة.

\* أنه لا توجد طريقة لإبعاد الجيش عن التحرك.

\* إن الضباط الذين يرجع أن يقوموا بالإنتقال لهم دوافع سياسية، وهذا ما يجعل فرصة نجاحهم كبيرة ويجعلهم أكثر تعقلاً ومرونة فى مفاوضاتهم بعد الإستيلاء على السلطة.

\* أنه قد يكون على الولايات المتحدة أن تقبل إزاحة فاروق وربما نهاية الملكية.

\* أنه إذا نجح الإنتقال فعلى الولايات المتحدة ألا تضغط جداً على العسكريين لإجراء إنتخابات.

\* أنه لا ينبغي لأحد أن يتصور أن هذا الإنتقال هو «إنتقالنا» فهو مسألة داخلية بحتة وليس لأمريكا فيها نفوذ تقريباً. وإذا كان لا مفر من عدو يخاف من هذا الإنتقال فهو الطبقات العليا فى مصر والإنجليز، وليس إسرائيل.

ويعترف «كولاند» أن واشنطن قد علمت بالإتقلاب من قراءة صحف يوم ٢٣ يوليو، وأنه وأن كانت تقارير المخابرات كانت تشير إلى أن شيئاً ما يجرى داخل الجيش، إلا أنها كانت غير قادرة لا على تحديد الموعّد أو طبيعة التحركات.

ويشير «هيكل» في كتابه إلى مذكرة «تقدير موقف» للخارجية الأمريكية بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تتضمن تأييد النظام مادياً ومعنوياً بهدف تحقيق أهداف الغرب خصوصاً السلام مع إسرائيل وتشير المذكرة إلى أهمية أن يصدر النظام الجديد تصريحاً علنياً في وقت ما يعلن فيه نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل.

يمكن إذن أن نقول أنه واضح من مصادر مختلفة طبيعة التقدير الأمريكي.. وهو أن النظام الجديد وإن كان بالقطع ليس «طفلاً أمريكياً» إلا أنه فرصة ذهبية لإزاحة النفوذ البريطاني وإحلال النفوذ الأمريكي محله، وأن قضية العودة إلى الحياة البرلمانية ليست مطروحة في المستقبل القريب، وأن السلطة الجديدة قد تكون أقدر على معالجة «العامل الإسرائيلي» بما يتفق مع الرؤية والمصالح الأمريكية.

تلك كانت سنوات زحف النفوذ الأمريكي ليحل محل النفوذين الفرنسي والبريطاني بعد الحرب العالمية الثانية. والأمريكيون في العادة يعتبرون أن عام ١٩٤٧ هو نهاية عصر السيادة البريطانية في الشرق الأوسط، إذ في أوائل هذا العام بالذات كتبت بريطانيا إلى واشنطن رسالة تعلن فيها أن حكومة جلالة الملك غير قادرة على دفع خمسين مليون دولار مطلوبة لدعم مقاومة حكومتى اليونان وتركيا للنفوذ الشيوعي وعلى ذلك فأما أن تملاً واشنطن تلك الفجوات في دفاعات الغرب أو أن تتركهما للسيطرة الشيوعية.

وليس بالصدفة إذن أن يصدر «مبدأ ترومان» في مارس سنة ١٩٤٧، وأن يتلوه مشروع مارشال هذا على المستوى العلني. أما على المستوى السري فقد أنشأت وكالة المخابرات المركزية في نفس العام. وبدأت الوكالة الجديدة تعمل في سوريا لإزاحة النفوذ الفرنسي الضعيف وإحلال النفوذ الأمريكي محله (إنقلاب حسنى الزعيم) ثم تحولت إلى مصر تبحث عن إمكانياتها هناك كما أسلفنا من قبل، لنفس الأهداف.

ولقد استطاعت واشنطن أن تحقق مع النظام الجديد قناتين للإتصال، الأولى هي القناة الرسمية (السفارات ووزارات الخارجية) والثانية هي القناة غير الرسمية (المخابرات) ويذكر «هيكل» أن «كيرميت روزفلت» طلب من «عبد الناصر» تكليف مصدر واحد تجرى الإتصالات من خلاله، وأن «عبد الناصر» كلف «على صبرى» بذلك.

و «هيكل» يقول أن «عبد الناصر» في مبدأ الأمر لم يكن يعلم حقيقة وضع «روزفلت» في المخابرات الأمريكية، فقد كان يعتقد أنه مستشار رئيس الجمهورية لكن «عبد الناصر» عرف بعد ذلك ووافق على تنظيم القناة «غير الرسمية» بين مصر وأمريكا «وهيكل» يقول أن «عبد الناصر» لم يكن مقتنعاً بما يجرى لكنه أراح نفسه في النهاية بأنه إذا كانت هذه هي الطريقة الأمريكية فلا بأس من تجربتها، ولقد ظلت هذه القناة «غير الرسمية» تلعب دوراً هاماً في الإتصالات وفي المحاورات إلى



ما بعد صفقة الأسلحة التشيكية، بل إلى وقت زيارة وزير الخزانة الأمريكي «اندرسون» للقاهرة في ديسمبر سنة ١٩٥٥ الذي جاء يعرض على مصر مقايضة السد العالي بالصلح مع إسرائيل - وبعد أن غادر أندرسون مصر غاضباً قرر «عبد الناصر» إغلاق قناة الإتصال «غير الرسمي» مع واشنطن ومع ذلك فحتى أبان أزمة السويس، عندما ذهب على صبرى إلى نيويورك لمتابعة الموقف في مجلس الأمن، حاول «كيرميت روزفلت» إعادة تنشيط تلك القناة من جديد بدعوة «على صبرى» إلى الحضور إلى واشنطن للحوار لكن القاهرة رفضت ذلك.

وتشير (ملفات السويس) إلى أن المسؤولين عن القناة «غير الرسمية» من الناحية الأمريكية كانوا بشكل عام أكثر تفهماً لوجهات نظر عبد الناصر وتعاطفاً مع مطالبة من المسؤولين الأمريكيين في القناة الرسمية . وهيككل يقول أنه عندما وصل «كيرميت روزفلت» في أكتوبر سنة ١٩٥٢ وأثار مسألة نوايا النظام الجديد مع إسرائيل واستمع إلى وجهة نظر «عبد الناصر» في هذا الصدد، فإنه أقتنع بالكثير مما سمع، إذ أن تطورات الأحداث فيما بعد أظهرت أن رأيه كان إلى حد ما متعاطفاً مع الخطوط التي شرحها عبد الناصر.

وحتى بعد صفقة الأسلحة التشيكية وزيارة أندرسون لمصر، فعندما ذهب «جيمس إيكلمبرجر» مسؤول المخابرات الأمريكية في مصر آنذاك - في أوائل سنة ١٩٥٦ إلى لندن للاجتماع بمسؤول العمليات الخاصة في المخابرات البريطانية أكتشف وجود خطة لأغتيال عبد الناصر. وعندما عاد إلى القاهرة حاول تسريب هذه المعلومات إلى عبد الناصر، مما دعاه للتساؤل حول الهدف من هذا التسريب.. هل هو الدس لبريطانيا أم محاولة التخويف؟.

والكتاب (ملفات السويس) يشير إلى إجتماع في المخابرات الأمريكية حضره «جيمس أنجلتون» و«كيرميت روزفلت» و«فرانسيس راسل» و«ريموند هير» في أوائل سنة ١٩٥٦ لمناقشة الموقف من «عبد الناصر» حيث إقترح «أنجلتون» إطلاق إسرائيل ضد مصر لكن روزفلت، قال في الاجتماع أن أسلوب الانقلاب على عبد الناصر لا يصلح في مصر وليست هناك وسيلة للخلاص منه إلا إذا تقرر إغتياله، وهو يرى أن الإقدام على هذه الخطوة كارثة، وأن على السياسة الأمريكية أن تبحث عن بدائل غير الانقلاب والأغتيال في الوقت الحالي على الأقل.

فإذا تحولنا إلى كتاب (العبة الأمم) لكوبلاند فسوف نرى ما يؤكد نفس هذا الإنطباع. إن أحد توجهات هذا الكتاب هو أن أمريكا «خسرت» عبد الناصر بسبب مافعلته القناة «الرسمية» وما يؤثر على سلوكها غير اعتبارات الحسابات الباردة للمصالح الأمريكية وهو يستشهد بأحداث عديدة للتدليل على وجهة نظره، ومن المؤكد أن «كوبلاند» كان يعتبر نفسه صديقاً للنظام، إلى درجة أنه بعد أن ترك المخابرات أنشأ له مكتباً خاصاً في بيروت، وحاول أن يبقى على إتصاله بعبد الناصر وأرسل له عدداً كبيراً من الرسائل، وإن كان عبد الناصر لم يرد عليها كما يقول هيككل في كتابه (بين الصحافة والسياسة) .

لقد حاولت فيما مضى من صفحات القاء بعض الضوء على حقيقة العلاقات بين قيادة الثورة وأمريكا في سنوات الثورة الأولى، وهي المشكلة التي دار حولها لفظ كثير في الماضي. ومن الواضح أنها كانت علاقات وثيقة، وأنها جرت على مستويين لم يكونا دائماً متماثلين في توجهاتهما

(المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي)، وأن الطرف المصري (عبد الناصر) كان يثق بذلك بنوايا الولايات المتحدة بشكل عام، وكان متطلماً إلى تأييدها في موضوع جلاء القوات البريطانية من القناة، وفي الحصول على مساعدات عسكرية لدعم الجيش وإلى مساعدات اقتصادية للمساهمة في التنمية، وأن الطرف الأمريكي كان متطلماً إلى الحل محل النفوذ البريطاني في مصر بإعتمادها مفتاح المنطقة العربية، إلى ترتيب حلف عسكري شرق أوسطي تحت القيادة الأمريكية، وإلى تحقيق نوع من الصلح بين العرب وإسرائيل. وكان التقدير الأمريكي أن النظام الجديد قد يكون القادر وحده على إنقاذ مثل هذه الخطوة.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قد ضغطت على بريطانيا في مفاوضات الجلاء، وأن بريطانيا كانت تحس بالدور الأمريكي في مصر المتناقض لسياساتها وأنها أشتكت لواشنطن كثيراً من ذلك، لكن مجال المناورة البريطاني كان محدوداً وهي تعتمد على أمريكا اعتماداً شبه كامل بعد الحرب سواء في الجوانب العسكرية أو الاقتصادية، وانتهت المفاوضات باتفاقية للجلاء. ربطت عودة القوات البريطانية إلى قاعدة القناة بالهجوم على إحدى البلاد العربية أو تركيا (أي بحلف الأطلنطي) واضطر عبد الناصر إلى قبول ذلك.

أما فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية والاقتصادية فقد تعثرت لأعتبارات تتعلق بالقناة الرسية، وفشلت مصر في الحصول على السلاح من واشنطن إلا إذا أرتبطت بالصلح مع إسرائيل، ثم جاء مشروع السد العالي - وهو أكبر مشروع للثورة الجديدة - وجاءت كلمة حاسمة وباترة أيضاً : السد العالي مقابل الصلح مع إسرائيل، وهو ما رفضه «عبد الناصر» في نهاية الأمر. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المصالح التي حكمت سياسة أمريكا في سنوات الثورة الأولى، أي في عهد «إيزنهاور»، هي في الحقيقة مصالح الجمهوريين التقليدية في الجانب الغربي من الولايات المتحدة، وهي شركات البترول وشركات السلاح بالدرجة الأولى. وعندما قابل «دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة السفير الإسرائيلي في واشنطن أبا إيبان قبل سفره إلى القاهرة في مايو سنة ١٩٥٢ قال «دالاس» للسفير أن الخبراء نصحوه بعدم فتح موضوع إسرائيل في الزيارة الأولى لمصر، فرد إيبان قائلاً: «إنها نصيحة تفوح منها رائحة البترول».

وإذا كان الموقف الأمريكي في كل هذا مفهوماً، فإن موقف «عبد الناصر» في تلك الفترة - كما يشرحه «هيكل» - ليس مفهوماً تماماً، فالكتاب يشير بمناسبة محادثات الجلاء إلى تقدير موقف كتبه «عبد الناصر» من أربع نقاط آخرها هي : «التحدى الحقيقي الذي يتبقى إذن : كيف تستطيع مصر أن تحصل على المساعدات العسكرية والاقتصادية من أمريكا دون أن تجرد نفسها متورطة في إرتباطات والتزامات لا تريدها؟» فهل حقاً كان يمكن أن يتصور «عبد الناصر» أن مثل هذا التحدي له إجابة عملية؟ أم أن هذه كانت لا تزال سنوات «البراعة»؟

## ٢- العامل الاسرائيلى

فى كتاب (مشفون وعسكر) يحكى «صلاح عيسى» أنه قد عذب كثيراً فى سجن القلعة عام ١٩٦٦ بعد أن كتب عدة مقالات فى صحيفة «الحرية» البهروتية عن «ظاهرة يوليو»، إذ أعتبر المسئولون فى مصر أن هذا يعنى عودة بعض فصائل اليسار فى مصر إلى الإتهام التقليدى بأن ما حدث فى يوليو سنة ١٩٥٢ هو إنقلاب عسكرى مدعوم خارجياً وليس بثورة

وأنا أريد أن أستخدم هذا التعبير هنا، ليس بمعنى أنه بديل عن ثورة يوليو، وإنما بمعنى معين... هو قدرة قرد عسكرى على أن ينجح ويثبت أقدامه فى بلد به ثمانون ألف عسكرى أجنبى على مقربة من العاصمة، ومحاولة تفسير سبب عدم تدخل قوات المحتل الأجنبى لإجهاض هذا التمرد العسكرى.

إن من السهل اليوم على الإنسان وهو يستعيد أحداث يوليو سنة ١٩٥٢ أن يدهش للعبوب والنواقص العديدة الدالة على عدم كفاءة عملية التنفيذ، وقد يكفى أن نشير أن خطة قطع التليفون بين المدن لم تتم، وإن «يوسف صديق» قد تحرك إلى كوبرى القبة قبل ساعة الصفر بساعة، وأن قائد الثورة كان على وشك أن يعتقل من جانب بعض قواته التى لم تكن تعرفه، وأن خبر موعد الحركة قد تسرب إلى أجهزة الأمن السياسى عن طريق والدته أحد الضباط الأحرار التى إنزعجت لخروج ابنها بسلاح متأخراً.. إلخ ومع ذلك نجحت الثورة فى الإستيلاء على السلطة بهذه السهولة دون طلقة واحدة تقريباً.

ومن السهل أيضاً أن تقول - وهذا صحيح تماماً - أن جهاز الدولة كان قد وصل فى أواخر عهد «فاروق» إلى حالة من العنف لم تكن تسمح له بمقاومة حقيقة. ولكن لماذا لم تتدخل القوات البريطانية؟ هل يكفى أن تقول فى تفسير ذلك أن السفير البريطانى كان غائباً؟

لا أعتقد ذلك.

إن التدخل البريطانى، لو كان قد حدث، فليس بالضرورة هدفه حماية «فاروق» باللوات وإنما حماية النظام الملكى ككل بصرف النظر عن الجالس على العرش. و «هيكل» لا ينكر أن «عبد الناصر» مال إلى رأى الذى كان يقول أن الإنجليز لن يتدخلوا لأسباب عديدة، وأنه - أى «هيكل» - كان صاحب هذا رأى وأن هذا أول دور أداه بالقرب من «عبد الناصر».

ويعترف «هيكل» الآن بخطأ هذا رأى، فنحن نعرف من (ملفات السويس) أن إجتماعاً عسكرياً



بريطانيا عقد يوم ٢٣ يوليو حضره القائد العام للقوات البريطانية في مصر والقائم بالأعمال «كريسويل»، وأن خطة وضعت في هذا الاجتماع لاحتلال القاهرة والاسكندرية (سميت بخطة رودون) وأن منشورات طبعت في القاعدة بالقناة - باللغة العربية - تدعو سكان القاهرة والاسكندرية إلى الهدوء والاستسلام للتدخل، ويعترف «هيكل» أنه ثبت خطأ تقديره بأن القوات البريطانية لا تزيد عن فرقة واحدة في القناة، إذ إتضح أنه في ليلة ٢٣ يوليو كانت هناك أربع فرق بريطانية (٨٠ ألف جندي) فضلاً عن الطهران والبحرية، وأن تفكير لندن كان يتحرك بسرعة زائدة للتدخل في الفترة ٢٣ - ٢٦ يوليو، ومع ذلك لم يتم التدخل. لماذا ؟

لعل التفسير الوحيد المقبول هو أن الولايات المتحدة قد تدخلت لأتباع البريطانيين بالامتناع عن هذا العمل. وما يدعم هذا التفسير تأشيرة رئيس الوزراء البريطاني «ونستون تشرشل» بخط يده على أحد التقارير التي وصلتته عن تطور الأحداث في مصر - في أغسطس سنة ١٩٥٢ - ويقول فيها : «أعجبنى برنامج نجيب . وقد تكون هناك سياسة مناسبة تشترك فيها الولايات المتحدة لإنجاح نجيب» وهي تأشيرة لم يقتنع بها الوكيل الدائم للخارجية ولهم سترانج.

وبنما كان الملحق العسكري البريطاني في مصر - وهو المتصل بأجواء المخابرات الأمريكية - يهرق إلى وزارة الدفاع واصفاً القيادة الجديدة بأنها «مجموعة من الضباط الوطنيين المهتمين بالأصلاح الداخلي» كان القائم بالأعمال يهرق إلى الخارجية البريطانية بتقييم آخر عن الحركة التي قادت الثورة بأنها «مجموعة من الضباط الشباب معظمهم من «البلطجية»، المتأثرين بالشيوعيين والأخوان المسلمين ولا بد أن تكون على حذر من تصرفاتهم في الأيام القادمة».

وما يمكن أن نرجعه في كل هذا هو أن موقف الولايات المتحدة كان حاسماً في «فرملة» فكرة التدخل البريطاني، وأن هذا كان مرتبطاً بالحسابات الأمريكية في إمكانية التحالف مع النظام الجديد وتوجيهه وجهة مصالح الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً، لا سيما فيما يتعلق بإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وبلغت النظر في هذا المجال موقف حكام السعودية الذي كان بشكل عام ودعياً للنظام الجديد، مع أنه كان من المتوقع أن يكون العكس بإعتباره نظاماً جمهورياً قام على أنقاض النظام الملكي.

وبصرف النظر عما أثبتته التطور التاريخي من خطأ هذه الحسابات الأمريكية، إلا أن هذا الموقف من جانب أمريكا في سنوات بداية أمتداد نفوذها السياسي والاقتصادي إلى المنطقة لم يكن أمراً شاذاً بالنسبة لما فعلته في حالة كوبا عند بداية ثورة كوبا. ومع اختلاف الظروف بين مصر وكوبا فيظل هناك وجه الشبه في أنه كان للولايات المتحدة قاعدة عسكرية في كوبا، ولم تتدخل أمريكا ولم تعارض الثورة الكوبية إلا عندما أسفرت عن إرادتها المستقلة وبرنامجها الاجتماعي، وهو نفس ما حدث في مصر.

لكن السياسة الأمريكية اليوم في ظل التحولات البيئية المتتالية تخلت عن هامش المرونة الذي كانت تتميز به في أعوام ١٩٥٢ في مصر أو ١٩٥٩ في كوبا. لقد ورثت أمريكا السياسات البريطانية، وأصبحت مستعدة للدفاع عن الأنظمة الرجعية المتخلفة إلى آخر طليقة بحيث يمكن أن تقول أن «ظاهرة يوليو» ليس من المرجح تكرارها، وعلى عكس ١٩٥٢ يمتد النفوذ الأمريكي اليوم في

مناطق عديدة فى اسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. فإذا حدث تغيير فى أى منطقة من مناطق نفوذها فلا بد أن يكون من تدبيرها وتحت إشرافها كما حدث فى الفلبين أو هايتى. أما دول العالم الثالث التى تحررت من السيطرة الأمريكية رغم أنف واشنطن - كما هو الحال فى نيكارجوا اليوم - فنصيبها التآمر المستمر والتدخل العسكرى المباشر كما حدث فى جرينادا أو غير المباشر كما يحدث اليوم فى نيكارجوا.

ويكفى أن نتأمل اليوم سياسات ريجان فى العالم الثالث حتى نرى الطابع المغامر للسياسة الأمريكية، إلى درجة أنها لم تعد تعباً بالقوانين الدولية المستقرة والمُعترف بها من منظمات الأمم المتحدة.

نتنقل الآن إلى قضية شديدة الأهمية وهى العامل الاسرائيلى ، وما نعينه هنا بالعامل الإسرائيلى هو موقف الأطراف المختلفة ورؤيتها من قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى السنوات الأولى للثورة، خصوصاً الجانب الأمريكى من ناحية وقيادة الثورة من ناحية أخرى. ولقد أشرنا من قبل إلى مذكرة «تقدير الموقف» الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ والتى تقترح أن يصدر النظام الجديد فى وقت ما تصريحاً علنياً يعلن فيه نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل وفى الاجتماعات الأولى التى تمت بين قيادة الثورة والجانب الأمريكى كانت مسألة إسرائيل مطروحة دائماً للنقاش.. حدث هذا فى أول زيارة لكيرميت روزفلت بعد الثورة فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ فى حفل العشاء الذى أقيم فى منزل «وليم ماكلينتوك» - الوزير المفوض بالسفارة - وحضره «عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر» و «صلاح سالم» و «عبد المنعم أمين». كما حدث نفس الشيء فى زيارة «ريتشارد كروسمان» النائب العمالى والوزير السابق البريطانى - المعروف بقبول الصهيونية - عند زيارته لعبد الناصر بعد الثورة بخمسة شهور (ديسمبر سنة ١٩٥٢) عندما جاء يسأل عبد الناصر.

- ماذا تنوى أن تفعل مع إسرائيل؟

وهو نفس السؤال الذى وجهه «أينشتين» لهيكل عندما قابله فى برستون. ومن القاهرة طار «كروسمان» إلى تل أبيب لمقابلة «بن جوريون» ثم عاد إلى القاهرة بعد أسبوع يطلب مقابلة عبد الناصر مرة ثانية، ويعرض عليه إقتراحاً بإجتماع مشترك للأثنين فى أى مكان فى العالم سراً أو علناً.

وكان خط دفاع عبد الناصر فى تلك «الهجمات» على النظام الجديد هو أن موضوع إسرائيل لا يقع فى أول سلم أولوياته، وأن هذه القضية على أى حال تخص الدول العربية مجتمعة لا مصر وحدها، وبالتالى لا تستطيع أن تبت فيها مصر وحدها. أما سلم أولويات الثورة فهى جلاء الإنجليز والتنمية.

ولقد كان من الممكن أن يكون هذا الموقف مقنعاً - إلى حد ما - لبعض دوائر الغرب خصوصاً فى الأشهر الأولى للثورة ولديها ما يكفيها من مشاكل الصراع داخل قيادة الثورة. ولكن لم يكن من الممكن أن يكون هذا الموقف مقنعاً مدة طويلة.

ولقد ظل هذا هو موقف عبد الناصر - وفق (ملفات السريس) حتى عندما بدأت مرحلة

المفاوضات مع بريطانيا للجلاء عن قناة السويس- ويذكر الكتاب أنه عندما بدأت هذه المفاوضات أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي «موسى شاريت» مبادرات مستقلة مع رسل كثيرين إلى عبد الناصر بإقتراح لقاء مفاوضات مباشرة، وكان رد عبد الناصر دائماً هو أن موضوع إسرائيل مؤجل بالنسبة له وأن مشكلة فلسطين هي مشكلة جماعية عربية.

وعندما جاء «دالاس» لزيارة مصر في مايو سنة ١٩٥٣ أثار على مائدة العشاء في منزل السفير كافر نفس الموضوع بالحاح وقال أن «السلام مع إسرائيل هو من طبيعة الأمور» وأن الإسرائيليين ساميون مثل العرب وأولاد عمومته (لاحظ أن هذا هو نفس ما رددته السادات بعد ذلك بربع قرن) وأن الخطر الحقيقي هو خطر الشيوعية وليس إسرائيل، ولقد اضطر عبد الناصر إلى الرد على بعض هذه الإدعاءات مفنداً. وعندما سأله دالاس: «هل يعنى هذا الرد إستحالة السلام مع إسرائيل» لجأ عبد الناصر إلى رده التقليدي وهو أن إسرائيل ليست شاغلة اليوم.

لكن خط الدفاع هذا الذى لجأ إليه عبد الناصر فى أوائل الثورة لم يكن ممكناً أن يستمر طويلاً، ومن الواضح أنه اعتبر من الجانب الإسرائيلى ثم الأمريكى بمثابة تهرب من إعطاء ردود واضحة على تساؤلات الغرب. وكان من الواضح أن إسرائيل لا تريد تنفيذ إتفاقية جلاء بريطانيا عن مصر دون إتفاق للصلح مع إسرائيل. وعندما وقعت إتفاقية الجلاء فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ كانت إسرائيل قد فقدت الأمل فى أن تنحاز قيادة الثورة إلى صف التفاهم مع إسرائيل، وثبت لديها خطأ تقديرات أجهزة المخابرات الأمريكية. أن كويلاند يشير فى كتابه (لعبة الأمم) إلى تقارير روزفلت الأولى التى يقول فيها «إذا كان هناك من عدو يخاف من هذا الإقتراب فهو الطبقات العليا والإنجليز وليس إسرائيل» وكويلاند يقول صراحة فى كتابه بأن النقطة الأساسية فى تأييد النظام الجديد هى أن تكون فى هذا البلد المفتاح (مصر) سلطة لها من القوة بحيث تستطيع أن تتخذ قرارات غير شعبية مثل الصلح مع إسرائيل.

وإذا كان الجانب الإسرائيلى قد فقد الأمل وبدأ يتحرك فى التآمر على هذا الأساس، إلا أن الجانب الأمريكى ظل يحاول بعد ذلك على أساس مقايضة الصلح مع إسرائيل بشئ عزيز على قيادة هذه الثورة، وكان هذا هو السد العالى

وقبل أن تصل الأمور إلى هذا الحد بزيارة «أندرسون» (وزير الخزانة الأمريكى) فى ديسمبر سنة ١٩٥٥، كان على «عبد الناصر» أن يتخلى عن خط دفاعه الأول فيما يتعلق بإسرائيل لأنه لم يعد مقنعاً، بخط دفاع ثان بمناسبة الأزمة التى أثارها إقتراح إشترك إسرائيل فى مؤتمر باندونج بإعتبارها دولة أسبوية. لقد كان هذا هو رأى «أونو» رئيس بورما إحدى الدول الخمس التى وجهت الدعوة إلى المؤتمر. وأرسل «عبد الناصر» رسالة إلى «أونو» يقول فيها أن العرب على إستعداد لقبول مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين الذى صدر عام ١٩٤٧. فإذا قبلته إسرائيل فإن الطريق يكون ممهداً لإشتراكها، وكانت هذه أول مرة يلتزم فيها عبد الناصر بقرار التقسيم رسمياً، لكنه فعل ذلك وهو واثق أن إسرائيل لن تقبل.

وكانت زيارة «أندرسون» لمصر فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ هى آخر محاولة لمحاصرة قيادة الثورة فى الموضوع الإسرائيلى ومقايضتها فقد بدأ أندرسون فى أول إجتماع له مع عبد الناصر بسؤاله عن فرص



الصلح مع إسرائيل. وأعاد «عبد الناصر» موقفه الذي إتخذه فى هاندونج، أى قبول مشروع التقسيم، وطار أندرسون إلى تل أبيب للتداول مع «جوردون» فى الأمر، وعاد بعد أسبوع يحمل مرة أخرى إقتراح «بن جوردون» بمفاوضات مباشرة فى أى مكان سراً أو علناً، ورفض عبد الناصر، وسافر أندرسون إلى واشنطن لقضاء عطلة عيد الميلاد مع أسرته والتشاور مع واشنطن ثم عاد إلى القاهرة يحمل معه إقتراحاً أمريكياً مؤداه أن واشنطن مستعدة أن تتقدم إلى الطرفين المصرى والإسرائيلى بمشروعات حلول تفصيلية يوقعها الطرفان دون لقاء بينهما ثم تتاح فرصة اللقاء بعد التوقيع وحمل أندرسون معه ملفاً يحتوى على ثلاثة مشروعات رسائل، إحداها موجهة من عبد الناصر إلى إيزنهاور، والأخرى تتضمن مبادئ التسوية مع إسرائيل كما تراها مصر، والثالثة موجهة إلى البنك الدولى من عبد الناصر يوافق فيها على إشراف البنك على موارد مصر المالية وأوجه صرفها خلال سنوات تنفيذ مشروع السد.

وبعد مداولات متصلة إنهارت المفاوضات فى نهاية الأمر، ورفض عبد الناصر مقايضة السد العالى بالصلح مع إسرائيل، وسافر أندرسون غاضباً، واستعد دالاس لإعلان رفض أمريكا تمويل السد العالى بعد ذلك.

إن المهم هنا أن نلاحظ أن أمريكا - حتى لحظة إبرام الأسلحة التشيكية- لم تفقد الأمل فى أن تؤثر على موقف القيادة المصرية فيما يتعلق بإسرائيل ويحكى «مايلز كويلاند» أن «كبرميت روزفلت» طار إلى القاهرة بناء على دعوة «عبد الناصر» قبل إعلان الصفقة بيوم واحد، وحاول أن يقنع عبد الناصر أن يتضمن خطابه الذى يعلن الصفقة فقرة تتعلق بالاستعداد للتفاهم مع إسرائيل وأن إسرائيل لا ينبغي أن تخاف من الصفقة الجديدة، ويقول كويلاند أن عبد الناصر وافق على ذلك لكنه رفع هذه الفقرة من خطابه بعد أن علم بما ستفعله أمريكا إذا تمت الصفقة.

تبقى ملاحظتان فى النهاية لا تتعارضان مع هذه الرواية للأحداث.

\*\*\* أولاها تتعلق بما يذكره كاتب هذه السطور من خطاب لصلاح سالم فى المحلة عام سنة ١٩٥٣ تحدث فيه عن موضوع الصلح مع إسرائيل، وكان هذا الخطاب مثار دهشة أوساط المثقفين آنذاك وأوساط عديدة محلية وعربية. والثانية تتعلق بشهادة خالد محبى الدين فى كتاب (شهود ثورة يوليو)، وفيها يقول أنه خلال إقامته فى الخارج بعد أزمة مارس سنة ١٩٥٤ قد علم «أن هناك إتصالات سرية مع إسرائيل يقوم بها عبد الرحمن صادق - الملحق الصحفى فى سفارتنا بباريس - ومؤداه تطمين إسرائيل بأنه عند جلاء الإنجليز يمكن حل المشكلة».

وربما تتصل الملاحظة الأولى بأجواء المناورة السياسية، أو بتباين الرأى داخل مجلس قيادة الثورة من موضوع إسرائيل، وهو أمر تجدد مرة أخرى عندما أطل مشروع حلف بغداد، ثم إزداد وضوحاً بعد ذلك خلال الساعات الأولى من العدوان سنة ١٩٥٦ عندما أقترح صلاح سالم على عبد الناصر أن يسلم نفسه للسفارة البريطانية إنقاذاً لموقف مصر

\*\*\* أما الملاحظة الثانية فرمى تدخل ضمن نطاق المناورات السياسية المفهومة فى عملية الجلاء. لكن من الواضح أن الإسرائيليين قد وصلوا إلى قنوات أخرى مغايرة فى صيف ١٩٥٤ الذى أوشكت

فيه مفاوضات الجلاء على الإنتهاء. لقد وقعت الإتفاقية فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤، لكن فى ٢٤ يوليو قامت المخابرات الإسرائيلية عن طريق عملائها من اليهود المصريين بحملة تفجير، إستهدفت ضمن ما إستهدفت مكاتب الإستعلامات الأمريكية (فضيحة لاقون) وكان الهدف الأساسى هو الإساءة إلى موضوع الجلاء وإلى العلاقات المصرية الأمريكية. وفى فبراير سنة ١٩٥٥ وقعت الغارة الإسرائيلية الأولى على غزة وقتل فيها العشرات من الضباط والجنود المصريين.

وكان هذان العملان يعنيان أن إسرائيل قد بدأت العمل عندما وصلت إلى قناة السويس من الإتفاق مع النظام الجديد، وإستهدفت بأعمال إستفزازية كشف النظام وفضحه كنظام عاجز، وبالتالى دفعه إلى أحضان واشنطن، أو فتح الطريق للإجهاز عليه.

يبقى الهامش الأخير على (ملفات السويس)، وأعنى به حسابات عبد الناصر التى ثبت جنوحها فيما يتعلق بعدوان سنة ١٩٥٦، ووفقاً للكتاب فقد كان تقدير عبد الناصر لرد فعل الغرب على تأميم القناة هو أن الولايات المتحدة سوف تتردد غالباً، وأن فرنسا لا تستطيع الرد بمفردها لإنشغالها فى حرب الجزائر، وأن إسرائيل لا تستطيع أن تتخذ من التأميم ذريعة لشن حرب ضد مصر، فضلاً عن أن هذا سوف يكون بمثابة حرب ضد الأمة العربية مما يفرض على أمريكا فى عهد سيادة مصالح شركات البترول (عهد إيرنهاور) «فرملة» إسرائيل أما بريطانيا فهى الطرف الذى يخشى بالفعل تدخله.

وكان تقدير «عبد الناصر» أن «إيدن» فى موقف ضعيف، وأن هذا سيفريه بالعنف، لكن على إيدن أن يتصرف بسرعة وأن يضرب والحديد ساخناً، وإلا فإن المناخ العام للأزمة سوف يهدأ أو يبرد. ومن هنا كان تقدير عبد الناصر هو أن احتمال التدخل العسكرى ضد مصر هو ٨٠٪ خلال الأسبوع الأول للتأميم، ثم يتناقص بعد ذلك فيصل إلى ٢٠٪ فى أواخر أكتوبر.

وحيث أن تقارير أجهزة المخابرات المصرية عن وضع القوات البريطانية فى قبرص توضح أن بريطانيا لا تستطيع وحدها إتخاذ إجراء عسكرى فإن الثغرة التى تبقى - وفق رواية هيكمل - هى ما إذا كانت بريطانيا على إستعداد للتحالف مع أطراف أخرى فى العملية.. فرنسا وإسرائيل.

ويقول «هيكمل» إن «عبد الناصر» إستبعد إمكانية تحقيق ذلك وإن هذا هو الخطأ الظاهر الذى شاب موقفه ولكن بصورة أعقد من رواية هيكمل. وهى تذكرنا بخطأ فاضح آخر حدث فى حسابات أزمة ١٩٦٧ قبل بداية العدوان.

فواقع الأمر - كما ذكرنا من قبل - أن «ثروت عكاشة» أرسل إلى عبد الناصر مشروع مخطط العدوان كما تم تنفيذه بالفعل، قبل أن يتم بأسابيع، وأن «زكريا العادلى إمام» فعل نفس الشئ، بل إنه أرسل برقية من تركيا يوم ٦ أكتوبر هذا نصها (ستوجه إنجلترا وفرنسا إنذاراً نهائياً إلى مصر يعقبه إعتداء جماعى بالتعاون مع إسرائيل فى منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٦)، وأنه أعقبها بأخرى قال فيها (رغم أن المعلومات عندى أن الهجوم فى منتصف نوفمبر إلا أن الظواهر تدل على الهجوم سيكون آخر أكتوبر)، وهو ما حدث فعلاً.

ويعلم كاتب هذه السطور من خالد محبى الدين أنه هو أيضاً وصلته من فرنسا معلومات عن مخطط العدوان الثلاثى قبل حدوثه، وأنه نقل هذه المعلومات إلى عبد الناصر فإستخف بها.

ويقول «عكاشة» في شهادته أن «عبد الناصر» قال له عندما قابله بعد العدوان «لقد نفلنا من سم الخياط» ثم أردف «الواقع أنني لم أصدق إمكان حدوث هذا العدوان لأن كل الحسابات كانت تؤدي إلى استحالة حدوثه، غير أنني إستفدت مما بعثت به إلى في إتخاذى بسرعة قرار سحب قواتنا المسلحة من سيناء قبل الاطباق الكامل عليها».

كيف يمكن تفسير موقف عبد الناصر من هذا الموضوع؟ هل كيف يمكن تفسير شهادة «أمين هويدى» بأنه في ليلة العدوان على مصر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ لم تكن هناك حالة طوارئ في الجيش وكان جميع الضباط يبيتون في منازلهم، رغم هذه التحذيرات المتكررة؟

هل هي الثقة الزائدة في النفس؟ أم أنه كانت تطمينات كاذبة مخادعة من جانب الولايات المتحدة بأنها لن تسمح للقوى الثلاث الأخرى بالعدوان على مصر؟ بمعنى آخر هل لعبت واشنطن دوراً في تضليل مصر في سنة ١٩٥٦ كما فعلت في ١٩٦٧؟

أسئلة حائرة، وإن كان جلاؤها أمراً هاماً من الناحية التاريخية. ومع ذلك فنحن نفتقد الإجابة عليها في (ملفات السويس).



### ٣- كيرميت روزفلت فى مرآة هيكل

كيرميت روزفلت شخصية أسطورية فى تاريخ المخابرات الامريكية، كان أحد عناصرها القيادية وكان طوال سنوات الخمسينيات ممثلاً لها فى الشرق الأوسط. وهو فى نفس الوقت رجل وثيق الصلة بشركات البترول الامريكية، فعندما ترك المخابرات عين مستشارا لشركة «جلف». ومن الممكن القول أنه كان أحيانا رجل شركات البترول فى المخابرات الامريكية وأحيانا أخرى رجل المخابرات الامريكية فى شركات البترول. وهو من ناحية أخرى يكاد يكون الطبعة الامريكية للورانس الجزيرة العربية، كلاهما كان يعمل باخلاص زائد فى عمله، وكلاهما كان مغامرا من الدرجة الأولى، وكلاهما كان فيما يبدو يهرب من مشاكل شخصية أو عائلية بالانغماس فى أنشطة المخابرات المثيرة.

لكن اسم روزفلت ارتبط بحدثين هامين فى الشرق الأوسط أولهما أنه كان العقل المدبر والبطل الحقيقى للانقلاب الذى دبرته المخابرات الامريكية ضد مصدق فى طهران عام ١٩٥٣، ذلك الانقلاب الذى أعاد الشاه إلى الحكم وأدخل مصدق السجن. وهيكىل يقول إن عبد الناصر صدم عام ١٩٥٣ صدمة كبرى عندما اكتلمت له صورة الدور الذى لعبه كيرميت فى الانقلاب على مصدق. وإذا صدقنا رواية مايلز كويلاند فى كتابه (العبة الأمم) فإن روزفلت لم يكن العقل المدبر للانقلاب فحسب وإنما كان القيادة التنفيذية لهذا الانقلاب فى شوارع طهران ذاتها.

أما الحدث الثانى الذى لعب فيه روزفلت دورا ملحوظا فهو انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا عام ١٩٤٩، وهيكىل يقول فى كتاب (سنوات الغليان) إن دوره كان جانبيا فى ذلك الانقلاب، إلا أن الصورة عند كويلاند تختلف عن ذلك إذ يبدو أنه كان العقل المدبر أيضا.

كيرميت روزفلت إذن شخصية مخابراتية أمريكية خطيرة، لعب أدوارا استثنائية فى انقلابين أمريكيتين فى الشرق الأوسط.. الانقلاب على حكم مصدق الوطنى فى طهران وانقلاب حسنى الزعيم فى دمشق.

هل كان لروزفلت صلة بأحداث مصر قبل الثورة؟

يجيب هيكل على ذلك فى (سنوات الغليان) بأنه ظهر فى مصر ثلاث مرات فى الأشهر الأولى عام ١٩٥٢، وكان غطاؤه العلنى عمله كصحفى. وفى هذه المرات الثلاث التقى بعدد من أقطاب القصر وأقطاب الوفد وكبار الساسة البارزين مثل على ماهر ونجيب الهلالى ومرضى المرافق. ويوضح هيكل أنه بعد لقاء الرئيس روزفلت والملك فاروق فى منطقة قناة السويس اتفق على حلقة

اتصال طرفها روزفلت وأحمد حسنين.

وبعد موت أحمد حسين فى حادث سيارة غامض انتقل الاتصال من جانب مصر الى كبار موظفى وصحفى القصر ومن بينهم كريم ثابت.

لكن وفق رواية كويلاند فى ( لعبة الأمم ) فإن يد روزفلت لم تكن بعيدة عن مجريات أحداث مصر فى الشهور التى سبقت ثورة يوليو. وكان هناك رأيان لدى الأوساط الأمريكية فى مصر فيما يتعلق بالأزمة السياسية بعد حريق القاهرة... رأى السفير كافرى الذى كان قد فقد الأمل فى الملك وأصبح يعتقد أن الجيش هو مناط الأمل، وكان لروزفلت رأى آخر وهو إعطاء فاروق فرصة أخيرة لقيادة « ثورة بيضاء » تصلح الأوضاع وتقضى على الفساد. وثمة دلائل عديدة على أن وزارتى نجيب الهلالي قبل الثورة مثلتا تلك المحاولة الأمريكية فى « الثورة والتطهير » ومع أن نجيب الهلالي كان من الناحية الشخصية رجلا مستقيما، إلا أنه كان رجلا ضعيفا لا يمثل أى قوة سياسية فى مصر. وكان اعتماده على القصر وعداؤه للوفد بمثابة نقطة الضعف القاتلة فى وزارتيه. فالقصر كان فى الحقيقة هو رأس الفساد فى مصر، والوفد كانت ماززال له شعبية بين الناس خصوصا بعد ما ألقى معاهدة ١٩٣٦ واتخذ موقفا عدائيا من قوات الاحتلال البريطانى. ومن الواضح أن هيكل نفسه كان متشككا فى جدوى عملية نجيب الهلالي باعتبار أنها تعتمد أولا وأخيرا على القصر الذى لم يكن جديرا بالثقة أصلا. ففى كتابات أخرى يحكى هيكل كيف أنه واجه رئيس الوزراء الهلالي فى شرفة منزله بالاسكندرية - وبحضور صهره د. محفوظ - متسائلا عن الضمانات التى أخذها الهلالي من الملك، وكانت إجابة رئيس الوزراء تشير الى حالة العجز الذى يشعر به إزاء فاروق.

ثم وقعت أحداث ثورة يوليو بينما نجيب الهلالي وزير داخلية - رجل القصر - مرتضى الراغى فى مصيف الاسكندرية، وتحول الموقف تحولا كاملا خلال يوم واحد.

هل كان هيكل يعرف كبرميت روزفلت قبل الثورة، فى الشهور التى سبقتها ؟

لا يقول هيكل شيئا من ذلك فى كتابيه (ملفات السويس)، (سنوات الغليان). لكن الأرجح أنه كان يعرفه، فالقطاع العلنى لروزفلت عندما جاء الى مصر هو عمله كصحفى. ومن الواضح وفق رواية هيكل أن روزفلت كان وثيق الصلة بصحفى القصر، وفى طبيعتهم بطبيعة الحال الاخوان مصطفى وعلى أمين صاحبا دار أخبار اليوم حيث كان يعمل هيكل آنذاك.

ما هو الدور الذى لعبه كبرميت روزفلت فى السياسة المصرية الأمريكية بعد الثورة ؟ تلك هى المسألة الاساسية التى أود التعرض لها هنا. ولكن قبل أن أتعرض للإجابة على هذا السؤال من واقع رواية هيكل فى كتابيه أحب أن أوضح أننى لست من الذين يقولون إن أحداث يوم ٢٣ يوليو هى صناعة أمريكية بختبى. روزفلت خلفها. فالحقيقة أننى مقتنع تماما من كل المتابعات العربية والاجنبية لثورة يوليو أن هذا غير صحيح. وحتى كويلاند فى كتابه (لعبة الأمم) لم يدع ذلك، بل يقول إنه كان لدى الأمريكين إدراك بأن ثمة شىء يجرى فى الجيش، وأنهم كانوا على اتصال ببعض الضباط الذين لم يكونوا من الحلقة الرئيسية لقيادة الضباط الاحرار، وأن السفارة الأمريكية لم تكن على علم بموعد تحرك الجيش، وأن روزفلت بعد أن انحاز لرأى كافرى كتب تقريرا بعد عودته الى واشنطن يحذر فيه من اعتبار الانقلاب « طفلا أمريكيا »، وإن كان قد اعتبره بطبيعة الحال فرصة ذهبية لدعم النفوذ

الامريكي على حساب النفوذ البريطاني ولادخال مصر فى حلف عسكرى فى الشرق الأوسط ولاتمام صلح مع اسرائيل ولقد قال روزفلت فى تقريره إنه مقتنع أنه إذا كان لا مفر من عدو يخاف من النظام الجديد فهو الطبقات العليا فى مصر والانجليز وليس اسرائيل !

ولقد سبق لى أن أوضحت فى مقالات سابقة أن أمريكا بعد دورها القيادى فى الحرب العالمية الثانية كانت تزحف بسرعة - خصوصا منذ ١٩٤٧ - على مناطق النفوذ البريطانى التقليدية، وأنها وجدت فى ثورة يوليو فرصتها الذهبية لدعم مركزها فى القاهرة على حساب بريطانيا، وأنها تصورت أن استراتيجيتها فى الحلف العسكرى الغربى والصلح بين العرب واسرائيل سوف تكون أسهل مع الحكام الجدد ذوى التجربة السياسية «الهشة»، وكانت أول خيبة أمل جديدة لها هى صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥.

ومع ذلك لقد ظل النفوذ الأمريكى فى السنوات الأولى للثورة وحتى عام ١٩٥٥ واضحا تماما. وكان من علاماته دور السفير كافرى فى وداع فاروق فى الاسكندرية بعد طرده، والتشيل البارز لجماعة الرواد فى وزارات الثورة الأولى، وتعيين أحمد حسين سفيرا فى واشنطن وهو الرجل الذى كان على صلة وثيقة بكيرميت روزفلت.

ويحكى هيكل ان روزفلت وصل الى مصر - بعد الثورة - فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ حاملا جواز سفر مكتوب عليه أنه مستشار خاص للرئيس الأمريكى، وأنه حتى تلك اللحظة لم يكن عبد الناصر يعرف حقيقة عمل كيرميت ممثلا للمخابرات الأمريكية فى الشرق الأوسط، وربما يلاحظ القارىء أن تلك كانت نهاية أيام ترومان فى البيت الأبيض وكانت الانتخابات الأمريكية على الابواب، وكان من الواضح للجميع أن إيزنهاور - بالدور الذى لعبه فى الحرب العالمية الثانية - سوف يكون الفائز بالرئاسة. ولقد أجمع كل الباحثين لتلك المرحلة - بما فيهم هيكل فى كتابه الأخير - على أن إيزنهاور كان يعتبر المخابرات الأمريكية ذراعه الأساسى فى تنفيذ سياسته الخارجية قبل وزارة الخارجية الأمريكية. ولعله كان فى ذلك متأثرا بالدور الذى لعبته المخابرات فى الجبهة الثانية خلال الحرب.

وبمجرد وصول روزفلت إلى القاهرة اتصل الوزير المفوض فى السفارة الأمريكية ماكلينتوك بعبد المنعم أمين - عضو مجلس قيادة الثورة - ليبلغه برغبة روزفلت فى لقاء سرى مع القيادة بعيدا عن أعين الانجليز. وبالفعل تم ترتيب عشاء فى بيت ماكلينتوك حضره من الجانب المصرى عبد الناصر وعامر وصلاح سالم وعبد المنعم أمين.

ووفق رواية هيكل فى (ملفات السويس) بدأت الجلسة بموضوع السودان والجلاء وانتهت بموضوع السلاح. ولم يرتبط روزفلت بشيء لكنه بدأ يسأل عن تصور القيادة المصرية لقضية الدفاع عن الشرق الأوسط، كما أثار مسألة اسرائيل ونوايا النظام الجديد حيالها. وكانت اجابات عبد الناصر عامة، لكن هيكل يقول ان روزفلت اقتنع بالكثير مما سمع لأن تطور الأحداث أظهر أن رأيه كان إلى حد ما متعاطف مع الخطوط التى شرحها عبد الناصر. ويعيد هيكل تأكيد هذا المعنى فى كتابه الأخير عندما يقول إن لروزفلت دورا ملحوظا فى الضغط على الانجليز لقبول الجلاء.

وبوصول إيزنهاور إلى الرئاسة فى يناير سنة ١٩٥٣ بدأ التفكير فى إنشاء مجموعة مخابراتية للشرق الأوسط، وقد أطلق على قيادة هذه المجموعة الاسم الكودى «ألفا» ووضعت تحت رئاسة



فرانسييس راسل ومهمتها اقتراح خطوات تؤدي إلى تحقيق الصلح بين العرب واسرائيل. ويقول هيكمل فى (ملفات السويس) أنه حول هذه المجموعة تناثرت مجموعات أخرى أهمها مجموعة كيرميت روزفلت الذى اختار لمعاونته مايلز كويلاند (صاحب كتاب لعبة الأمم والرجل الذى لعب دورا فى انقلاب حسنى الزعيم) وجيمس إيكليجر. وقد عين الاثنان فى السفارة الامريكية واختير كير منتر ليكون مسئول المحطة بالقاهرة وكان غطاؤه العلنى أنه أستاذ بالجامعة الامريكية كما اختير فرانك كيرنز مساعدا للوكالة وكان غطاؤه العلنى عمله كمراسل لمحطة إذاعة N.B.C.

والذى يبدو من كتابى هيكمل وكتابات الآخرين أن هذا الثالث (روزفلت، إيكليجر، كويلاند) كان الفعالية الأساسية فى تنفيذ سياسة المخابرات الامريكية فى مصر، وأنه كان لهذه المجموعة خط عمل يتعاطف إلى حد كبير مع توجهات عبد الناصر آنذاك، وأنها كانت على علاقات شخصية ودية مع العديد من المحيطين بعبد الناصر، وأنه لم يكن من النادر أن يتهاين خط هذه المجموعة مع الخط الرسمى لسياسة الخارجية الامريكية.

وثمة أدلة عديدة على هذا، ٧ فى كتاب (لعبة الأمم) وحده، وإنما أيضا فى كتابى هيكمل الآخرين، وظل هذا هو الموقف إلى وقت متأخر حتى بعد عدوان السويس. ومع أن عبد الناصر عرف فى أغسطس سنة ١٩٥٣ حقيقة وضع روزفلت وأنه مهندس الانقلاب على مصلق، إلا أنه وافق على إنشاء قناة اتصال مصرى أمريكى غير رسمية طرفها الأمريكى هو روزفلت ومعاونيه وطرفها المصرى هو على صبرى. والاكتر من هذا أن روزفلت اقترح تدريب بعض القيادات المصرية على أعمال المخابرات فوافق عبد الناصر ورشح لذلك أربعة ... كمال رفعت ولطفى واكد وحسن التهامى وصلاح دسوقى.

وفى محاولة فيما يبدو لتخفيف اندهاش القارىء من قبول عبد الناصر لهذا كله يقول هيكمل إن عبد الناصر لم يكن فى الحقيقة مقتنعا بما يجرى من خلال تلك القناة، لكنه أراح نفسه فى النهاية بالقول أنه إذا كانت هذه هى الطريقة الامريكية فى السياسة فلا بأس من تجربتها. ويحاول هيكمل تلطيف الأمر اكتر عندما يذكر القارىء بأن هذه هى سنوات ثقة عبد الناصر فى أمريكا.

وعندما ذهب إيكليجر إلى لندن فى عام ١٩٥٦ واجتمع بجورج يونج (المسؤول عن الشرق الأوسط فى المخابرات البريطانية) واكتشف منه أن هناك خطة لاغتيال عبد الناصر، (أشار بيتر رايت فى كتابه «صائد الجواسيس» بالتفصيل إلى هذا الموضوع) سارع بعد عودته إلى تسريب معلومات إلى عبد الناصر عن هذه المؤامرة. ويقول هيكمل إن المعلومات وصلت فعلا لعبد الناصر ودعته للتساؤل عن الغرض من تسريب هذه المعلومات إليه.

أما كويلاند فمن الواضح أنه بعد أن ترك المخابرات وافتتح مكتبها للعلاقات العامة لخدمة شركات البترول فى بيروت، حاول أن يستثمر علاقاته الطبية بالقاهرة وإن كان فيما يبدو قد بالغ فى ذلك بما أثار ضيقها. وهيكمل نفسه لا يخفى فى كتابه الأخير أنه كان لدى القاهرة رغبة فى مساعدة كويلاند عن «فهم لما حل بمجموعة روزفلت» كلها، ثم تبطل الموقف عندما تبين أن كويلاند يبحث عن أى صفقة فى أى سوق!

والحقيقة أن المرء لا يملك إلا أن يدهش من مباشرة روزفلت على المحافظة على علاقات ودية مع نظام عبد الناصر. فمع أن عبد الناصر قرر إغلاق قناة روزفلت بعد فشل بعثة أندرسون إلى القاهرة والذي جاء بعرض مقايضة السد العالي بالصلح مع إسرائيل، إلا أننا نعلم من كتاب (ملفات السويس) أن روزفلت حاول إعادة تنشيط هذه القناة إبان أزمة السويس عند لقائه مع على صبرى فى نيويورك، وأنه اقترح عليه السفر إلى واشنطن لمقابلة ألان دالاس رئيس المخابرات، إلا أن القاهرة رفضت الاقتراح. والاكتر من هذا أن على صبرى تلقى بعد العدوان الثلاثى بأيام رسالة من روزفلت يرجوه فيها إقناع السوريين بالمحافظة على خط التاهلين وعدم تدميره !

هل حتى بعد كل ذلك بسنين، وبالتحديد فى أواخر ١٩٥٨، عندما بدأ اتجاه السياسة المصرية إلى طريق العداء للشوعية سارع كيرميت روزفلت بالكتابة إلى صديقه القديم أحمد حسين قائلا إن هناك احتمالا كبيرا فى أن يزور القاهرة وأنه يلمح فى الجو علامات سياسية مواتية. وكان تعليق عبد الناصر عندما عرف بهذه الرسالة أنه يفضل فى الظروف الراهنة أن يكون للاتصالات مع الولايات المتحدة قناة واحدة هى القناة الرسمية.

إن من الواضح من كتابى هيكى أن السياسة الأمريكية قد احتفظت بروزفلت كملجأها الأخير إذا تعذرت الملاجىء الأخرى مع السياسة المصرية. فميزة هذه القناة ليس أنها غير رسمية فحسب، وإنما يتم الضغط من خلالها عبر شخصيات هى فى حكم «أصدقاء» النظام المصرى.

فكيرميت روزفلت هو الذى يرسل إلى القاهرة إبان مفاوضات الجلاء بهدف إقناع عبد الناصر باشتراك أمريكا فى المفاوضات وأن تجرى تلك المفاوضات تحت قيادة عسكرية. وكيرميت روزفلت هو الذى يرسل إلى القاهرة فى مارس ١٩٥٥ لتحذير عبد الناصر من الاشتراك فى مؤتمر باندونج. وفى أواخر سبتمبر ١٩٥٥ عندما تسرب خبر صفقة الأسلحة مع براغ قام دالاس بإرسال روزفلت لتوجيه إنذار لعبد الناصر من خلال هيكى، وهو إنذار بوقف المعونة الأمريكية وقطع العلاقات الدبلوماسية إن لزم الأمر. وفرض حصار بحرى على الشواطىء المصرية لمنع وصول شحنات السلاح. وحتى يؤكد إيزنهاور إنذاره قام بإرسال جورج آلن ليقدم الإنذار رسميا. وعندما علم عبد الناصر بذلك أرسل إلى السفير بابرود وإلى روزفلت - عبر هيكى - رسالة بأنه سيطرد جورج آلن إذا قدم إنذارا فى المقابلة.

والغريب أنه فى مثل هذه الظروف، وعندما علم بنية عبد الناصر فى إلقاء خطاب - بمعرض صور - يعلن فيه الصفقة قبل وصول جورج آلن، حاول كيرميت - كما يقول كويلاند فى كتابه - أن يقنع عبد الناصر أن يضيف فقرة فى الخطاب تؤكد نواياه غير العدوانية تجاه إسرائيل. ويقول كويلاند إن عبد الناصر وافق على ذلك ثم عدل عنها بعد ذلك عندما توتر الجو بمناسبة موضوع الإنذار.

\* \* \*

لقد أوضحت إذن فى السطور السابقة أنه فى السنوات الأولى للثورة كانت هناك مجموعة مخابراتية أمريكية على اتصال بالقيادة السياسية المصرية فيما عرف بقناة الاتصال غير الرسمى يرأسها كيرميت روزفلت، وأن هذه المجموعة كانت تعتبر نفسها صديقة للنظام الجديد، وكان النظام الجديد ينظر إليها نفس النظرة إلى حد كبير، وأنها لعبت أدوارا مفيدة للنظام مثل دور روزفلت فى الضغوط على بريطانيا للجلاء ومثل قيام إيكلمرجر بتسريب معلومات إلى عبد الناصر عن تدبير

بريطاني لاغتياله، وأن هذه المجموعة كانت مقتنعة أن القيادة المصرية ذات صبغة معادية للشبوعية وأنها يمكن أن تنضم إلى حلف غربي إذا تحقق جلاء البريطانيين عن قناة السويس، وبالتالي فإن هذه القيادة يمكن أن تكون الحليف الطبيعي لواشنطن وأن تفتح الطريق للصلح مع إسرائيل.

وإذا كانت صورة هذا التصور قد بدأت تهتز ابتداء من صفقة الأسلحة التشيكية فقد كان من السهل على رجل مثل كويلاند أن ينسب هذا الفشل إلى التضارب بين القناتين - الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع مصر، وغلبة توجهات القناة الرسمية في نهاية الأمر. وفي رأي أن هذا هو أحد أهداف كتاب (لعبة الأمم). أما روزفلت فإنه لم يأس من معركة كسب النظام المصري نهائياً إلى صف الولايات المتحدة إلى عام ١٩٥٦، كما يشهد على ذلك خطابه إلى إيكليبرجر (المنشور في كتاب هيكل الأخير) وسماها فيه معركة القرن ١

لكن التضارب لم يكن في الحقيقة قائماً بين مجموعة روزفلت وأجهزة الخارجية الأمريكية فحسب ، وإنما ظهر هناك تباين آخر داخل جهاز المخابرات الأمريكية ذاتها ... بين اتجاهين مثل أحدهما جيمس إنجلتون ومثل الآخر كيرميت روزفلت . وقد ظهر هذا التباين في مرحلة متأخرة نسبياً عندما أصبح واضحاً أن حسابات روزفلت ومجموعته فيما يتعلق بنظام عبد الناصر لم تكن صحيحة .

ويشير هيكل في كتاب (ملفات السويس) إلى اجتماع هام عقد في المخابرات الأمريكية ، في واشنطن في أوائل ١٩٥٦ لمناقشة الموقف من عبد الناصر ، بعد أن كشف عن وجهه الحقيقي بصفقة الأسلحة التشيكية ومعارضته لحلف بغداد ورفضه عرض أندرسون بمقايضة السد العالي بالصلح مع إسرائيل ثم بإغلاقه قناة الاتصال غير الرسمي . وقد حضر هذا الاجتماع جيمس إنجلتون ، الرجل الثاني بعد آلان دالاس ، وفرانسيس راسل قائد المجموعة «ألفا» وريموند هير كما حضره كيرميت روزفلت أيضاً . وبما عبر إنجلتون عن قناعته بضرورة إطلاق إسرائيل ضد العرب ، فإن كيرميت روزفلت عارض أسلوب الانقلاب على عبد الناصر لأنه غير عملي واعتبر الاقدام على محاولة اغتياله بمثابة كارثة ، وقال إن على السياسة الأمريكية أن تبحث عن بدائل غير الانقلاب والاغتيال في الوقت الراهن على الأقل.

ويشير هيكل إلى أنه كانت هناك مدرستان في وكالة المخابرات الأمريكية.. مدرسة إنجلتون ومدرسه روزفلت. وفي إشارته إلى تركيب الوكالة يبسط هيكل الأمور كثيراً عندما يقسم العاملين بالوكالة إلى ثلاث طبقات.. طبقة القمة من أبناء البيوتات المكلفين بالاتصال بالملوك والرؤساء ، وهذه الطبقة في رأي هيكل متفتحة التفكير إلى حد كبير بإعتبار طبيعة اتصالاتها. ثم هناك طبقة «الكشافة» من أبناء الطبقة الوسطى والمهنيين ومهمة هؤلاء تنظيم الشبكات وتجنيد العملاء . وأخيراً هناك الطبقة التي في القاع من المكلفين بالعمليات المباشرة مثل سرقة الوثائق والتصنت والخطف والاغتيال.

ومع أن هيكل لا يقول لنا صراحة إلى أي هذه الطبقات الثلاث ينتمي كيرميت؟ إلا أن من الواضح أنه ينتمي للقمة . وبالتالي فإذا كانت مواقفه إزاء نظام عبد الناصر إيجابية إلى حد كبير فما ذلك إلا لأنه ينتمي إلى طبقة «متفتحة التفكير» بطبيعة اتصالاتها مع الرؤساء والملوك ومثل هذا القول يتناقض مع حقيقة أن جيمس إنجلتون كان في القمة وكان دموياً في آن واحد. وكيرميت روزفلت هو



أيضا الرجل المدبر والمنفذ للانقلاب علي الحكم الوطنى في طهران عام ١٩٥٣ . وفيه سالت دماء كثيرة وقتل المئات من الساسة العسكريين ورجال الدين وقادة الأحزاب . وكل هذا لا يبنى . عن «تفتح في التفكير» من قريب أو بعيد.

ولعل الأقرب إلي الفهم في تفسير موقف روزفلت من نظام عبد الناصر هو أنه كان إلي حد كبير يعبر عن عن المصالح البترولية الأمريكية التي ارتبط بها وارتبطت به . وعندما كانت مصالح شركات البترول الأمريكية - بعد انتزاعها حصة كبيرة من بريطانيا - هي تدمير نظام مصدق وإعادة الشاه لم يتردد روزفلت في القيام بهذه العملية القذرة . وعندما كانت مصالح شركات البترول الأمريكية تتمثل في إنشاء خط التاهلدين من السعودية إلي ساحل البحر الأبيض لم يتردد روزفلت في تدبير انقلاب حسنى الزعيم لازاحة العقبات . أما في مصر فالموقف كان أكثر تعقيدا . فمصر والسعودية كانتا تربطهما علاقات قوية وشركات البترول كانت حساسة من ناحية السعودية . ونظام عبد الناصر كان في سنواته الثلاث الأولى يبنى . عن عدا . مستحکم ضد الشيوعية والحركة العمالية (إعدام خميس والبقرى في كفر الدوار) . كما كان مستعدا في نهاية الامر لفتح قنوات الاتصال مع المخابرات الأمريكية . ومن هنا ظل الأمل قائما في كسب نظام عبد الناصر إلي جانب الأحلاف العسكرية والصلح مع إسرائيل حتي أواخر عام ١٩٥٥ . عندما ترك أندرسون القاهرة غاضبا بعد فشل مشروعه وحتى بعد ذلك عندما اشتد الصراع بين قاسم وعبد الناصر في أواخر ١٩٥٨ وأوائل ١٩٥٨ وعمدت سياسة العدا للشيوعية من جديد في ج.ع.م عاد الأمل من جديد في بعض أوساط المخابرات الأمريكية في «استعادة» نظام عبد الناصر.

أما جيمس إنجلتون فر بما كان أكثر ارتباطا بالمصالح التقليدية الاقتصادية للساحل الشرقى في الولايات المتحدة . وهي مصالح ذات ارتباطات قوية مع أوروبا وإسرائيل لا العالم العربى وربما كان هذا هو المنطق الذي حكم تفكيره وتوجهاته أكثر من أى شىء آخر .

وبعد خيبة أمل كيرميت روزفلت في مصر ظهر في سوريا في محاولة تدبير انقلاب.. تطبيقا لنصيحته ريموند هير بقص « أجنحه عبد الناصر » وذلك بعزل السعودية عن مصر وتدبير انقلاب في دمشق. كما ظهر أيضا في عمان في مارس ١٩٥٧ إبان أزمة الحكم الوطنى هناك . ثم ظهر في السعودية في لقاء مع الأمير فيصل.

لكنه اعترف في نهاية الأمر بانتهاء دوره . فترك المخابرات وعاد إلي أحضان شركات البترول من جديد حيث عمل مستشارا لشركة جلف Gulf . ويستطيع الإنسان أن يخمن أى نوع من الاستشارات كان كيريت مؤهلا له؟

# هوامش على مذكرات ثروت عكاشة





## ١- التاريخ وصعوبات كتابته

ينبغي أن أعترف بداية أنني تهيبت الكتابة عن كتاب د. ثروت عكاشة «مذكراتي في السياسة والثقافة» بعد أن أنتهيت من قراءته. وقد تأملت أسباب هذا التهيّب من التعرض لكتاب صديق عزيز أحترمه وأجله مثل الدكتور عكاشة، وتساءلت في نفسي إن كان هذا يعود إلى الحرج الذي قد أحسه لأنه أشار إلى شخصي في الكتاب إشارات كريمة في أكثر من مناسبة عندما تعرض لفترة مسئولته الثانية كوزير للثقافة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) وعندما تعاونت معه وقبلت تعيبي رئيساً لمجلس إدارة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر لمدة عام معاراً من جامعة عين شمس.

لكن الحقيقة أن هذا الاعتبار ليس الأساس في هذا الإحساس لدى بعد قراءة الكتاب وأبادر فأقول منذ البداية إن ما صنعه «ثروت عكاشة» في ميدان الثقافة خلال ثماني سنوات من العمل وزيراً للثقافة هو أعظم من أن ينكره عاقل حتى وإن كان من ألد خصوم ثروت عكاشة. ويكفيه فخراً أنه على يديه قامت مؤسسات كبرى مثل أكاديمية الفنون والكونسرفتوار وفرقة الموسيقى العربية، وأنه استطاع إتقاذ جزء أساسي من تراثنا القومي مثل معاهد أبي سنبل، بمعجزة علمية حضارية، بعد أن كادت هذه المعاهد أن تفرق وتضيع إلى الأبد بسبب إنشاء السد العالي. ولا يستطيع منصف أن يتنكر للنهضة المسرحية التي جرت على يديه في الستينات قدمت خلالها أعظم المسرحيات التي كتبها كبار أدياننا أمثال نعمان عاشور والفريد فرج وعبد الرحمن الشقراوي وميخائيل رومان ويوسف إدريس، ولا للدور الذي لعبته الثقافة الجماهيرية في عهده رغم الصعوبات التي واجهته من ناحية أجهزة الأمن والحكم المحلي. وتزداد أهمية إنجازات الدكتور عكاشة في وزارته الثانية عندما نعرف أنها كانت فترة تقتير مالي من ناحية الدولة وأنه أستلم العديد من مؤسسات الوزارة في سبتمبر سنة ١٩٦٦ وهي من الناحية التنظيمية والمالية في حالة يرثى لها، ثم جاءت كارثة يونيو سنة ١٩٦٧ ففرضت مزيداً من التقتير على ميزانية وزارة الثقافة.

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في نجاح عكاشة في ميدان الثقافة بهذا الشكل الذي بلغت الأنتظار. وفي مقدمة هذه العوامل حقيقة أنه مثقف من النوع النادر بين العسكريين، إنفتح على الثقافة الغربية الرفيعة منذ شبابه المبكر، وإيمانه الذي لا يتزعزع بالكيف لا بالكم في ميدان الثقافة، كما ساعد على ذلك دون شك طبيعة العلاقة بينه وبين الزعيم جمال عهد الناصر الأمر الذي سهل له حل مشاكل كثيرة بمعجز الوزراء الآخرين عن حلها، فضلاً عن قدرته الخارقة على العمل المستمر في جلد وهو ما يعجز الكثيرون عنه.

مشكلتي إذن فيما يتعلق بهذه المذكرات لا تتعلق بالثقافة أساساً، وإنما تتعلق بالجانب الخاص بالسياسة في هذه المذكرات. والذين تولوا التعليق على هذه المذكرات من كتابنا المرموقين مثل د. لويس عوض ووجاء النقاى إهتموا أساساً بالجانب الثقافى من هذه المذكرات ولم يتعرضوا للجانب السياسى فيها، إما لأنهم آثروا أن يتحدثوا فيما يعرفونه جيداً أو لأن حديث السياسة لا يشغلهم كثيراً.. أو لما يمكن أن يسببه حديثهم فى السياسة من حرج إزاء بعض الأشخاص الذين يتعرض لهم الكتاب.

لكنى من ناحيتى أحسست بالصعوبات التالية عند تناول الجانب السياسى، وهو جانب على درجة عظيمة من الأهمية.

فهناك أولاً مشكلة ضخامة المذكرات التى تتجاوز صفحاتها الألف ومائتى صفحة من الققطع الكبير. وهى تغطى وقائع ووجهات نظر سياسية تمتد على طول أكثر من ثلاثين عاماً وتتناثر جغرافياً ما بين مصر والأردن وسوريا ودول المغرب فضلاً عن فرنسا وإيطاليا وسويسرا وإسرائيل. وتتراوح الأحداث السياسية فى أهميتها من أحداث على جانب خطير من الأهمية التاريخية مثل حصول عكاشة على خطة العدوان الثلاثى على مصر قبل العدوان الفعلى على مصر بيومين وإرساله عبد الرحمن صادق إلى مصر لإبلاغ عبد الناصر شخصياً بخطة العدوان، ووصول عبد الرحمن صادق إلى مكتب عبد الناصر يوم ٢٩ أكتوبر الساعة الواحدة ظهراً قبل بدء العدوان بساعات قليلة... إلى أحداث أقل أهمية مثل القبض على مدير مكتب عكاشة وسكربتيره الخاص فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ بحجة أنهم يروجون بعض النكات البذيئة عن عبد الناصر. وبين هذا وذاك ترد أحداث ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عندما تحرك الضباط الأحرار، وفى طلبعتهم ثروت عكاشة نفسه، للاستيلاء على السلطة، أو إتصالاته بالجانب الإسرائيلى عندما كان يعمل فى أوروبا ملحقاً عسكرياً أو سفيراً، أو دوره مع الجانب الفرنسى فى قضية ثورة الجزائر. ومعظم هذه الأحداث كانت مجهولة لدى المهتمين بتاريخ هذه المرحلة من الناحية السياسية، فجاءت مذكرات عكاشة لتلقى ضوئاً جديداً على وقائع هذه المرحلة.

أما الصعوبة الثانية فتتعلق عموماً لا بمذكرات عكاشة فحسب، وإنما بكل مذكرات سياسية تكتبها شخصية عامة كانت طرفاً فى أحداث البلاد السياسية فالسؤال هنا هو : إلى أى حد يمكن الإعتماد على ما يرد فى هذه المذكرات كوقائع تاريخية؟ إن عكاشة نفسه يقول فى كتابه إنه لا يمكن كتابة التاريخ بموضوعية حقه إلا بعد إنتضاء فترة مناسبة من الزمن. وهو يعنى هنا أهمية درء الأهواء الشخصية والنظر بموضوعية، لكن المشكلة الأخرى أن بعض كتاب هذه المذكرات يعتمدون على ذاكرتهم فيما يتعلق بأحداث مضت عليها سنوات طويلة. فبالى أى حد يمكن أن تثق بذاكرة الكتاب عندما يتقدم بهم السن مع إفتراض حسن النية؟ لقد خانت عكاشة ذاكرته وهو يتحدث عن أحداث قليلة الأهمية تتعلق بهى والصدىق محمود العالم، وهى أحداث وقعت عام ١٩٦٧، إذا كان هذا قد حدث فيما يتعلق بأحداث وقعت منذ عشرين عاماً فما بالك بأحداث وقعت منذ أربعين عاماً ؟

لا مفر هنا من دعم الحدث بالوثائق كلما كان ذلك ممكناً، ولقد فعل عكاشة ذلك عندما استطاع لكن تظل هناك أحداث هامة أعتمد فيها على ذاكرته. أود أن أشير مثلاً إلى قضية على أبو نوار

الذى لعب دوراً أساسياً فى طرد جلوب من الأردن، والضوء الهام الذى ألقاه عكاشة على هذه القضية وعرف لأول مرة من مذكراته.

إن عكاشة يختم هذه القصة بالقول إن أبو نوار إضطر إلى الاستقالة ومغادرة الأردن عندما فشلت مصر والسعودية فى تقديم العون المالى الذى يحل محل المعونة البريطانية التى قطعت. وفى ظنى أنا أن أبو نوار قد هرب من الأردن إلى مصر فى ظروف أكثر تعقيداً من هذه وتعلق بالإنتقال الذى أعده الملك حسين على الحركة الوطنية الأردنية فى أوائل سنة ١٩٥٧. ولقد كنت واحداً من الذين عاصروا أحداث الأردن، ومن شهودها، وإن كنت بالطبع أعتمد على ذاكرتى وأنا أكتب هنا دون مراجعة لأبه وثائق. لكن الأخطر من هذا كله أن هناك وقائع شهودها أحياء فى مصر حتى اليوم، وهم يناقضون رواية عكاشة لها، وهنا أشير على وجه الخصوص إلى الواقعة التى يقول عكاشة أنها حدثت فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٠ فى مطار القاهرة عند توديع مختار ولد داداه، وما قاله عبد الناصر لشعرواى جمعة فى حضور أربعة وزراء وفق رواية عكاشة فالتابع لمجلة روزالبوسف يرى نقيباً صريحاً من شعرواى جمعة لهذه الواقعة؛ مما يضع الدارس لهذه المذكرات فى حيرة.

أما الصعوبة الثالثة التى تتعلق بهذا الجانب السياسى فى المذكرات، فيختص بما هو واضح فى المذكرات من مشاعر المرارة التى عبر عنها عكاشة إزاء بعض المحيطين بعبد الناصر الذين وصفهم بالانتهازيين، وقال عنهم إنهم أستولوا على الثورة ولم يكونوا من الضباط الأحرار. وهذا الشعور قد يكون إلى حد كبير طبيعياً لدى شخص غامر برأسه ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ دون تردد، بينما الآخرون لم يفعلوا ذلك.. وعكاشة هنا يكاد يردد المقولة المشهورة بأن الثورة يخطط لها الدهاة وينفذها الشجعان ويستولى عليها الجبناء. ولقد مرت بعكاشة أحداث جعلت من هذه المرارة شعوراً مفهوماً. عندما فشل فى إنتخابات الاتحاد الإشتراكي بدائرة ديوان الوزارة مثلاً أو عندما قبض على مدير مكتبه وسكرتيه - الخاص وهو وزير للثقافة بينما كان تحت الفحص الطبى فى لندن. فى عام ١٩٦٢، أو عندما أكتشف أن تليفونه تحت المراقبة بعد أحداث ١٩٦٧ أو عندما جاءه طبيب صديق فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ وكان قد صدر قرار بتعيين عكاشة مستشاراً لرئيس الجمهورية ليبلغه أن المجموعة المحيطة بعبد الناصر لا ترحب به بينهم بمقولة أن طبيعته تختلف عن طبيعة المجموعة وأن علاقته الوثيقة بعبد الناصر تسمح له بنقل وجهة نظرة مباشرة دون حجاب وهو ما يفضيهم

فهل كان المحيطون بعبد الناصر هم المؤثرون عليه حقاً فى إتخاذ قراراته أم أنهم كانوا منفذين أساساً لسياساته وتعليماته؟ ومن هم هؤلاء المحيطون الذين يصب عليهم عكاشة جام غضبه؟ إن الإشارات والتلميحات هنا تنصرف أولاً إلى على صبرى، ثم بعد ذلك وبشكل أصرح شعرواى جمعة وسامى شرف فيما يبدو لى.

وفى ظنى أن القضية هنا أكثر تعقيداً مما تصوره مذكرات عكاشة. فبعد إنجاز الثورة - أى ثورة - لا ينبغي أن يكون المعيار فى اختيار الناس لتنفيذ أهدافها ودعم مستقبلها هو وحده ما إذا كانوا من الضباط الأحرار أو لا، لأن الثورات كلها توضع أن هناك من هم قادرون على الإشتراك بشجاعة فى إنجاز ثورة، لكنهم غير مؤهلين من ناحية الكفاءة فى تحقيق أهدافها الطويلة بعد نجاحها. والمثل على ذلك عامر وصلاح نصر، فما من أحد ينكر على عامر شجاعته فى فلسطين أو ليلة ٧٣ يوليو



سنة ١٩٥٢ لكن وجوده على رأس الجيش المصري بعد الثورة كان كارثة بكل المقاييس، ونفس الأمر ينطبق على صلاح نصر الذي بنى المخابرات كدولة داخل الدولة، واستخدمها لأغراضه الخاصة.

لماذا إذن تتركز نيران عكاشة على ثلاثة من المحيطين بعبد الناصر بينما تظل علاقتة وثيقة إلى آخر لحظة بهامر وصلاح نصر، مع أنهما بمقاييس المسؤولية العامة وما حدث للجيش عام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧، وما حدث من إنفصال سورى عام ١٩٦١ كانا أحرق أن توجه نيران النقد إليهما ؟

إن الانقلاب على دولة الوحدة تم في سبتمبر سنة ١٩٦١ بينما كان عكاشة في دمشق هو وكمال رفعت. ولقد إحتجز الإثنان لمدة أربع وعشرين ساعة بعد الانقلاب وعندما عادا إلى القاهرة ذهباً مباشرة إلى بيت عبد الناصر.

ولا شك أنه يذكر بالفضل لعكاشة أنه كتب لعبد الناصر منذ أيام الوحدة الأولى معبراً عن شكوكه في هذا التسرع لإنجاز الوحدة الأمر الذي أعترف به عبد الناصر بعد ذلك، وكان من الواضح لعكاشة أن السوريين باتوا يحسون أن قنوات الإتصال بينهم وبين الرئيس عبد الناصر قد سدت وأن الأمور في سوريا باتت تسير في غير المجرى الذي ينبغي أن تسلكه، وكل هذا صحيح.. ولكن إذا إستشينا مسئولية عبد الحميد السراج في دمشق فمن الواضح أن المسئولية الأولى فيما حدث تقع على أكتاف المشير عامر الذي كان الحاكم الفعلي في سوريا والذي أعتقل عندما وقع الانقلاب الذي نفذته مديرو مكتبه بدمشق !

لماذا إذن فشلت مذكرات عكاشة في إبراز هذه الحقيقة عندما تحدث عن الإنفصال كواحد من شهوده وعندما ذهب إلى عبد الناصر مراسياً. إن عكاشة يقول أنه حذر عبد الناصر في تلك الجلسة من الإنتهازيين حوله، وهو يقول إن كمال رفعت أمن على كلامه وذكرنا أسماء هؤلاء الإنتهازيين : أما المسئول الأول عما جرى من إنفصال - عامر - فلا ترد في المذكرات كلمة واحدة عنه وعن مسئولية.

فهل يعزى هذا إلى العلاقة الشخصية الحميمة التي كانت تربط عكاشة بهامر ؟

أتساءل عن هذا دون رغبة في إعفاء المحيطين بعبد الناصر من المسئولية، غير أنه ليس من الواضح لي حتى اليوم حدود مسئوليتهم في الإنفصال بقدر وضوح مسئولية عامر في هذه الكارثة لأول تجربة للدولة وحدة عربية في العصر الحديث.

وغنى عن البيان أنني بقيت حتى إنقلاب مايو سنة ١٩٧١ - وما بعده بسنوات - دون أى معرفة أو لقاء مع أى من المحيطين بعبد الناصر من مساعديه. وما زال هذا هو الوضع حتى اليوم، وربما عانيت شخصياً في زمن عبد الناصر - على البعد - من بعض هؤلاء المساعدين.

لكننا نتحدث في قضايا عامة تتعلق بتاريخ مصر، وهنا يقتضى أن ننحى الجروح الشخصية جانهاً وأن نتسلح بأكثر قدر ممكن من الموضوعية.

## ٢- رومانسية الفكر السياسي

قام «ثروت عكاشة» ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بدور تاريخي في تنفيذ مهام الثورة من موقعه في سلاح الفرسان، وكان ثمة اعتراف من الجميع بهذا الدور إلى درجة أنه عند الإطعام - بعد نجاح الثورة - إلى توسيع مجلس قيادة الثورة بتمثيل مختلف الأسلحة كان الأمر محصوراً بهنه وبين حسين الشافعي الذي أدى دوراً تاريخياً هو الآخر في التنفيذ. ولقد اعتذر عكاشة عن دخول مجلس قيادة الثورة مرشحاً حسين الشافعي الذي كان أعلى منه في الرتبة العسكرية، ويقول خالد محيي الدين إن عهد الناصر تنفس الصعداء عندما إعتذر عكاشة إذ جنبه الحرج الذي كان يحس به لو لم يدخل الشافعي مجلس قيادة الثورة.

لكن «عكاشة» يقول مع ذلك إنه أحس منذ مشاركته في الثورة ثم في الوزارة مدة ثماني سنين، أنه كان بين معظم رفاقة في الثورة غربياً عنهم نزعة ومشارب وميولاً رغم إجتماعهم على أهداف متقاربة. وهو يقول في المذكرات بنوع من الاعتداد «لست محترف سياسة وإنما كنت ذا نزعة ثورية».

هنا الشعور بالغربة ربما يعود إلى طبيعة شخصية عكاشة ذاتها. وهو لا ينكر ما يقوله الآخرون عنه من أنه منطو على النفس متفوق وأن به عصبية فائقة تستفزها الهمسات الخفية وأنه كثيراً ما يكون بالغ الحدة في أحكامه على الناس ما بين أبيض وأسود. كما لا ينكر نزعاته الرومانسية في الأدب والفن، ومن هنا شغفه بجبران وأدب جبران.

والذي يبدو لي أن هذه النزعات الرومانسية منعكسة أيضاً في أرائه ومبادراته السياسية في هذه المذكرات.

والرومانسية نقبض الواقعية ومن هنا خطورتها إذا امتدت إلى المجال السياسي، وربما كان من الأدق لو قال «عكاشة» إنه ذو نزعة ثورية رومانسية، وهو ما يفسر في رأيي تورطه في أفكار ومواقف سياسية لأصلها بالوقائع. وتتناقض - في الحقيقة - مع موافقة الوطنية الديمقراطية المعروف بها.

أذكر هنا على سبيل المثال واقعيتين وردتا في مذكراته.

في الأولى عندما دعاه جمال عبد الناصر - بعد العدوان الثلاثي - هو وخالد محيي الدين إلى القاء في منزله، وإذا بعكاشة يقدم للرئيس تقريراً عن «الحياة السورية» مقترحاً أن نحتذ حذره، وكان منطق عكاشة أن «الحياة السورية» يمكن أن يكون المأمن لنا لكي نفرغ لبناء بلادنا من

الداخل أولاً ثم ننفذ إلى الخارج بعد ذلك وعكاشه يعترف أن عبد الناصر لم يرحب بهذه الأفكار، ولا بد أنه أندھش من أن يخطر مثل هذا التفكير الرومانسى فى ذهن عكاشه ومصر كانت خارجة من تجربة العدوان الثلاثى ومستوليات مصر فى العالم العربى على ما هى عليه.

أما الواقعة الثانية فقد حدثت فى ديسمبر عندما ١٩٧٧ عندما ذهب السادات فى رحلته المشحومة إلى القدس. فإذا بعكاشه يندفع فيرسل إليه رسالة تأييد حارة على هذه الزيارة قال فيها : « منذ أن سمعت نها مبادرتك الشجاعة الملهلة.. أحبت فى تجرد تام أن أصارحك بعمق صدق مبادرتك فى نفسى ومدى ما أحسه تأييد لهذا الموقف الحكيم». وبالطبع رد السادات على عكاشه برسالة شكر مسهبة.

ولقد أحس «عكاشه» بعد ذلك بخطأ موقفه عندما وقعت إتفاقية كامب دافيد وأرسل إلى السادات رسالة أخرى منتقدة المعاهدة فلم يعها السادات أن يرد عليه.

وربما كان من اللافت للنظر فى هذا السياق أيضاً ما فعله «عكاشه» بخصوص مشكلة «هنرى كوربيل» الذى كانت قد سحبت منه الجنسية المصرية ورحل من مصر قبل الثورة. وإن «عكاشه» يقول إنه قابلته لأول مرة فى جنيف فى مطلع ١٩٥٨، وأن «كوربيل» أدى خدمات هامة لصالح الثورة الجزائرية، وبالتالى قدم «عكاشه» لعبد الناصر مذكرة فى ٢٢ إبريل ١٩٦١ يطلب فيها رد الجنسية المصرية لكوربيل، وأن «عبد الناصر» لم يكن معترضاً وإن كانت الأجهزة المتخصصة بالأمن تولت دفن الموضوع

ووجه الغرابة فى هذا هو التوقيت، فقد كان هذا زمن العداء الحاد من النظام الناصرى للشيوعيين لا فى مصر وحدها وإنما فى سوريا والعراق أيضاً، وكان الشيوعيون المصريون فى السجون قد مروا بتجربة تعذيب معروفة وكانت قيادات «الحزب الشيوعى السورى» مطاردة داخل سوريا وخارجها والحملة الإعلامية ضد الشيوعية على أشدها. تلك بالدقة كانت أيام مقتل «شهدى عطيه الشافعى» و«فرهد حداد» واختفاء «محمد عثمان» فى طنطا و«لوج الله الحلوة» فى لبنان، فكيف توقع «عكاشه» فى مثل هذا التوقيت أن يوافق على طلبه هذا يرد الجنسية المصرية إلى كوربيل.

لقد أوردت هذه الأمثلة لتوضيح كيف أن الرجل الثورى الذى لا شك فى نزوعه الثورى يمكن أن يتورط فى مواقف ومفارقات عندما تكون هذه الثورية ذات طابع رومانسى لأصيلة لها بالوقائع. ومن المؤكد أن القائد السياسى الثورى يحتاج إلى الخيال والطموحات لكى يستحق هذا اللقب لكنه يحتاج أيضاً إلى الإرتباط بالواقع المادى الملموس حتى لا تكون الهوة واسعة بين طموحاته ونتائج عمله.

ولا شك أن مذكرات عكاشه فى جانبها السياسى غنية بالدروس والعبر فى هذا الميدان وفى ميادين أخرى عديدة، وهى تلقى أضواء تاريخية هامة على جوانب كثيرة لم تكن معروفة إطلاقاً أو كانت هناك قبل مذكراته أضواء خافتة عنها.

ومن بين هذه الجوانب التى أثارت اهتمامى فى المذكرات موضوع الإتصالات التى جرت بين «عكاشه» والإسرائيليين إبان عمله ملحقاً عسكرياً فى باريس أو سفيراً فى روما. فقد طالما تسالمت بينى وبين نفسى إن كانت هناك قد جرت إتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين مصر الناصرية وبين



إسرائيل وماذا كانت حدودها. لكنى لم أكن أملك معلومات محددة لها شهود.

وعندما صدر كتاب «هيكل» (ملفات السويس) أتضح أنه منذ أول أيام الثورة كانت هناك محاولات إسرائيلية لجس نبض النظام الجديد، قام بها رسل غربيون من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما. ومن أمثلتها زيارة «ريتشارد كروسمان» - أحد قيادات حزب العمال البريطانى - لعبد الناصر فى ديسمبر ١٩٥٢ وذهابه إلى تل أبيب ثم عودته إلى القاهرة حاملاً من القادة الإسرائيليين إقتراحاً بقاء سرى فى أى مكان بين عبد الناصر وبين جوريون.

وإذا فشلت كل هذه المحاولات فقد لجأ الإسرائيليين إلى الإتصال بالمستولين المصريين على مستويات أدنى، وواضح من مذكرات «عكاشة» أن قسماً كبيراً من هذه الإتصالات تمت من خلال «عكاشة» وهو فى أوروبا وأن «عبد الناصر» كان بالطبع على علم بها وكان يوجه «عكاشة» فى كيفية التصرف، وغنى عن البيان أيضاً أن المخابرات المصرية كانت قريبة منها أيضاً.

ولقد قام بالإتصال بعكاشة «جوزيف جولدن» جولان الذى كان معروفاً باسم «جو جولدن» - وهو مواطن إسرائيلى يعمل كمستشار للشئون العربية لناحوم جولدمان رئيس المؤتمر اليهودى العالمى - وكانت هذه الإتصالات ذات الطابع المخابراتى تستهدف من الجانب الإسرائيلى تقييم أدق لموقف النظام فى مصر بالإضافة إلى تقديم مقترحات محددة فى قضايا محددة، إلا أن الهدف الأكبر الذى كان يسعى إليه «ناحوم جولدمان» هو تدبير لقاء بينه وبين عبد الناصر. ومع أن هذه الإتصالات قد تمت خلال سنوات ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨ (بما فى ذلك بعض سنوات الوحدة المصرية السورية) إلا أنه يبدو من المذكرات أنه قد تم لقاء بين عكاشة والملحق الصحفى الإسرائيلى فى باريس فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ فى محاولة إسرائيلية تستهدف الحيلولة دون تنفيذ أحكام الإعدام فى المخربين من اليهود المصريين الذين إستخدمتهم إسرائيل فيما عرف باسم فضيحة لاقون، كما يتضح من المذكرات أن الياهو ساسون كان سفيراً لإسرائيل فى روما عندما كان عكاشة سفيراً لمصر فى نفس العاصمة، وأنه أرسل إلى عكاشة خطاباً بخصوص الإذاعة العبرية بالقاهرة وإن كان «عكاشة» لم يرد عليه.

ومن الأمور الهامة التى يتطلع إليها قارئ هذه المذكرات معرفة تقييم عكاشة لنظام عبد الناصر على ضوء خبرته فى الوزارة والسفارة وباعتباره صديق لعبد الناصر قريب منه، وكأحد الذين وجدوا أنفسهم منذ اللحظة الأولى فى لعبة الصراعات وهو لا يجيدها بطبيعة شخصيته الإنتطوائيه الخجولة.

لقد حرص «عكاشة» فى مقدمة مذكراته على أن يواجه هذه المسألة ويقدم فيها رؤيته وإن كان حريصاً على أن يوضح أنه لا يؤرخ للثورة وإنما يذكر فقط ما كان منه من مشاركة أو ما جرى تحت سمعه وبصره. و «عكاشة» يصف نفسه بأنه إنتقائى مستقل ذو ميول ليبرالية، وهو يصف نظام عبد الناصر بأنه نظام سياسى سلطوى يجمع السلطة كلها فى يد رئيس الجمهورية دون مساهمة دستورية حقة أمام الشعب. وهو يقول إن هذا النظام القائم على مركزية السلطة مرده إلى عبد الناصر مبنى ومعنى، إيجاباً وسلباً معتمداً على «التوفيقية» وعلى التجربة والخطأ.

والمأخذ الأساسى عند عكاشة فى نظام «عبد الناصر» هو مشكلة منهج الحكم الذى تمثل فى مركزية السلطة. فأخطاء الثورة على إمتدادها لم تكن وليدة الحكم بقدر ما كانت وليدة منهج الحكم. والمشكلة فهما يهدو أن عبد الناصر قد إستعان فى ظل هذه المركزية بفريقين: قسم على درجة كبر

من الشرف والوطنية، وتسم آخر كان يثق بهم وإن كانوا قد غرروا به!

إن قضية «مركز السلطة» التي يشير إليها «عكاشة» هي قضية في رأي صحبحة، وهي تشير بالطبع قضية الديمقراطية السياسية، لا بالمعنى الليبرالي المعروف في الغرب الذي لم يكن يلائم ظروف الثورة وطموحاتها من قريب أو بعيد، وإنما بمعنى إطلاق المبادرة للجماهير الشعبية في إعادة بناء الوطن وحماية النظام والدفاع عن الأهداف الوطنية والشعبية التي كان عبد الناصر مؤمناً بها. وهذه القضية هي في الحقيقة تتعلق بالتنظيم الجماهيري للنظام، الذي بدأ من هيئة التحرير حتى الاتحاد الاشتراكي، وكان تنظيمهما هاجزاً في كل مراحلهما كما أثبتت الأحداث. ولم تكن هناك رغبة من النظام في إطلاق مبادرات الجماهير.

ومن هنا يبدو التبسيط الشديد للمشكلة عند «عكاشة» عندما يقول بأن قسماً من أعوان «عبد الناصر» كان على درجة كبيرة من الشرف والوطنية وكان القسم الآخر غير ذلك. والمسألة الأساسية ليست قضية شرف ووطنية المساعدين على أهمية ذلك، وإنما هي قضية وعي سياسي لأعوان عبد الناصر، وهي أولاً قضية موقع الجماهير الشعبية في أليات السلطة، وإذا تأملنا بعض من يصفهم «عكاشة» من أعوان عبد الناصر بأنهم غرروا به وأنهم رجال أنتهازيون لم يكونوا من الضباط الأحرار فربما وجدنا بعضهم أنضج سياسياً من العديد من الضباط الأحرار الذين عرفتهم مصر.

وفي إطار هذا التبسيط المخل في رؤية عكاشة توضح مذكراته أنه قدم لعبد الناصر خلال أزمات النظام (إنهيار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١، هزيمة ١٩٦٧) اقتراحاً واحداً يتكرر دائماً، ألا وهو إنشاء حزب للثورة وحزب معارض بشرط أن يكون مؤمناً بمبادئ الثورة! وهذا الكلام تكرر على يد «القيسوني» بصيغة أخرى بعد ١٩٦٧، وهو أن يكون هناك جناحان أو منبران في الاتحاد الاشتراكي.. جناح يبنى بقيادة «زكريا محيي الدين»، وجناح يساري «بزعامة» «علي صبري» على أن يتبادل الجناحان الحكم!

وليس من الغريب أن يصدر مثل هذين الاقتراحين من «عكاشة» أو «القيسوني»، فهما معزولان عزلة كاملة عن الجماهير، و«عكاشة» نفسه لا يخفى أنه رجل لا يحب الجماهير. وحرص على البعد عنها لأنه بطبعه ليس جماهيرياً. وفي رأي أنه واهم إذا تصور أن هذا الاقتراح كان سوف يحل مشكلة النظام، فليست القضية أن نحاول شكلياً تقليد ما كان يجري في بريطانيا من تبادل حزبين، للسلطة (المحافظون والعمال) أو ما كان يجري في أمريكا بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لأن الظروف بيننا وبين هذه البلدان جد مختلفة أو لأن مصر في ظل الثورة لم تكن في حاجة إلى مثل هذا النظام الليبرالي التقليدي إذا أرادت حقاً أن تشرق طريقها المستقل وأن تبني إنتاجها - وتسخره لصالح الطبقات الشعبية كما حاول عبد الناصر بكل إخلاص أن يفعل.

الأكثر من هذا أن مثل هذا الاقتراح هو بمثابة قفز فوق المشكلة الأساسية التي لم يشأ النظام الناصري أن يواجهها. أو واجهها وفشل في حلها... أعني موقع الجماهير الشعبية وأساساً العمال والفلاحون والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة في أليات السلطة، وديناميكية النظام في تجديد نفسه وكوادره من خلال هذه الجماهير.

ولقد عاش عكاشة في ظل عبد الناصر غرباً عن النظام كما أسلفنا، وساعد على هذا بقاؤه في

الخارج سنوات طويلة، وإذا كان قد بتى فى إطار النظام ثمانى سنوات كوزير للثقافة وسنوات أخرى كسفير أو رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى فما ذلك إلا لصداقته الحميمة بالشخصيتين الرئيسيتين فى النظام، أعنى «عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر». وليس بالصدفة أن «عهد الناصر» قد لجأ إليه فى أدق المهمات التى كان يحاول إنجازها بالخارج، كما ليس بالصدفة أن يلجأ إليه «صلاح نصر» يوم ٨ يونيو سنة ١٩٦٧ ليبلغه أن «المشير عامر» عازم على الإلتحار ويرجوه أن يذهب إليه لأثنائه عن هذا المصير.

وأخيراً أود أن أقول أنتى لم أملك إلا التعاطف مع الدكتور عكاشة خلال العديد من المواقف التى يتعرض لها الكتاب، لكنى لم أستطع أيضاً أن أنسى حقيقة عزلته عن العمل الجماهيرى الشعبى وأنه كان فى العمل السياسى أقرب إلى أن يكون من الهواة، وتلك هى إحدى نقاط ضعفه الأساسية.



### ٣- شهادة من داخل وزارة الثقافة

فى أحد أيام شهر نوفمبر عام ١٩٦٧ كنت ألقى محاضرتى الأسبوعية على طلاب السنة الرابعة بقسم الرياضة البحتة بكلية العلوم جامعة عين شمس، عندما وجدت أحد سعاة القسم يقتحم على المدرج ليبلغنى أن مكتب وزير الثقافة على التليفون. ونهرت الساعى لأتحماه المدرج وأنا ألقى محاضرتى على الطلاب وطلبت منه أن يبلغ سكرتير الوزير أنتى سأتصل به بعد إنتهاء المحاضرة. وبالفعل إتصلت بوزير الثقافة فور إنتهاء المحاضرة الذى أبلغنى بضرورة حضورى إلى مكتبه لأمر هام.

وعندما ذهبت فوجئت به بيلغنى أنه كان مع الرئيس عبد الناصر فى اليوم السابق يبحثان معاً تعيينات المناصب الكبرى بوزارة الثقافة وأن الرئيس قد أترح تعيينى فى منصب رئيس مجلس إدارة الكاتب العربى للطباعة والنشر، وهى شركة الدولة للطباعة والنشر، وتضم سبع مطابع ونحو ثلاثة آلاف عامل وموظف.

والحقيقة أننى لم أكن راغباً فى قبول هذا المنصب وحاولت أقناع الدكتور عكاشة أن يصرف النظر عن هذا الاقتراح مقترحاً أسماء أخرى. وكان لموقفى هذا أسباب عديدة فى مقدمتها أننى كنت أعرف الظروف التنظيمية والمالية الصعبة للشركة فلما أبلغنى أنه لا يملك ذلك لأنه توجيه من الرئيس تمسكت بأن أبقى فى الجامعة وأن أذهب إلى وزارة الثقافة معاراً من الجامعة لمدة عام واحد فقط. وهو ما قبله الدكتور عكاشة فى نهاية المطاف.

وكان وزير الثقافة يعقد اجتماعاً أسبوعياً فى مكتبه لرؤساء مؤسسات وشركات الوزارة بالإضافة إلى وكلاء الوزارة. ومديرى العموم فى الإدارات الهامة. وهكذا بدأت أحضر هذه الاجتماعات التى كان يحضرها أيضاً نجيب محفوظ رئيس مؤسسة السينما، وعبد الرزاق حسن رئيس شركة الإنتاج السينمائى، ومحمود العالم رئيس مؤسسة المسرح، وسهير القلماوى رئيسة مؤسسة النشر، وسعد وهبه رئيس الشركة القومية للتوزيع. وسعد كامل رئيس إدارة الثقافة الجماهيرية وعبد المنعم الصاوى وكيل وزارة الثقافة لشئون التخطيط.. وآخرون كثيرون. وهكذا بدأت أعرف على مشاكل القطاعات المختلفة لوزارة الثقافة وأقرأ عشرات التقارير التى كانت تعرض فى هذه الاجتماعات والتى أعدتها القطاعات المختلفة عن ظروف عملها ومشاكلها. وفى مقدمتها ظروف السبولة المالية الصعبة التى كانت تعيش فى ظلها شركات الوزارة على ضوء سياسة التقدير التى التزمت بها وزارة الخزانة فى أمور الميزانية بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ خصوصاً. والحراب الذى كانت عليه مؤسسات الوزارة

عندما أستلمها الدكتور عكاشة فى يونيو سنة ١٩٦٦.

وينبغى أن نعترف بالجهد الكبير الذى بذله الدكتور عكاشة فى هذه الظروف الصعبة حتى يعبد لوزارة الثقافة نصارة وجهها مرة أخرى. وساعده فى ذلك جلده على العمل وإخلاصه لقضية الثقافة وصلاته الوثيقة بالرئيس كما أن مجموعة القيادات التى أختارها لمعاونته كانت كلها - إذا إستشيت شخصى - على درجة كبيرة من الكفاءة والإيمان بقضية الثقافة الرفيعة.

ولقد ذكر الدكتور عكاشة فى مذكراته عن هذه الحقبة كيف أن نجيب محفوظ وعبد الرازق حسن ذهبا إليه أحد الأيام وأبلغاه أنه لا توجد فى خزينة مؤسسة السينما سبولة كافية لدفع مرتبات العاملين فى مؤسسة السينما وشركاتها فى أول الشهر. لكنه نسي أن يذكر فى مذكراته أن هذا بالدقة كان الوضع فيما يتعلق بشركة النشر عندما أستلمت العمل فيها. وأنتى أستفدت من صلاتى القديمة بوزارة الخزانة عندما كنت أعمل مديراً للبحوث فيها - من أجل عقد قرض لمؤسسة النشر من خزانة الدولة.

ولقد عقد عكاشة أربعة مؤتمرات للحوار المفتوح بين المثقفين والعاملين فى ميدان الثقافة - فى الفترة الأولى لاستلامه العمل كوزير الثقافة.. أولها مؤتمر السينمائيين فى أكتوبر سنة ١٩٦٦ والثانى مؤتمر للمسرحيين فى ديسمبر سنة ١٩٦٦. والثالث مؤتمر للأدباء والكتاب فى فبراير سنة ١٩٦٧ وآخرها مؤتمر الفنون التشكيلية فى إبريل سنة ١٩٦٧ وكانت هذه المؤتمرات مناسبة هامة لاستطلاع رأى فى إصلاح أجهزة الثقافة ورسم خطة العمل، وأنتهت عمليات الاستطلاع والدراسة إلى اندماج كافة شركات النشر فى شركة واحدة هى شركة دار الكاتب العربى للطباعة والنشر التى تولى رئاستها الصديق محمود العالم ثم تبعته أنا فى رئاستها أثر نقله رئيساً لمؤسسة المسرح، كما تم إدماج شركات السينما الست فى شركتين واحدة للإنتاج وأسها د. عبد الرازق حسن وأخرى للتوزيع كما أنشأ مركزاً للأفلام التسجيلية كان حسن فؤاد مديراً له.

ولست أنوى أن أتحدث تفصيلاً عما حوته المذكرات من إنجازات هامة وطبيعة المصاعب التى كانت تواجه الوزارة تفصيلاً. يكفى هنا أن أشير إلى أن هذه هى الفترة التى بدأ فيها معرض الكتاب الدولى بالقاهرة لأول مرة فى يناير ١٩٦٩ وهى فترة أحياء العيد الألفى للقاهرة ومعرض توت عنخ آمون الذى أخذ يجوب عواصم العالم، وهى أيضاً فترة الاحتفال بإنهاء العمل فى إنقاذ معابد أبى سنبل فى سبتمبر سنة ١٩٦٨ وإنشاء الفرقة القومية للموسيقى العربية وهى فترة ازدهار العروض الجادة والنشاط الواسع للثقافة الجماهيرية وازدهار نشاط معهد البالية من جديد.. لكن قد يكون من الضرورى أن أتعرض لمسألتين وردتا فى المذكرات.

الأولى خاصة بموقف الدولة من المسرحيات التى كانت تعرض آنذاك مثل المسامير لسعد وهبة والعرضحالجى لميخائيل رومان. وإزاي ده يحصل لعزت عبد الغفور والفتى مهران لعبد الرحمن الشرقاوى وانت إالى قتلت الوحش لعلى سالم وثورة الزنج لمعين بسيسو.

وينبغى أن نسجل للدكتور عكاشة هنا موقفه الجيد فى الدفاع عن إستمرار عرض المسرحيات بصرف النظر عن موقف أجهزة الأمن وهو يقول فى مذكراته أن عبد الناصر كان مؤيداً له فى ذلك.

أما مشكلة الثقافة الجماهيرية فقد كان موقفه فى رأى أقل توفيقاً. وقد أنتهت هذه القضية بخروج سعد كامل واستقالة حسن فؤاد. والقصة كما يرويها الدكتور عكاشة نفسه تتلخص فى أن الثقافة الجماهيرية قامت على أكتاف مجموعة من الشباب المتحمسين من خارج الوزارة رشحهم سعد كامل وعينهم عكاشة بكافآت شهرية شاملة، وعكاشة يعترف أنهم كانوا شعلة من التفانى والنشاط. وفى هذه الظروف كان من الطبيعى أن يصطدم بعضهم بأجهزة الحكم المحلى الأسنة الراكدة والمحافضة فى نزعاتها، حدث هذا خصوصاً بين عز الدين نجيب وإبراهيم بغدادى محافظ كفر الشيخ آنذاك. هنا نجد روايتين : رواية عكاشة فى مذكراته بأن وزير الداخلية طلب منه وضع حد لهذه التصرفات: والأخرى رواية شعراوى جمعة بأنه قال لسعد كامل تليفونياً: إبقى شد ودته (يعنى عز الدين نجيب).

على أى حال كان الموقف كله يمكن معالجته بهدوء أكبر ومرونة أشد لو أن عكاشة لم يتدفع فى إنفعاله للإصطدام مع سعد كامل فلجأ إلى نقله مما أدى إلى إستقالة سعد كامل ومن بعده حسن فؤاد.. الأمر الذى أصاب كل عمل فى الثقافة الجماهيرية بأضرار بالغة وتلك واحدة من الحالات التى تهدت فيها عصبية الوزير الفائرة دون مبرر حقيقى، وأدت إلى نتائج بالغة السوء.

إن عكاشة يتعرض لعلاقته بالثقفيين الماركسيين من أمثال كاتب هذه السطور بمودة واحترام، ويقدم فى مذكراته شهادة لهم لا أحب أن أعيد كتابتها هنا، وهم لا شك يبادلونه هذه المودة وذلك الإحترام متخذين من تعاونهم معه مثلاً على كيفية وإمكانية تعاون المثقفين ذوى النزعات الفكرية المتباينة فى العمل العام فى إطار الخط الوطنى الديمقراطى الذى يجمعهم جميعاً.

إن هذه المذكرات للدكتور ثروت عكاشة هى عمل موسوعى بكل المقاييس ومهما كانت ملاحظاتى هنا أو هناك على بعض ما جاء فيها، فلا شك أن الدكتور عكاشة جدير بكل تهنئة على هذه الملحة التى تسجل كفاح المخلصين من أبناء مصر من أجل تهذيب الروح وتنقية الفكر والنوق من شوائب التخلف. وتحويل الفكر والفن إلى سلاح فى يد المثقفين وكسرة خبز للملايين من المواطنين على أرض هذا الوطن.



## المحتويات

---

٣	تصدير
٥	مقدمة

### \* سنوات الغليان .. سنوات الانجازات المجيدة والأخطاء العديدة

١٣	(١) عبد الناصر والشيوعيون
٢١	(٢) الوحدة والانفصال
٢٧	(٣) اليمن .. هل كان الانسحاب المبكر ممكنا

### \* هوامش على ملفات السريش

٣٣	(١) سنوات البراءة
٤١	(٢) العامل الاسرائيلي
٤٨	(٣) كيرميت روزفلت في مرآة هيكل

### \* هوامش على مذكرات ثروت عكاشة

٥٧	(١) التاريخ وصعوبات كتابته
٦١	(٢) رومانسية الفكر السياسي
٦٦	(٣) شهادة من داخل وزارة الثقافة



## صدر عن مركز البحوث العربية ..

---

- ١- مصير القطاع العام فى مصر د. فؤاد مرسى
- ٢- سكان مصر د. وداد مرقص
- ٣- المشكلة الطائفية فى مصر مجموعة كتاب
- ٤- أزمة مياه النيل .. إلى أين ؟ مجموعة كتاب
- ٥- المدرسة الاشتراكية فى الصحافة د. عواطف عبد الرحمن
- ٦- ندوة حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى بالجزائر د. أحمد هنى
- ٧- بيولوجرافيا الطبقة العاملة المصرية أشرف حسين
- ٨- ثلاث قراءات سوفيتية فى البيروسستريكا ترجمة عصام فوزى
- ٩- المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة مصطفى نور الدين عطيه

## نحت الطبع ..

- القوى السياسية والاجتماعية فى الضفة وغزة مجموعة كتاب
- اعمال ندوة « النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل »



رقم الإيداع ٥٣١٥ / ٨٩

طبع بالمركز المصرى العربى

٥٣٥٦.٧





يتم مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر بتعميق المعرفة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا على أسس علمية . ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بالتراث العلمي القائم وبالجهد السابق في البحث كما يتطلب تعاون كافة الباحثين والهيئات لتيسير هذه المعرفة لأبناء الوطن جميعاً ، وفي هذا الإطار يصدر المركز كتبه وكراساته ، التي تتناول قضايا المجتمع المصري والعربي ، كما تهتم بدراسة التجارب السياسية والاجتماعية الأخرى التي تغني تجربتنا .

وتقوم الكراسات التي يصدرها المركز بدور متميز في تعميق المعرفة المتخصصة عن طريق توفير « البليوجرافيا » التي تخدم أحد موضوعات البحث في المركز أو تهتم الباحثين العرب عامة أو بعرض التراث الفكري حول مختلف القضايا موضع الاهتمام المشترك .

04  
3



0570257

Arab Research Center Studies, Documentation & Publishing

Abdul Aziz Eldeeni - Manial - Cairo - Tel.: 3625687 - Tlx.: 23172 Naoom UN.